الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية – تصدر عن كلية الدفاع الوطني – العدد الرابع يونيو 2017

كلية الدفاع الوطني نقلة نوعية في عالم متغير

بناء الدولة في أوضاع غير مستقرة

صناعة القرار الاستراتيجي في مواجهة الأزمات

محمد بن راشد :

خريجو كلية الدفاع الوطني شركاء في صنع القرار الوطني...

محمد بن راشد : محمد بن زايد أخي وعضيدي ورفيق دربي

كلمـــــة القائـــــد

تخطو دولة الإمارات بثبات نحو إنجاز برامجها التنموية في سبيل تحقيق رخاء الشعب وتقدمه ، ولا تثني التحديات عزم القيادة في سبيل الحفاظ على مصالحها ، وتحقيق الأمن الوطني الشامل من خلال توفير بيئة مستقرة آمنة ، وتوظيف حكيم لموارد الدولة ، واستثمار استثنائي لأدوات القوة الوطنية ، حيث تمسك قيادتنا الرشيدة بزمام الأمور في ظل متغيرات عصرية غير مسبوقة وذلك بتوازن شديد يثير إعجاب العالم، فالإمارات أصبحت نموذجاً إقليميا وعالمياً يحقق معدلات متفوقة ويتبنى أساليب متجددة وطرائق مبتكرة وجهوداً ملؤها الإيجابية والطموح.

وبفاعلية عالية تشارك قواتنا المسلحة باقي مؤسسات الدولة في عملية البناء والتنمية وتحقيق الإنجازات ، ذلك أنها أصبحت قادرة على تلبية المطالب الوطنية من حيث حماية كيان الدولة المتمثل بالقيادة والأرض والشعب ، وأصبح لها حضورها اللافت في لعب أدوار محورية من أجل السلام العالمي والاستقرار الإقليمي ، بالإضافة إلى المساهمة الأبرز في تهيئة البيئة الاستراتيجية الآمنة واللازمة للعملية التنموية الطموحة التي توجهها قيادتنا الرشيدة بكفاءة واقتدار.

بعد مضي ما يزيد عن أربعة أعوام ، وتخريج أربع دورات دفاع وطني تستمر كلية الدفاع الوطني في المضي قدماً لتحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها لكي تترسخ مكانتها محلياً وإقليمياً ودولياً بفضل الله سبحانه وتعالى وعوامل أساسية عديدة أكدت أن الحلم يمكن أن يصبح حقيقة راسخة ، ويأتي دعم القيادة الرشيدة على رأس تلك العوامل مقروناً بالرؤية الواضحة والمتابعة الحثيثة من المجلس الأعلى للكلية ومن القيادة ، إضافة إلى الهمم العالية التي يتحلّى بها المنتسبون للكلية من ضباط وموجهين ورتب أخرى ومدنيين. لقد كان لشجاعة أبناء القوات المسلحة الأبطال في شتى مواقعهم ومختلف الميادين أثر كبير في شحذ همم إخوانهم في الكلية لتقديم جلّ ما يستطيعون خدمةً للوطن ، لِمَ لا وإخوانهم في السلاح يفدون الإمارات بأرواحهم.

ولكي تضطلع الكلية بدورها على أكمل وجه، فقد عملت على تصميم برنامج الدكتوراة الذي سيتم طرحه في المستقبل بإذن الله وقد نال هذا البرنامج الاعتماد من جهة الاختصاص في وزارة التربية والتعليم في الدولة، كما عملت الكلية على دمج منهاج دورة الدفاع الوطني 2016-2017 الرابعة بالأحداث والقضايا الإقليمية ، وتمكّن الدارسون العسكريون والمدنيون بكل كفاءة واقتدار من الحصول على الجوانب المعرفية والمهارات المتعلقة بالبيئة الاستراتيجية ومؤثراتها والمتغيرات الاستراتيجية ، وفهم عناصر قوة الدولة، وأساليب توظيفها ، وذلك من خلال مواكبة الأحداث وفهم جذور المتغيرات ودوافعها وأشكالها، وذلك ليخرجوا بمحصلة من المعارف الاستراتيجية والمهارات القيادية التي تمكنهم من العودة لوظائفهم برؤى أكثر شمولية وسعة أفق متسلحين بها لنيل المزيد من النضج المهني وتوظيف ما تعلموه في سبيل تفعيل الاستراتيجيات الوطنية المنبثقة عن استراتيجية الأمن الوطني، كما كان لأعضاء هيئة التوجيه دورٌ بارزٌ في ربطِ البرامج الأكاديمية بالواقع وتوجيه سير العملية التعليمية بأسلوب تفاعلي يناسب تماماً مستوى الدارسين وخبراتهم، وتحفيز دافعيتهم للتعلم والبحث.

وتتأكد المؤشرات عاماً تِلْوَ الآخر على نجاح كلية الدفاع الوطني في أعوامها الأربعة الأولى، جرّاء الدعم الذي تلقاه من المجلس الأعلى للكلية، ومن القيادة العامة للقوات المسلحة، وتعاون مؤسسات الدولة والمسؤولين، إضافة إلى كفاءة وحماس كافة العاملين بالكلية.

ومن خلال هذا العدد من المجلة السنوية تتواصل جهود التحرير لتقديم موضوعات متنوعة تثري من خلالها فكر القارئ طبقاً لمجالات اهتمامه، وذلك بأقلام مميزة رائدة، لا يسعنا في قيادة الكلية إلا أن نوجه لهم أسمى معاني التقدير والاحترام، ويطيب لي أن أتوجه للجميع ببالغ الثناء، وبأخلص الأمنيات بدوام التقدم والسداد.

ختاماً أهنئ خريجي دورة الدفاع الوطني الرابعة الذين شرفوا الكلية بمستواهم الممتاز كمجموعة طموحة، يتوقون لخدمة الوطن والمضي بالإمارات للأمام بخطى واثقة وهمم عالية، لأنهم مؤمنون بحق الوطن عليهم، وبالقيادة الرشيدة وسموّ الأهداف، وواثقون بأنفسهم تمامَ الثقة، وفقهم الله جميعاً لما فيه الخير للإمارات العربية المتحدة.

اللـواء الركن طيار

رشـــاد محمد سالم السعـدي

قائد كلية الدفاع الوطني

المحتويـــات

غـــلاف العـــدد

خريجو كلية الدِّفاع الوطني شركاء في صنع القرار الوطني... 08

التعليم والاقتصاد المعرفي 20

كليـة الدِّفـاع الوطنـي نقلة نوعيـة في عالـم متغيـر

24

صناعة القرار الاستراتيجي في مواجهة الأزمات

40

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية
تصدر عن كلية الدفاع الوطني - القيادة العامة
للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014

الإشراف العام :
اللواء الركن طيار / رشاد محمد سالم السعدي

رئيس التحرير:
العميد الركن/ عبدالله سالم بن يعقوب الزعابي

مدير التحرير :
المقدم الركن/ يوسف جمعة الحداد

هيئة التحرير :
عقيد دكتور/ البدر شريف الشاطري
رائد دكتور/ راشد مصبح الظاهري
رائد / علي عبدالله المزروعي

سكرتارية التحرير :
سميرة ناصر باسلوم
سلوى محمد المرزوقي

التنسيق والمتابعة:
جاسم إبراهيم الحمادي
محمد سعيد العوض

الملكية الفكرية :
عوني عبدالرحيم الخطيب

التدقيق اللغوي :
محمد محمد جابر

الإخراج والتصميم :
علي سالم الشحي
أحمد محمود أحمد

التصوير :
محمد رمضان
ليام كلايتون

أرشيف الصور :
أحمد عبدالله البلوشي

56 عمليات الراية الكاذبة

64 إستراتيجية الإقتراب غير المباشر

72 بناء الدولة في أوضاع غير مستقرة

76 الطموحات الفضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تخريـــج دورة الدفـــاع الوطنـــي الثالثـــة 2015 - 2016
الاثنين 30 / 5 / 2016

كلمة التحرير

بتوفيق من الله تعالى ، يأتي إصدار العدد الرابع من مجلة الدفاع الوطني متزامناً مع تخريج دورة الدفاع الوطني الرابعة 2016-2017 مواكبين طموح ورؤية كلية الدفاع الوطني التي تستشرف المستقبل للانطلاق نحو آفاق أوسع وأكثر مهنية وحرفية في إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، وتطوير قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي ، ويطيب لهيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني بهذه المناسبة أن تبارك في عددها الرابع لقرائها حلول عام الخير الذي أطلقه سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة "حفظه الله" للعام 2017، وحق لدولتنا أن تفخر بسِجلها الحافل بالخير قبل الفخر بالإنجازات، وأورد في هذا المقام الكلمات المضيئة لسموه إذ يقول: "عندما يفاخر الناس بإنجازات، نحن نفاخر بأننا أبناء زايد الخير، وعندما يتحدث الناس عن تاريخ، نحن نتحدث عن تاريخ من الخير"، وفي عام الخير هذا الذي به ننعم نستذكر ما قاله الأب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- إذا قال: " لقد علمتنا الصحراء أن نصبر طويلاً حتى ينبت الخير، وعلينا أن نصبر ونواصل مسيرة البناء حتى نحقق الخير لوطننا".

كما حرصت هيئة التحرير على توثيق تلك اللحظات الطيبة التي توّجتها رعاية سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي لحفل التخرج، حيث جاءت إشادة سموه بالمستوى الأكاديمي الراقي الذي وصلت إليه كلية الدفاع الوطني رغم عمرها الزمني القصير ، وإنها مصنع الرجال الأكفاء المؤهلين بقوة العلم والابتكار والإبداع في تخصصاتهم التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار الوطني والتخطيط السليم لحماية أمننا ومكتسباتنا الوطنية ، هذه الكلمات تُشكل مرتكزات إستراتيجية عظيمة وعميقة لدى الخريجين الذين سيعودون إلى مؤسساتهم الوطنية وهم مسلحون بالعلم والخبرة والفكر الاستراتيجي ليكونوا قادرين على إدارة وتقييم وتحليل التحديات والأزمات وتحقيق المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي .

جاء العدد الرابع غنيا ومتميزاً بالشكل والمضمون والمحتوى حيث عالجت المقالات والدراسات التي قدمها أصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، وأعضاء هيئة التوجيه في الكلية والدارسين لتغطي متغيرات البيئة الإستراتيجية والتحولات المتسارعة في موازين القوى والمصالح حيث تغيرت قواعد الصراع في المنطقة بعد ظهور حروب الجيل الرابع والخامس والحروب بالوكالة والحروب المذهبية والطائفية ، فقد أضاءت تلك المساهمات مجلة الدفاع الوطني لما تحتويه من رُؤىً ثاقبة ذات أبعاد ومقاصد تستحق التعمق والبحث المستفيض، ونحن إذ نفخر بأن يحتوي هذا العدد تلك المقالات التي خطّها فرسان الأقلام ، أصحاب العقول النيّرة، والفكر الاستراتيجي العميق لتشكل إضافات معرفية تحليلية عالية المستوى لخدمة صناع وأصحاب القرار والباحثين في الشؤون الإستراتيجية المختلفة.

ختاماً نستذكر في عام الخير والعطاء الذي تعيشه دولة الإمارات العربية المتحدة أن نذكر بكل اعتزاز وفخر حجم التضحيات والعطاء الذي بذله شهداؤنا في ساحات المعارك صوناً للأمن الوطني الذي ننعم به في بلد الخير، إليهم وإلى كل ساهر على حمى هذا الوطن الغالي نقول: إن دماءكم التي سقيتم بها أرض الخير ستكون نبراساً لنا جميعاً لمزيد من العطاء والبذل في سبيل تحقيق المصالح الوطنية لبلدنا الغالي.

العميد الركن
عبدالله سالم بن يعقوب الزعابي
رئيس التحرير

رعى تخريج دورة الدفاع الوطني الرابعة

محمد بن راشد : خريجو كلية الدفاع الوطني شركاء في صنـــــ

رعى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، حفل تخريج الدورة الرابعة 2017 - 2016 في كلية الدفاع الوطني بالعاصمة أبوظبي.

الشيخ سلطان بن حمدان بن زايد آل نهيان يتسلم شهادة التخريج

ـــــع القـــــرار الوطنـــــي

حضر الحفل، سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، ومعالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي رئيسة المجلس الوطني الاتحادي، وسمو الشيخ طحنون بن محمد آل نهيان ممثل الحاكم في منطقة العين، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ومعالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة وتنمية المعرفة، واللواء الركن طيار الشيخ

قائد كلية الدفاع الوطني يلقي كلمة حفل التخريج

العميد الركن مهندس أحمد عبدالله الخوري

العقيد الركن بحري فايز ابراهيم المهيري

يهدف البرنامج للتعرف على البيئة الاستراتيجية والتحديات ومعرفة أدوات قوة الدولة والموارد الوطنية

"

أحمد بن طحنون بن محمد آل نهيان رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية، ومعالي حسين بن إبراهيم الحمادي وزير التربية والتعليم، ومعالي محمد بن أحمد البواردي الفلاسي وزير دولة لشؤون الدفاع، ومعالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومعالي الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي رئيس أركان القوات المسلحة.

بدأ الحفل بوصول صاحب السمو راعي الحفل بالسلام الوطني، ثم تلاوة آيات من الذكر الحكيم، وشاهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والحضور، إيجازاً مصوراً حول تاريخ ونشأة الكلية، التي أسست بمرسوم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، عام 2012، وتم افتتاحها برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في ديسمبر 2013.

ثم ألقى بعد ذلك اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي، قائد الكلية، كلمة رحب فيها بصاحب السمو راعي الحفل والحضور، وأشار إلى أهمية تكامل وتعاون مؤسساتنا الوطنية، ومدى حاجة الوطن لجهود أبنائه، ومن هذا المنطلق فإن كلية الدفاع الوطني تقوم بتطوير برامج الدراسة فيها على أساس التميز والابتكار، وتعمل على تمكين الدارسين من الحصول على معلومات قيمة، بهدف التعرف إلى البيئة الاستراتيجية، والتحديات، ومعرفة أدوات قوة الدولة والموارد الوطنية، كما تزودهم بمهارات قيادية متقدمة، تعينهم على الاندماج الفكري بالبيئة الاستراتيجية، ومتطلبات صناعة القرار الاستراتيجي.

ورفع قائد الكلية أسمى آيات الولاء والامتنان لقيادتنا الرشيدة، على دعمها لمسيرة الكلية منذ تأسيسها، لتمكينها من أداء رسالتها الوطنية بكل نجاح.

وهنأ في ختام كلمته خريجي الدورة الرابعة، من مختلف المؤسسات الوطنية، العسكرية منها والمدنية، ودعاهم إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية، من أجل حماية مقدرات الوطن ومنجزاته

الكلية مصنع الرجال الأكفاء المؤهلين بقوة العلم والابتكار والإبداع

الحضارية، والمشاركة في الذود عن أمن دولتنا العزيزة.

كما ألقى الشيخ مكتوم بن بطي بن سهيل آل مكتوم كلمة بإسم زملائه الخريجين في الدورة الرابعة، رفع من خلالها أسمى آيات الشكر والولاء إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، على رعايتهم ودعمهم لشباب الوطن، من أجل مواصلة تحصيلهم الأكاديمي، وتمكينهم من المشاركة الإيجابية والفاعلة في بناء مؤسساتنا الوطنية على أسس علمية، وحماية أمن ومنجزات دولتنا الحبيبة، التي باتت بفضل حكمة قيادتنا الرشيدة تصنف في مصاف الدول المتقدمة، على كل الصعد.

وقام صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بتكريم الخريجين، وتسليمهم شهاداتهم في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية، وهنأهم بنجاحهم، وتمنى لهم مزيداً من التفوق والنجاح، كل في موقعه، من أجل خدمة وطنه ومجتمعه، والإسهام في تطور ونهضة دولتنا العزيزة، في شتى المجالات.

وأشاد سموه بالمستوى الأكاديمي الراقي الذي وصلت إليه كلية الدفاع الوطني رغم عمرها الزمني القصير، منوهاً بأهمية الدراسات الاستراتيجية والأمنية التي يتلقاها الدارسون في الكلية من مختلف وزارات ومؤسسات الدولة.

ووصف سموه الكلية بأنها مصنع الرجال الأكفاء المؤهلين بقوة العلم والابتكار والإبداع في تخصصاتهم التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار الوطني والتخطيط السليم لحماية أمننا ومكتسباتنا الوطنية.

والتقطت لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، راعي الحفل، الصور التذكارية مع الخريجين.

الشيخ مكتوم بن بطي آل مكتوم يلقي كلمة الدارسين

العقيد الركن مهندس مصبح غانم الزحمي

العقيد الركن بحري سعيد علي النقبي

العقيد الركن طيار محمد علي المحرزي

العقيد الركن بحري ابراهيم يوسف النعيمي

العقيد الركن طيار ناصر عامر الغيثي

العقيد الركن دكتور مهندس سلطان علي الحافري

العقيد الركن طيار بحري عبدالله أحمد المنصوري

العقيد الركن طيار محمد عبيد المرشودي

العقيد الركن مهندس سعيد راشد الزحمي

العميد أحمد ثاني المهيري

العقيد دكتور أحمد علي الخزيمي

الشيخ مكتوم بن بطي آل مكتوم

أحمد الحاي الهاملي

منى سلطان المعيني

المهندس حمد محمد المزروعي

حمد سليم المهيري

منتصر محمد الحرش

المهندس ماجد عبدالرحمن الجنيبي

مريم راشد المحيربي

خليفة مطر الطنيجي

فاضل محمد العامري

الدكتورة منى ماجد المنصوري

سالم سهيل المنصوري

مريم عيد المهيري

خالد عوض الهاملي

سعيد سلطان السويدي

المهندس بدر مطر القمزي

الدكتورة نوال خالد عثمان

راشد سويد المنصوري

سعيد حمود الشامسي

عبدالله أحمد السويدي

يوسف عبدالله الجنيبي

المهندس سعيد سهيل البادي

عبدالعزيز عبدالرحمن النعيمي

الاستراتيجيـــ
خارطة طريق إماراتيـــ

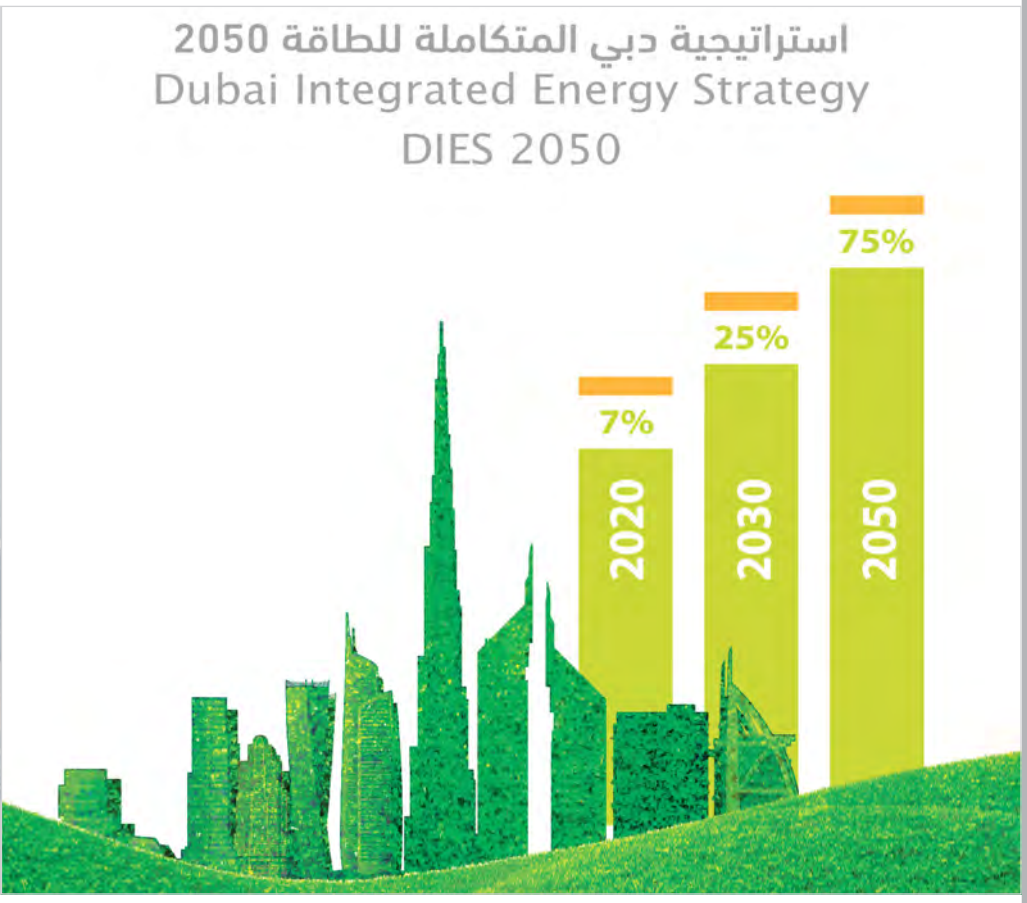

كلية الدفاع الوطني

بقلـم:

معالي م.

سهيل محمد المزروعي

وزير الطاقة

" من لا يفكر في الطاقة لا يفكر في المستقبل" حكمة أطلقها سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - رعاه الله - حين أعلن استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 في يناير الماضي. فلا يمكن تحقيق رفاهية وسعادة مستدامة للأجيال القادمة بلا طاقة مستدامه. فدون استراتيجية طاقة طموحة طويلة المدى واضحة المعالم ومتكاملة تؤمن إمدادات الطاقة بأسعار معقولة وتجذب الاستثمار وتساهم في تحقيق سعادة الفرد، وتسعى لرفع إنتاجية الطاقة للاقتصاد وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناجمة عن إنتاج واستخدام الطاقة لمواجهة تغير المناخ، لن تستطيع الدول تحقيق تطلعاتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ـــــة الوطنية للطاقة 2050
ـــــة لتحرير التنمية من قيود الطاقة

الإمارات في قلب عصر المدن الذكية التي تعتمد على الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والابتكار

وهذه هي الفلسفة التي قامت عليها استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 وجعلت منها أول استراتيجيات المستقبل في دولة الامارات. ففي عالم يتحدث عن ثورة الطاقة والتحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، وصولاً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية باريس للمناخ التي تستهدف خفض مستويات التركيز الكربوني في الغلاف الجوي إلى مستويات ما قبل الثورة الصناعية لمنع ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من درجتين مئويتين خلال القرن الحالي. ومحلياً، فإن النمو السكاني الكبير والتوسعات العمرانية وتطور النشاط الاقتصادي والسعي نحو تنويع مصادر الدخل أدى إلى تضاعف الطلب على الكهرباء بصورة خاصة والطاقة بصورة عامة خلال العقدين الماضيين ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الطلب على الطاقة إلى 6% سنوياً بحلول العام 2020.

هذا النمو الهائل في الطلب على الطاقة لم تعد تلبيته ممكنة بصورة مستدامة بالطرق التقليدية، وإنما يحتاج إلى ثورة حقيقية في منظومة التنمية، وهذا هو ما تبشر به الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050.

فنظرة سريعة على الأهداف الاستراتيجية كفيلة بأن تعكس ذلك فهي لا تهدف فقط إلى رفع حصة مصادر الطاقة النظيفة من إجمالي سعات الطاقة الكهربائية في الإمارات إلى 50 % بحلول عام 2050 فقط وإنما تستهدف أيضاً زيادة كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 40%للأفراد والشركات في الفترة ذاتها.

وبموجب الاستراتيجية فإن مزيج سعات الطاقة الكهربائية الجديد يتكون من 44 في المئة من سعات الطاقة المتجددة و38 في المئة من الغاز و12 في المئة من تقنيات الفحم النظيف وستة في المئة من الطاقة النووية.

وإذا ما قارنّا مزيج الطاقة الجديد مع مزيج الطاقة الحالي سيتضح على الفور أن الأخير يعتمد على الغاز بنحو 90 في المئة، وهذا التحول الهائل لا يحتاج فقط إلى ثلاثة عقود لتحويله إلى أمر واقع، وإنما يحتاج أيضاً إلى التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة والمجتمع لقيادة التحول بطريقة منظمة وفي أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

وحتى نعطي لمحة سريعة عن التحولات الجذرية التي ستحدثها الاستراتيجية في جميع مناحي الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة يكفي فقط أن نشير إلى أن منازل الغد ستختلف كلياً عن منازل اليوم، ليس فقط من حيث تصميمها ومواد بنائها، وإنما أيضاً في التقنيات

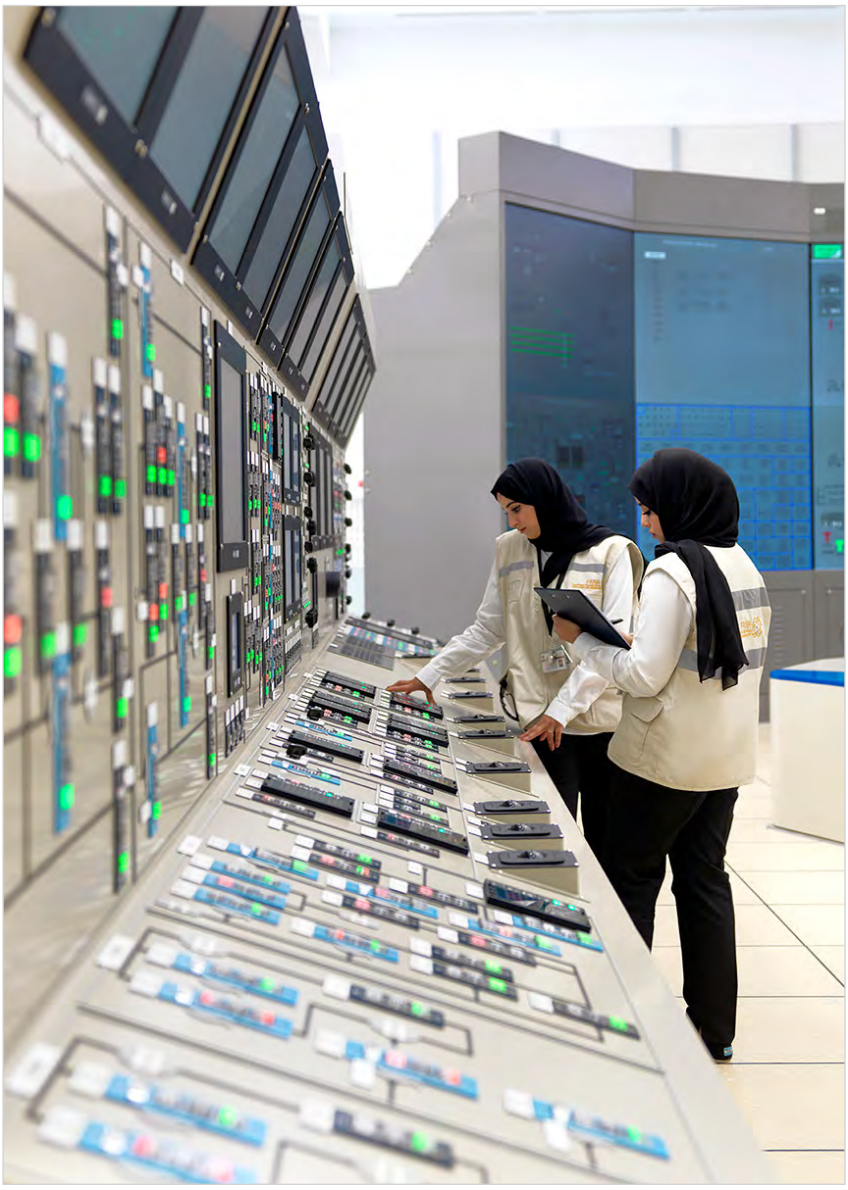

المستخدمة فيها.

وما ينطبق على المباني ينطبق أيضاً على وسائل النقل والتي ستشهد انتشاراً واسعاً للسيارات الكهربائية والسيارات الهجينة والسيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار.

والشيء نفسه ينطبق أيضاً على جميع الأجهزة الكهربائية التي نستخدمها في حياتنا اليومية والتي لم يعد مسموحاً لها بعد اليوم أن تهدر الطاقة التي ننفق على توليدها المليارات.

وباختصار شديد فإن هذه التغييرات في مجملها تضع دولة الإمارات في قلب عصر المدن الذكية التي تعتمد على الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والابتكار، وتوفير بيانات لحظية لإدارة الطلب على الخدمات والمرافق الحيوية وفي مقدمتها الطاقة.

وعلى الرغم من أن تنفيذ استراتجية الإمارات للطاقة 2050 يحتاج إلى نحو 600 مليار درهم على مدى العقود الثلاثة المقبلة، إلا أن حجم الوفورات الاقتصادية التي ستحققها الاستراتيجية يصل إلى 700 مليار درهم، ما يجعل تطبيق الاستراتجية أمراً حتمياً ليس فقط من المنظور البيئي

الإمارات نموذجاً تحتذي به الدول الأخرى للتحرر من قيود الطاقة والتنمية والبيئة

والأمني فقط وإنما أيضاً من منظور الجدوى الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وليس خفياً أن الشركات العالمية أصبحت تستند في قراراتها بافتتاح مقار لها في مراكز المال والأعمال الكبرى على مستوى جودة الهواء، وهذه النقطة تكتسب أهمية شديدة من منظور استراتيجية الإمارات للطاقة، التي ستؤدي إلى خفض نحو 70 في المئة من انبعاثات الكربون، ما يرفع من جاذبية الدولة التنافسية.

ومن المؤكد أن تحقيق هذه الأهداف الضخمة ليس بالأمر السهل، وإنما تحتاج إلى مواءمات سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما تحتاج إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية في الاتفاقات الدولية.

وعلى الرغم من صعوبة تحقيق التوازن بين هذه المواءمات، إلا أن اشتراك جميع الأطراف المعنية على المستوى الحكومي وفي القطاعين العام والخاص وقادة قطاع الطاقة والأكاديميين، جعل الخروج بأفضل صيغة أمراً ممكناً ليس فقط لتحقيق استدامة واعتمادية الطاقة وتوفيرها بأسعار مناسبة وإنما أيضاً لتحقيق سعادة الناس، وهو هدف أصيل ومحدد أساس في مختلف القرارات الحكومية.

ومن المؤكد أن وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ يتطلب التحرك في ثلاثة مسارات متوازية، يختص الأول منها بالاستثمار المكثف في الابتكار لتطوير تقنيات الطاقة ، والوصول بسعر الطاقة المولدة من المصادر النظيفة إلى أقل سعر ممكن لخلق الدافع لدى الشركات للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، دون تحمل تكلفة إضافية، ولا سيما ما يتعلق بتقنيات تخزين الطاقة والبطاريات واصطياد الكربون.

ويتمثل المسار الثاني في استكمال المنظومة التشريعية التي تقنن العلاقات بين مختلف الأطراف في أسواق الطاقة ، وهذه الخطوة يجب أن تتواكب مع توالي ظهور التقنيات المبتكرة ودخولها إلى حيز الاستغلال التجاري.

أما المسار الثالث والأخير فيتمثل في تحويل ترشيد الطاقة إلى ثقافة مجتمعية تبدأ من الأسرة مروراً بالمدرسة وانتهاء بدُور العبادة، وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المستهلك ذاته يمكن أن يصبح قوة دفع هائلة نحو تحفيز الشركات على التحول لمصادر الطاقة النظيفة في إنتاج سلعها وخدماتها.

والنجاحات التي يمكن تحقيقها على المسارات الثلاثة لن تؤدي فقط إلى الحفاظ على الاحتياطات النفطية للإمارات، وإنما ستؤدي أيضاً إلى خفض فاتورة الطاقة للمستهلك النهائي، ما يجعل الإمارات نموذجاً تحتذي به الدول الأخرى للتحرر من قيود الطاقة والتنمية والبيئة.

التعليم والاقتصاد المعرفي

بقلم:

معالي

حسين إبراهيم الحمادي

وزير التربية والتعليم

> ندرك جميعاً حجم التحولات العالمية الكبيرة في مجالات وقطاعات حيوية، وكذلك السرعة اللامتناهية في الثورة التكنولوجية والتقنية والصناعية في الدول المتقدمة، وهي تلك البلدان نفسها التي تتمتع بأنظمة تعليمية حديثة ومتطورة، تحتل مراتب عالمية أولى في قطاع التعليم.

إن التعليم الذي نتطلع إليه من خلال هذا التغيير الإيجابي تفرضه مستجدات عالمية، وتغيرات ملموسة في حاجات سوق العمل ومتطلباته من تخصصات علمية

نستخلص من ذلك، إن التعليم أصبح بوابة للعبور إلى مسارات التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتطور الصناعي والتكنولوجي، وبالتالي إذا أردنا نحن في دولة الإمارات اللحاق بركب الدول المتقدمة علينا الالتفات للتعليم، وجعله في مقدمة الأولويات.

وبكل تأكيد، ذلك ما وجهت به القيادة الرشيدة، ووفرت له الدعم والإمكانات الكبيرة، إيماناً منها بأهمية التعليم، باعتباره ركيزة مهمة نحو مواصلة مسيرة المنجزات، ودخول الإمارات غمار التنافسية العالمية.

لقد بدأت الخطة التطويرية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم منذ عامين لأجل تعليم قائم على الإبداع والابتكار بتوجيهات ومتابعة مستمرة من القيادة الحكيمة، وكرِّست السنة الأولى لتكون مرحلة تجريبية سبقت تعميم التجربة على كافة المراحل الدراسية. ونستطيع القول أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وإن ثمرة هذا التغيير بدأت تتشكل وتصبح ملامحه أكثر وضوحاً، لبناء أجيال متسلحة بالعلم والمعرفة تمتلك أدوات المعرفة ومهارات القرن 21.

الخطة التعليمية

عندما تم صياغة الخطة التطويرية للتعليم، أخذنا في الحسبان ضرورة أن يكون التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، قادراً على تلبية التوقعات المستقبلية عبر تقديم مخرجات تعليمية بجودة عالية، فضلاً عن مدى قابليته نحو الإسهام في التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة الذي بات عنواناً لتقدم وتطور الدول التي تعتمد على

توظيف المعرفة والتكنولوجيا في تقديم منتجات وخدمات متميزة ومبتكرة يمكن تسويقها لتحقيق انتعاش اقتصادي.

لذا ارتكز التغيير على نواح مهمة تمثلت في سياقات معرفية ومهارية تعد أساس التحول نحو مجتمع الاقتصاد المعرفي، إذ تم رفد المدرسة الإماراتية بخطط منهجية تدعم الابتكار عبر تخصيص أوقات للدراسة وفعاليات وأنشطة محفزة على الابتكار، ناهيك عن الاهتمام بالروبوت ومجالاته المتعددة وتنظيم المسابقات الخاصة بذلك، كما أن المدرسة الإمارتية أصبحت مهيأة وداعمة لمتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة المستدام عبر سعيها نحو تحقيق مخرجات نوعية تراعي جيل المعرفة من خلال جعل التعليم أكثر متعة وفائدة وجاذبية.

كما أن التعليم الذي نتطلع إليه من خلال هذا التغيير الإيجابي تفرضه مستجدات عالمية، وتغيرات ملموسة في حاجات سوق العمل ومتطلباته من تخصصات علمية، حيث من المتوقع في السنوات القليلة المقبلة أن تتغير خارطة سوق العمل، فنحن مقبلون على الثورة الصناعية الرابعة وما يحيط بهذا من تحديات واستحقاقات تتطلب تخطيطا واستشرافا لسوق العمل وبالتالي للمنظومة التعليمية. ونحن على دراية بالتحدي الذي تفرضه المرحلة الانتقالية السابقة على دخول عهد الثورة الصناعية الرابعة من حيث إدارة وتنظيم مخرجات التعليم وربطها بسوق العمل في تلك المرحلة.

هذا شكل أحد الأسباب الأخرى المهمة التي دفعتنا إلى إحداث تغيير في نظامنا التعليمي بما يتماشى مع السوق العالمية، وكذلك حتى نوجد فرصاً وظيفية لخريجينا الذين ينتظرون بعد التخرج الحصول على وظيفة تلبي طموحاتهم، ويخدمون بها وطنهم.

المؤشرات الوطنية

جميع قطاعات الدولة تعمل حالياً على تحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية، وهذه المؤشرات في جانب منها تهتم بالتعليم، سعياً نحو تحقيق مستهدفات خاصة بهذا القطاع الحيوي أو مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، وبالتالي جاءت الخطة التطويرية للتعليم لتتماشى مع المؤشرات الوطنية وبلوغها بحلول العام 2021، كما أننا أمام مسؤولية العمل المكثف لتحقيق رؤية 2071 التي يشكل التعليم دعامة رئيسة فيها. إن هذا يتطلب منا تفهم التغيير الجذري الحاصل في عملية التعليم الذي ربط التعليم العام والعالي تحت مظلة واحدة هي وزارة التربية والتعليم سعيا لتعزيز التكاملية بين القطاعين. لقد طال التطوير مختلف جوانب العملية التعليمية، سواء في المناهج الدراسية أو عملية التقويم أو مسارات التعلم وهي المتقدم والعام والنخبة، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية للمدرسة الإماراتية لتصبح ذكية، وتخصيص حصص دراسة تعنى بالابتكار، وتوفير التدريب التخصصي المستمر للمعلمين، والاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، وغيرها الكثير من السياسات التعليمية والمبادرات التي تهدف إلى تكريس سمات المدرسة الإماراتية لدى طلبتنا.

أضف إلى ذلك أن وزارة التربية والتعليم لم تغفل أهمية التنوع في مجال الأنشطة اللاصفية، وتوفير متسع كاف لطلبتنا للتعرف إلى آخر مظاهر التطور العلمي ومحاكاة هذا الواقع عبر تنفيذ الرحلات العلمية إلى منابع الابتكار والابداع وبيوت الخبرة العالمية، وكبرى المؤسسات والشركات الصناعية.

نحن ندرك أن مصير الأمم مرهون بإبداع

عندما تم صياغة الخطة التطويرية للتعليم، أخذنا في الحسبان ضرورة أن يكون التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، قادراً على تلبية التوقعات المستقبلية عبر تقديم مخرجات تعليمية بجودة عالية "

وتطور أفراد المجتمعات، وإن التغير ضرورة حتمية تمليها الاستحقاقات المستقبلية وفرص التطور والازدهار، لذا فإن الرؤية لدينا واضحة، وتستجيب للواقع الذي ننشده.

نقلة نوعية

ومن هنا نجد أن ثمة حاجة ماسة إلى إحداث نقلة نوعية حقيقية في النظام التعليمي، نقلة تشكل فيها الموارد البشرية عصب التغيير والبديل عن الثروات الطبيعية، لتنتج لنا المعرفة وتوظفها بالشكل الأمثل، لتكون العامل الحاسم في صناعة المستقبل، ويصبح الاستثمار في مجال التعليم أكثر الاستثمارات أهمية وأكبر عائد في عصر أصبح فيه "رأس المال البشري" أساس الاقتصاد المعرفي، والتوجه حالياً نحو الاهتمام بالفئة العمرية الصغيرة "رياض الأطفال" الذين لديهم قابلية للتعلم والابداع والابتكار واكتساب مهارات جديدة.

حقيقة الأمر نحن أمام تحد كبير وهو أن نكون أو لا نكون، ولأننا في دولة الإمارات التي لا يعرف قاموس مفرداتها كلمة مستحيل، قررنا أن نواصل درب التميز، وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة، وخطط الدولة الطموحة للبقاء في دائرة التنافسية العالمية، والاستثمار في الشباب الذين نعدهم رهان المستقبل، ويشكل التعليم العصري رفيع المستوى هدفاً استراتيجياً نسعى لبلوغة في السنوات المقبلة القليلة.

ونحن الآن أمام مهمة وطنية تتطلب من الجميع، على حد سواء مؤسسات القطاع المدني والخاص والجهات الأخرى والأفراد، تحقيق شراكة استراتيجية داعمة لنهج التطوير، فالتعليم ليس حكراً على وزارة التربية وحدها فقط بل الكل شريك في عملية التطوير، وعلينا تفهم أهمية المرحلة، وما يتبعها من نواتج ايجابية تعود علينا وعلى أجيال المستقبل بالخير والفائدة.

كلية الدِّفاع الوطني نقلـة نوعيـة في عالم متغيـر

بقلـم:

معالي

أحمد جمعة الزعابي

نائب وزير شؤون الرئاسة

في مثلِ هذا الشهر من عام 1976، اتخذ المجلسُ الأعلى لاتحادِ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ قراره التاريخي بتوحيد القوات البرية والبحرية والجوية في قيادةٍ مركزيةٍ واحدة، حملت اسم "القيادة العامة للقوات المسلحة". لقد كان ذلك القرار، نقطة انطلاق لبناء هذه المؤسسة العسكرية الاتحادية، التي نفاخر اليوم برجالها، وجاهزيتها، وعقيدتها، ومساهماتها الخارجية عوناً وإغاثةً وحفظاً للسلام والأمن ودعماً للشرعية ونصرةً للحق، وما حققته من مكانة وسمعة إقليمية وعالمية وهي تشارك بفاعلية في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، والتحالف العربي لإعادة الأمل إلى اليمن الشقيق.

كلية الدفاع الوطني لعبت دوراً حيوياً في إبراز أهمية الموارد الوطنية والدفاعية ودورها في خدمة الاستراتيجية الوطنية وقضايا الأمن الوطني

إن بناء الجيوش وتطويرها ليس بالأمر السهل أو اليسير، فإلى جانب الجهد الدؤوب المبذول لاختيار العتاد وبناء تشكيلات القتال والتدريب والإسناد، فالبناء في حاجة إلى قيادة رشيدة، ورؤية بعيدة المدى، وأهداف محكمة، وقرارات سديدة، وجبهة وطنية داخلية قوية متماسكة، وعلاقات تعاون دولي متوازنة. ونحمد الله، أن هذا ما توفر لقواتنا خلال مرحلتي التأسيس والتمكين، اللتين اتخذتهما دولتنا مساراً لنهضتها الحضارية تحت القيادة الحكيمة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، والقيادة المتمرسة لخليفته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة "حفظه الله ورعاه"، وما وجده من سند من أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، اللذين كانت لهما بصماتهما المضيئة في مسيرة تطوير قواتنا المسلحة، وما شهدته من نقلات نوعية كبرى، مكنتها من الإسهام الفاعل في تعزيز أمن واستقرار دولتنا؛ دولة الإمارات العربية المتحدة القوية بإنجازاتها، العريقة بتراثها، المتماسكة بتلاحم وولاء وانتماء أبناء شعبها.

في عصرنا الراهن لم تعد الجيوش مجرد قوة رسمية مسلحة، تقتصر وظيفتها على حماية الحدود وخوض الحروب ضد الجيوش النظامية للدول المعادية. فالمهام المنوطة بها أصبحت أكثر شمولاً وتنوعاً واتساعاً، كنتيجة مباشرة للعولمة وما ارتبط بها من

تطورات تقنية متسارِعة وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مؤثرة، وما ترتب عليها من تغيير في مفاهيم الدولة والسيادة الوطنية والأمن القومي والعلاقة بين الحرية والأمن، وما ترافق معها من تنامٍ للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل ظواهر العنف والإرهاب والتطرف، وخطابات الكراهية ومعاداة الدولة، وتحول شبكات التواصل الاجتماعي إلى مراكز افتراضية لإدارة العمليات الإرهابية وحروب الفضاء الإلكتروني وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والسلاح والقرصنة، وتزايد حركة البشر المتدفقين عبر الحدود الدولية نزوحاً وهجرةً ولجوءاً، وغيرها من التهديدات المستحدثة.

الأمن الوطني

إن هذه التغيرات في مصادر التهديدات وطبيعة القلق الاستراتيجي، ونشوء مجالات جديدة للحرب، حتمت على الجيوش إحداث تحولات هيكلية ووظيفية وتقنية على مستوى التسليح والعتاد، ومستوى التشكيلات القتالية والمساندة، ومستوى منظومات القيادة والسيطرة وإدارة المعارك واتخاذ القرار، وكذلك على مستوى مناهج الإعداد والتأهيل والتدريب. كما حتمت على الدول تبني مفهوم للأمن الوطني أكثر شمولاً واتساعا، خاصة وأن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهة المخاطر المستحدثة، والتي أصبحت تهدد الدول والمجتمعات في هويتها وفي ثقافتها وفي اقتصادها. فالأمن اليوم في عالم يموج بالتغيرات العاصفة السريعة، لم يعد مرتبطا فقط بتأمين سلامة الدول من مغبة الوقوع تحت سيطرة القوات العسكرية لدولة أجنبية.

ووعياً بكل هذه التحولات، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة "حفظه الله"، في ديسمبر 2012، مرسوماً بقانونٍ اتحادي أنشأ بموجبه "كلية الدفاع الوطني". هذا القرار الاستراتيجي، هدف من ناحية إلى استكمال بنية التعليم العسكري العالي في القوات المسلحة، ومن ناحية ثانية لخدمة المصالح العليا للدولة. فالكلية إلى جانب اختصاصها المتعلق بتنمية الفكر والتخطيط والدراسات الاستراتيجية واستشراف التغيرات المستقبلية، فهي معنية بإعداد وتأهيل أجيالٍ من القادة العسكريين والمدنيين المختصين في إدارة الأزمات وصناعة القرار، والمؤهلين لتولي المناصب العليا، القادرين على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة بما يحمي مصالحها العليا وبنيتها التحتية الأساسية ويضمن استمرار الازدهار والرخاء للوطن وجميع المقيمين على ترابه.

> قواتنا المسلحة ملتزمة على الدوام بثوابت العقيدة العسكرية القائمة على صون الحق واحترام القانون والشرعية الدولية

دور حيوي

والكلية وخلال سنوات عمرها القصير، لعبت دوراً حيوياً في إبراز أهمية الموارد الوطنية والدفاعية ودورها في خدمة الاستراتيجية الوطنية وقضايا الأمن الوطني؛ كما أدت دوراً مقدراً في توحيد المفاهيم بين القيادات العسكرية والمدنية، وتطوير قدراتها على البحث والتحليل والنقد والتقييم بما يمكنهم من رسم السياسات الوطنية وصناعة القرار الاستراتيجي حول القضايا الوطنية. كما نجحت الكلية في تطبيق أعلى معايير التعليم الأكاديمي من

خلال استقطاب أفضل الكفاءات التعليمية والمتخصصين في مجالات الدفاع الوطني، وكذلك التعاون مع الجامعات ومراكز البحث المحلية والإقليمية والدولية بما يحقق مهمة الكلية. وتوفقت في التأسيس لشراكات استراتيجية مع المؤسسات البحثية والعلمية المتميزة. وإجمالاً يمكننا القول إن الكلية هي نقلة نوعية في التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني، وقفزة علمية نحو فهم صحيح لأبعاد ذلك الأمن وإدراك مستوياته والوقوف على التحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجهه.

إن القفزات النوعية التي شهدتها قواتنا المسلحة خلال مسيرة تطورها الحافلة بالإنجازات والانتصارات، كانت نتاجاً طبيعياً لما وجدته هذه القوات ومنتسبوها من رعاية من القيادة السياسية العسكرية العليا للدولة، ممثلة في سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، والفريق أول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهو اهتمام يجسد الإيمان المطلق لهذه القيادة الرشيدة بأن وجود قوات مسلحة عالية الكفاءة والجاهزية مكتملة البنيان، هو مرتكز أساس من مرتكزات بناء الدولة، وحاجة تنموية أساسية، وضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته.

واليوم وبفضل الله، وبوعي من القيادة الرشيدة، فإن قواتنا المسلحة أشد قوة وقدرة، وأكثر تطوراً وجاهزيةً. وستظل على الدوام ملتزمة بثوابت العقيدة العسكرية الإماراتية القائمة على صون الحق واحترام القانون والشرعية الدولية، وملتزمة بسياسات الأمن الجماعي الخليجي والعربي، ومشاركةً بفاعلية في التصدي لأي تحديات أو تهديدات تواجه أياً من دول الخليج العربي أو الدول العربية. وطيب الله ثرى المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فهو القائل: "إننا دولة تسعى إلى السلام وتحترم حق الجوار وترعى الصديق، ولكن حاجتنا إلى الجيش القوي القادر تبقى قائمة ومستمرة. ونحن نبني مثل هذا الجيش القوي لا رغبة في غزو أو قتال وإنما للدفاع عن أنفسنا".

بقلم:
معالي
عهود خلفان الرومي
وزيرة دولة للسعادة

الإمارات دولة السعادة والإيجابية

الإمارات دولة قامت على السعادة التي شكلت مع منظومة القيم الإيجابية مكونين متلازمين من مكونات التأسيس شكلاً اليوم ثقافة وسلوكا مجتمعياً ونهجا ترفع رايته قيادة حكيمة ذات رؤية نافذة بعيدة المدى تتبنى تطوير الخدمات والسياسات والبرامج وتهيئة البيئة الملائمة لبناء مجتمع سعيد ومستقبل مستدام.

السعادة تتجسد في أجمل صورة عندما يعطي الإنسان ليسعد الآخرين فالعطاء مصدر سعادة وذو أثر إيجابي في تحسين صحة الإنسان "

وكنتيجة طبيعية لهذه التوجهات، حل شعب الإمارات بين أسعد 12 شعباً في العالم، وحققت دولة الإمارات مكانة متقدمة في تقرير السعادة العالمي الذي يصدر سنوياً بإشراف الأمم المتحدة ويشمل 155 دولة... ليأتي هذا الإنجاز تتويجا لتضافر لجهود جميع الجهات الحكومية في تطوير برامج ومبادرات عززت بيئة السعادة والإيجابية في مجتمع دولة الإمارات، ما يدعم مسيرتنا لنصبح مركزاً عالمياً للسعادة والإيجابية.

الإمارات تبنت السعادة فكراً وثقافة مجتمعية وهي تدرك أن السعادة ليست مفهوماً طارئاً أو مستحدثاً أو نقاشاً فلسفياً، بل علماً قائماً على نظريات وتطبيقات عملية وتجارب حية ألهمت الناس لتغيير وجهة حياتهم عبر تبني الإيجابية في مواجهة تحديات الحياة ومتطلباتها... ونحن في الإمارات ندرك من خلال تجربة متواصلة منذ قيام الدولة أن دور الحكومة مجتمعة هو تهيئة البيئة وتوفير الظروف للأفراد لتحقيق السعادة.

تتجلى السعادة في صور متعددة، يشكل العطاء كقيمة إيجابية سامية واحداً من أبرزها.. والولاء للوطن وخدمته أعلى درجات العطاء، ما يتجسد في رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، الذي يؤكد أن "دولة الإمارات سطرت إنجازات عالمية في العطاء ونسعى لترسيخ قيمة العطاء والبذل كأحد أهم مميزات الشخصية الإماراتية، المواطنة الحقيقية ليست أخذا باستمرار بل عطاء يصل حد إفناء الذات في سبيل الوطن".

وهو ذات المنهج الذي يتبناه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، الذي يؤكد على أولوية العطاء: "بنى زايد شعبا متعلما طموحا منفتحا وغرس في هذا الشعب أجمل معاني البذل والعطاء وحب الخير.. العطاء سعادة وخدمة الناس سعادة والبذل دون مقابل سعادة ولا نريد لشعبنا إلا الخير والسعادة".

يدعم ذلك قناعة صادقة يعبر عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بقوله "إن عطاء شهدائنا لا يقدر بثمن لأن بذل الأرواح هو أسمى ما يقدم للوطن.... إن تضحيات أبطالنا لن تذهب سدى وإن عطاءهم سيخلد في ذاكرة الوطن.. ونحن سنواصل العمل والسير بثبات لمزيد من الرفعة للوطن".

ما يقدمه الإنسان للوطن تعبيراً عن الانتماء والولاء أسمى أشكال العطاء الذي يتجسد في صور التضحية والبذل التي سطرها شهداؤنا في القوات المسلحة خلال أدائهم واجبهم الوطني في حماية مصالح الإمارات والدفاع عنها في وجه الأخطار، هذا العطاء منقطع النظير لا يوازيه مرتبة إلا ما يقدمه ذوو الشهداء الذين يعبرون عن فخرهم واعتزازهم بتضحيات أبنائهم.

من هنا جاء إعلان العام 2017 عاماً للخير، ومن ثم قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بتكريس كافة مبادرات عام الخير لشهداء الوطن، ليمثل تأكيداً للفخر والاعتزاز بعطائهم وتضحياتهم.

السعادة تتجسد في أجمل صورة عندما يعطي الإنسان ليسعد الآخرين، فالعطاء مصدر سعادة ذو أثر إيجابي كبير في تحسين صحة الإنسان، وهذه حقائق علمية أثبتتها العديد من الدراسات العلمية التي وجدت أن العطاء ينشط مناطق الدماغ المرتبطة بالاستمتاع والسعادة، والاتصال الاجتماعي، والثقة، ويخفف الآلام الناتجة عن الأمراض المزمنة.

التربية الأخلاقية

قيادة الإمارات تسعى إلى تنمية هذه القيم الإيجابية والأخلاقية السامية وتعزيزها في المجتمع وتمكين الشباب بها باعتبارهم ركيزة المستقبل، وقد جاء توجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان باعتماد مادة "التربية الأخلاقية" في المناهج الدراسية ليكلل توجهات الإمارات في بناء مجتمع يرتكز على منظومة متكاملة من القيم الإيجابية، ما أكده سموه بقوله "مهما بلغت الدول من تقدم علمي ومعرفي وتقني، فإن ديمومة بقائها مرهونة بمدى محافظتها على قيمها النبيلة وتمسكها بمبادئها السامية، لتواصل طريقها نحو بناء حاضرها ومستقبلها المشرق، وما العلم في جوهره إلا تجسيداً وإعلاءً للقيم الحضارية والأخلاق الإنسانية".

وفي ضوء فلسفة العمل الحكومي المنسجمة مع التوجهات المجتمعية في دولة الإمارات والمرتكزة على غرس القيم الإيجابية وتعزيز السعادة، جاء اعتماد

الربط بين السعادة والإيجابية في عمل الحكومة يعكس فهماً عميقاً لأهمية القيم الإيجابية في تعزيز سعادة الإنسان وصناعة الأمل

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية ليؤطر بشكل عملي جهود الحكومة في تعميم ثقافة السعادة والإيجابية في المجتمع، وتتمثل رؤية البرنامج في أن تكون دولة الإمارات من أكثر الدول سعادة في العالم، وتركز رسالته على أن تكون السعادة والإيجابية أسلوب حياة والهدف الأسمى للعمل الحكومي.

ويشتمل البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية على ثلاثة محاور رئيسة هي:

السعادة والإيجابية في العمل، ونهدف من خلاله إلى الترويج للسعادة والإيجابية ومأسستها في بيئة العمل، من خلال ثلاثة مجالات هي بيئة العمل السعيدة والإيجابية، وخدمات السعادة والإيجابية، وسياسات وبرامج السعادة والإيجابية.

قياس السعادة والإيجابية: يهدف إلى تصميم مؤشرات خاصة لقياس مستويات السعادة والإيجابية في دولة الإمارات، ومتابعتها بشكل دوري.

أسلوب حياة

السعادة والإيجابية كأسلوب حياة ويهدف إلى ترسيخ ثقافة السعادة والإيجابية كأسلوب حياة في دولة الإمارات ونشر الوعي بأهميتها للأفراد.

هذا الربط الدائم بين السعادة والإيجابية في عمل الحكومة، يعكس فهماً عميقاً لأهمية القيم الإيجابية في تعزيز سعادة الإنسان وصناعة الأمل بمستقبل أفضل، وهذه القيم متنوعة، من ضمنها الامتنان والتفاؤل والعطاء والتسامح، وغيرها كثير.

السعادة والإيجابية عنصران أساسيان في معادلة النجاح التي ابتكرتها دولة الإمارات، ولا تزال تعمل على تطويرها يوماً بعد يوم، وهما محركان دافعان للكثير من المبادرات والمشاريع والسياسات الهادفة إلى الوصول بالإمارات إلى مصاف أفضل دول العالم في كافة المجالات بحلول يوبيلها الذهبي، والذكرى الخمسين لإعلان الاتحاد في العام 2021.

وفقنا الله جميعاً لخدمة دولة الإمارات، وطن السعادة، والدفاع عن مصالحها ورفعتها وعزها، والارتقاء بموقعها بين الأمم، وجعلنا عوناً في الخير والعطاء للإنسانية في ظل قيادتنا الرشيدة.

تعليم لا يقبل القسمة إلا على الرقم 1

لا يكاد يمر يوم على دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا وهنالك رؤية جديدة أو مبادرة طموحة أو برنامج أو منظومة عمل عصرية، تخدم مسارات تقدم وتطور الدولة، لتظل رافدة لركب التقدم في شتى مناحيه، كما أرادت القيادة الرشيدة لها، صاحبة الريادة والمركز الأول عالمياً.

كلية الدفاع الوطني

بقلم:

معالي

جميلة سالم مصبح المهيري

وزيرة الدولة لشؤون التعليم العام

> إن التجربة التعليمية التي نخوضها الآن لا تحمل سوى هدف واحد، ولا تقبل القسمة إلاّ على الرقم واحد، وهو النجاح والتطور "

إن هذا الحضور المتميز على الصعيد العربي لا بل على الصعيد الدولي في منهجية تعاطي الدولة مع المجريات والأحداث بدقة وبحكمة بالغة، يأتي ثمرة نظرة استشرافية للمستقبل، صاغتها عقول حكيمة لرموز الدولة، بدءاً من المسيرة المظفرة للاتحاد، ومنذ تلك الانطلاقة، ارتسمت ملامح واضحة حول ضرورة بلورة رؤية تعليمية معاصرة لتشكل منطلقاً نحو التكاملية والشمولية، ورفد ممكنات نمو وازدهار قطاعات الدولة الأخرى بمسوغات نجاحها. ومع تعاظم التحديات العالمية، وتسارع مجريات التطور التقني والتكنولوجي والصناعي، وما طرأ نتيجة ذلك من تنافسية، أضحى من الأهمية بمكان وضع موطىء قدم لنا في هذا السباق المحموم نحو العالمية، لنظل في دائرة المنافسة ليس اقتصادياً او تقنياً فحسب بل بشرياً كذلك، عبر اعداد الكوادر البشرية والمهنية والكفاءات المواطنة المتعلمة التي تمتلك مهارات القرن 21 .

من هنا.. دقت ساعة التغيير الجذري في المنظومة التعليمية التي وجهت بها القيادة الرشيدة، وتوحدت الجهود الوطنية نحو مسعى واحد، وهو الخروج بتصور جديد وطرح نموذجي لتعليم حديث يضاهي أرفع النظم العالمية، باعتباره ضرورة ملحة تقتضيها الاستحقاقات الآنية والمستقبلية.

ووفقاً لهذا التصور، وضعت وزارة التربية والتعليم إمكاناتها وطاقتها كافة لتعزيز أفضل الممارسات التربوية والبيئة التعليمية الجاذبة وما تتطلبه من سياسات في تغيير محركات التعليم نحو العالمية سواء من ناحية المناهج الدراسية أم التقويم أم التدريب وكذلك المفاهيم التربوية المساندة لجهود الوزارة لتطوير التعليم.

ومما لا شك فيه إن أي نظام تعليمي ناجح، هو ذلك الذي يضمن مخرجات تعليمية عالية الجودة، لذا صاغت الوزارة خارطة طريق للتعليم الذي يكفل هذه النتيجة، ويحدد هيئة المخرجات التي ننشدها.

ولأن التعليم الناهض في مقوماته والمشبع بطرائق تدريسية إبداعية وابتكارية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن عنصر نتفق جميعاً على أنه ركن أساس، ومحدد مهم من محددات تطور التعليم، ويتمثل في ذلك المعلم المبدع المتطور والابتكاري في تفكيره والمتقن لفنون الإدارة الحديثة، سعت الوزارة إلى وضع المعلم في مكانته المستحقة وجعله شريكاً في صناعة القرار التربوي، والتخطيط ورسم السياسات التعليمية، ولم تكتف بهذا الحد، إذ ساقت موجبات تقديم الإضافة المرجوة من المعلم، عبر وضع نظام تدريبي تخصصي لتطوير كفاءاته وقدراته التعليمية، بجانب استجلاب الكفاءات التعليمية التي تصنع الفارق.

طفل المستقبل

وإدراكاً لأهمية التعليم المبكر منذ المراحل العمرية الصغيرة التي يتشكل فيها وعي الطفل، ويستأثر بخصائص مهمة تجعله

> سعت الوزارة إلى وضع المعلم في مكانته المستحقة وجعله شريكاً في صناعة القرار التربوي، والتخطيط ورسم السياسات التعليمية

أكثر قدرة على التعلم والإلمام بمهارات أساسية تتطلبها المراحل العمرية اللاحقة، ناهيك عن قدرة الطفل على التعلم والإبداع، وفرصة اكتشاف الموهوبين في هذه المرحلة، لمنحهم الرعاية والاهتمام اللازمين لاحقاً، لذا أولت الوزارة هذه الفئة جل عنايتها، للاستثمار في هذه المرحلة وجعلها باكورة انطلاق الطفل للمستقبل، تحقيقاً لمسيرة تعليمية متميزة، وضمان

استمرارية التعليم مدى الحياة.

وعمدت وزارة التربية على ربط الطالب لاسيما في المراحل الدراسية المتقدمة بمستقبله الأكاديمي والمهني، حتى يظل على تماس مباشر باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك أتاحت مساحة واسعة تمثلت في تنويع الخيارات التعليمية عبر مسارات التعليم العام والمتقدم والنخبة التي تراعي ميول وقدرات الطالب، وفي الوقت ذاته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم الجامعي، وما يحويه من تخصصات علمية وأدبية، وغيرها، تلبية لتطلعات الدولة والمهن المستقبلية التي تحتاج إليها في ظل العمل نحو التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة.

وكانت المدرسة الإماراتية المستدامة، هي عنوان مرحلة التغيير، تلك المدرسة التي توفر بيئة تعليمية تتسق مع الأهداف التربوية وتضمن أجواء ينعم من خلالها الطلبة بالحماية والتحفيز للوصول إلى أفضل أداء، ناهيك عن تكريس طاقاتهم وتوجيها بالشكل الأمثل، مقرونة بالاهتمام بمختلف الفئات لاسيما الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين نعتبرهم عنصراً فاعلاً يعول عليهم في النهضة التنموية .

المواطنة الإيجابية

ولأن التعليم الجيد لا يمكن فصلة عن منظومة القيم والأخلاق الفاضلة، اهتمت الوزارة في تعزيز هذه القيم لدى الطالب، ليكون منتجاً وصالحاً، يتمتع بالمواطنة الإيجابية، منفتحاً على الآخر ومبتكراً، قادراً على الاتصال والتواصل، وذلك من خلال منظومة دراسية تكفل تحقيق ذلك بمناهجها الدراسية وأنشطتها وبرامجها الإبداعية، وبالقدوة التي تتمثل في المعلم.

إن تحقيق ما نصبو إليه من طموحات في تعليم رافد للفكر التربوي الأصيل والمخرجات، الاستثنائية التي نسعى إلى الوصول إليها، والتي ستظل في مرمى الوزارة وضمن نهجها الدؤوب، يتطلب وعياً بأهمية هذه المرحلة وما تتطلبه من مؤازرة وجهود إضافية تعزيزاً للعمل التشاركي مع مختلف الجهات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك الدور المؤثر والمهم لأولياء الامور في دفع عجلة التطوير ودعم وتمكين الطلبة ومتابعتهم وحثهم على التعلم.

إن التجربة التعليمية التي نخوضها الأن لا تحمل سوى هدف واحد، ولا تقبل القسمة إلاّ على الرقم واحد، وهو النجاح والتطور، لذا كان التخطيط الواضح سبيلاً لنا في رسم هيئة التعليم الذي نتطلع إليه، وفي الوقت ذاته حرصنا على الأخذ بتجارب الآخرين الناجحة على المستوى العالمي، مقروناً بالتطوير المستمر، وهو ما يتطلب فكراً نيراً ودعماً وصبراً وتمسكاً بأهدافنا الحيوية، لنجني ثمار التغيير قريباً بإذن الله تعالى، لما فيه خير وطننا، وصالح أبنائنا والأجيال المستقبلية.

صناعة المستقبل

بقلـم:

معالي الدكتور

أحمد مبارك المزروعي

الأمين العام للمجلس التنفيذي

أبوظبي

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق الإنجاز تلو الآخر على الساحتين الإقليمية والعالمية، حتى أصبحت في المرتبة الأولى إقليمياً والسادسة والعشرين عالمياً في مؤشر السعادة، وقبلة العيش المفضلة بالنسبة لثلثي الشباب العربي، الأمر الناجم عن سلسلة من التطورات الإيجابية في مؤشرات التنمية التي تتوزع عائداتها على جميع القطاعات، وتمس جميع سكان الدولة، وتنعكس تحسناً مطرداً في مستويات معيشتهم.

تحديات المستقبل تحتاج استنهاض همم شباب وشابات الإمارات للتغلب عليها، والحفاظ على مكتسبات التنمية "

لكن هذا الواقع المشرق محطة على طريق الطموح العالي لقيادتنا الرشيدة، بتوجيهات وعزيمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، إذ يشكل الحاضر العامر بالإنجازات، الذي يصون إرث ماضيه المجيد، أساساً قوياً لصناعة مستقبل باهر لقادم الأجيال.

هكذا تحولت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً رائداً لمحيطها والعالم، في تحقيق أفضل مستويات التنمية المستدامة الشاملة، التي يبقى الإنسان دائماً على رأس أولوياتها وأهدافها، فهو ركيزة كل خطة ومشروع ورؤية، والارتقاء بمستواه المعيشي والمعرفي والثقافي هدف سام يتوج كل إنجاز، الأمر الذي يثمر مراتب أكثر تقدماً في مؤشرات التقدم والرخاء والسعادة.

وفي حضرة النظرة الشمولية التكاملية بين أركان القيادة الرشيدة، تضرب الأمثال وتستنبط العبر، فهنا في أبوظبي يتحدث صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى المشاركين في مجلس سموه لأجيال المستقبل، عن ضرورة تمكين الأجيال الصاعدة، وتسليحهم بالمعرفة والعلم، لأنهم حملة الراية وحصنها مستقبلاً، فيأتيه الرد سريعاً من مجلس الوزراء، ليحول تلك النظرة المستقبلية الثاقبة من سموه إلى رؤى واستراتيجيات، حيث أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله "مئوية الإمارات 2071"، والتي تشكل برنامج عمل حكومي طويل الأمد مستمدا من المحاضرة التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، لتصبح دولة الإمارات الأفضل على مستوى العالم، وتركز على محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكومية وتعزيز الوحدة والهوية الوطنية.

هذا غيض من فيض. فالأمثلة على تناغم وتلاحم أركان القيادة في دولة الإمارات لا حصر لها، وتنعكس بدورها لحمة ووحدة وطنية، إذ تتقاسم الجباه الشامخة سمرة

شمس الوطن التي لا تغيب، وترفع سواعد العز رايات كرامته وكبريائه على حدوده، وحول حصونه، وفي مدارسه وجامعاته ومستشفياته ومؤسساته وفي بيت كل إماراتي غيور على وطنه وقيادته.

استنهاض الهمم

لكن تحديات المستقبل تحتاج استنهاض همم شباب وشابات الإمارات للتغلب عليها، والحفاظ على مكتسبات التنمية.

"رحلتكم رحلة جيل من أجل وطن.. عليه أن يجاهد ويتسلح بالعلم، ثم يعود ليتسلم الراية.. أنتم جيل مهمة"، هكذا خاطب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد المشاركين في مجلس سموه لأجيال المستقبل، الذين ينظر إليهم سموه "شركاء في سعادة الوطن وتقدمه وأمنه وهمومه"، وأمثلة حية على ضرورات التنمية البشرية وتطوير قدرات الإنسان ليكون قادراً على مواصلة مسيرة البناء والإعمار، التي وضع لبناتها وأرسى دعائمها المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه.

ولم يأت الرهان على الجيل الصاعد دون مقومات تدعمه وخطط تؤسس لمستقبله الواعد. وفي هذا الصدد، تتبنى دولة الإمارات عموماً، وأبوظبي على وجه الخصوص، عديد مبادرات تصب جميعها في مصلحة الشباب ومستقبلهم، تقوم على أساس توسيع مداركهم، وتنمية مهاراتهم، وتعزيز قدراتهم العلمية والمعرفية من أجل المضي في مسيرة النماء والازدهار، في مقدمها التركيز على جودة التعليم، في مسار مواز لعملية التمكين، إلى جانب توفير الإمكانات التي تؤهل الجيل الصاعد ليكونوا قيادات المستقبل، من تكنولوجيا متطورة وبيئة حاضنة للمواهب، وصناديق تمويل تجعل من أحلام تأسيس الأعمال طموحاً ممكناً، وخدمات حكومية كفؤة، وفرص عمل للخريجين، ومؤسسات متخصصة ببرامج التدريب والتأهيل المناسبة لسوق العمل، إلى جانب دعم برامج الابتعاث الدراسي، وتوفير خدمات لوجستية عالمية المواصفات.

مستقبل أفضل

وفي أبوظبي، تنسجم الطموحات لمستقبل أفضل لأبناء الوطن مع مسار الإنجازات المتحققة دون التخلي عن الإرث المتأصل للدولة وأبنائها. فتم إطلاق رؤية أبوظبي 2030 طويلة المدى قبل عدة سنوات لتمثل خارطة طريق تنموية تزخر بفكر التنويع الاقتصادي والتمكين الاجتماعي، وبني على أساسها خطط مرحلية واضحة الأهداف مربوطة بالنتائج، تطبق بناء على مؤشرات قياس واضحة، وآليات توجيه تضمن مرونتها بناء على المتغيرات والظروف المحيطة.

وجاءت مؤخراً "خطة أبوظبي" التي رسمت معالم أكثر دقة لما ترنو إليه الإمارة، من خلال 5 محاور تقوم على 25 هدفاً يتم تحقيقها عبر 83 برنامجاً. وكل محور وهدف من أهداف الخطة يرتبط مباشرة بمتطلبات التمكين والتطوير لأجل مستقبل أفضل لأبناء الإمارة. وينال محور التنمية الاجتماعية النصيب الأوفر من الأهداف والبرامج، إذ يركز على التعليم والمعرفة.

وينتظر أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي نمواً بمتوسط 4.5% سنوياً

> تتبنى الإمارات العديد من المبادرات التي تصب جميعها في مصلحة الشباب ومستقبلهم، وتقوم على أساس توسيع مداركهم، وتنمية مهاراتهم

بحلول عام 2020 بناء على "خطة أبوظبي"، فضلاً عن المضي في تخفيض مساهمة النفط في اقتصاد أبوظبي بشكل تدريجي، لتحقيق هدف الإمارة طويل المدى الرامي إلى تصدير آخر شحنة نفط بعد نحو نصف قرن.

وتركز الخطة على القطاع غير النفطي، لاسيما تعزيز القطاع الصناعي والسياحي والخدمي. ويتوقع أن تستقبل أبوظبي 10 ملايين نزيل في العام 2020، وأن ترتفع الإيرادات الفندقية من 6.6 مليار درهم في العام 2015 لتصل إلى نحو 20 مليار درهم في العام 2020.

القطاع الصناعي

وتسعى أبوظبي إلى جذب مزيد من الاستثمارات في القطاع الصناعي، بما يخدم سياسات التنويع الاقتصادي، وقد حققت نتائج إيجابية في هذا الإطار.

فقد بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة أكثر من 6 % خلال عام 2015 بالأسعار الثابتة، محققة أعلى مستوى لها منذ عام 2007، فيما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حوالي 12% بنهاية عام 2015، فيما تناهز قيمة الاستثمارات الصناعية في المناطق المتخصصة بأبوظبي 100 مليار درهم، وهي آخذة بالنمو تدريجياً.

وتقوم الجهات الحكومية بتنفيذ برامج "خطة أبوظبي" بما يحقق طموحات القيادة الرشيدة، وتعمل على خطط لتطوير المظلة التشريعية لجميع القطاعات، وتنفذ عملية واسعة مستمرة لتعزيز تنافسية الإمارة على الساحة العالمية وتشجيع الاستثمارات من خلال تبسيط الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات الإلكترونية، وصولاً إلى حكومة ذكية فاعلة قادرة على خدمة المجتمع بكفاءة واقتدار وسط بيئة تشجع على الابتكار.

وأتت تلك الجهود أكلها استناداً إلى مؤشرات عالمية. فقد أظهر تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي بالتعاون مع البنك الدولي العام الماضي أن أبوظبي من بين أفضل 5 دول على مستوى العالم في مؤشر إنفاذ العقود التجارية، وفي المرتبة الأولى بالمنطقة في مؤشر التجارة عبر الحدود، كما تقدمت في مؤشر بدء النشاط التجاري 26 درجة وفي مؤشر استخراج تراخيص البناء 18 درجة، لتدخل ضمن الدول الـ25 الأولى في مؤشر استخراج رخصة البناء، ومن بين أفضل 20 دولة في الملكية العقارية، مقارنة مع 189 دولة.

إلى جانب ذلك، هناك العديد من التشريعات التي تدعم مزاولة الأعمال والاستثمار في إمارة أبوظبي وتعزز التنافسية، والتي من بينها قانون التنظيم العقاري الجديد الذي بدأ تطبيقه العام الماضي، ويشمل منظومة متكاملة من التشريعات التي تعزز مبادئ الحوكمة والشفافية، ويضمن حقوق المستثمرين والمتعاملين.

جائزة أبوظبي

وتعد جائزة أبوظبي للأداء الحكومي المتميز، التي وصلت العام الحالي إلى نسختها الخامسة، إحدى الأدوات الفاعلة لتطوير آليات العمل المؤسسي ورفع جودة الأداء المؤسسي والفردي في الجهات الحكومية بأبوظبي للوصول إلى أعلى المستويات في مجالات تقديم الخدمة والإدارة المؤسسية إضافة إلى كونها أداة لترسيخ ثقافة التميز والجودة والشفافية على جميع المستويات الوظيفية، فضلا عن إسهامها في الارتقاء بمنظومة العمل الحكومي.

ثمة حقيقة تؤكدها قيادتنا الرشيدة في العديد من المناسبات، وهي أن قوة دولة الإمارات لا تصدر من وفرة إنتاجها النفطي، بل تنبع من قوة أبنائها وتلاحمهم وعزيمتهم وغزارة علمهم وعظيم إخلاصهم وانتمائهم لوطنهم، الوطن الذي نفتديه بالأرواح ونروي زرعه بماء الجبين ودماء العز. وما كوكبة شهدائنا الأبرار رحمهم الله إلا دليل فخر على مدى عشق أبنائنا تراب الوطن، الذي يستحق التضحية والبذل من أجل رفعته، والحفاظ على أمنه، والارتقاء بمكانته عالمياً، بما يكفل مواصلة المسيرة، والإبقاء على دولة الإمارات شعاع نور بالاعتماد على الذات، ومنارة علم، ووطن نموذجي لا يرضيه سوى المراتب الأول.

صناعة القرار الاستراتيجي في مواجهة الأزمات

بقلم:

معالي اللواء

محمد خلفان الرميثي

القائد العام لشرطة أبوظبي

يعتبر القرار الاستراتيجي من أحد أهم مراحل مواجهة الأزمات أو المواقف التي تمثل تحديات لأي من الأجهزة أو المنظمات الأمنية وعلى كافة المستويات، ويستند هذا القرار إلى عوامل عدة، ومقومات أساسية تشكل الأرضية المثالية لصناعته، ويعد القرار الاستراتيجي من أهم مخرجات عمليات التقييم والتحليل التي يقوم بها صانع القرار أو مجموعة صناعة القرار وتقع فيه المسؤولية على رأس الهرم في المنظمة أو المؤسسة، من خلال استنتاج وتحليل المعطيات والعوامل البيئية المؤثرة وذات الصلة ببيئة الحدث والذي يؤدي إلى اعتماد أفضل الآليات والوسائل والبدائل المتاحة لمواجهة أزمة أو حدث ما يقع على عاتق المنظمة مواجهته.

عملية صناعة القرار تمر في سبع مراحل تبدأ بتحديد الموقف وتحديد المشكلة والأهداف ثم جمع المعلومات واعتماد البدائل واختيار البديل الأنسب للوصول إلى مرحلة التنفيذ

يحظى مفهوم القرار الاستراتيجي باهتمام الكثير من المفكرين والمشتغلين بإدارة المنظمات على مختلف مستوياتها، فيراه البعض أنه القرار الذي يتم اختياره من مجموعة من الخيارات والبدائل ومعتمدا الأنسب منها للوصول إلى الهدف المرجو من القرار، فإن آخرين يرون أن القرار الاستراتيجي هو الفعل الذي يؤثر بعمق في مستقبل المؤسسة ويعزز من صورتها في القدرة على مواجهة الأزمة وصناعة القرار ويتوافق مع متطلبات البيئة والموقف وطبيعة الحدث ويؤدي إلى نتيجة تسهم في نجاح المنظمة في أداء دورها وإنجاز المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

كيف يكون قرار إدارة الأزمة استراتيجيا؟

وأمام هذا الفهم المتعدد الأوجه لطبيعة القرار الاستراتيجي وهل هو قرار لحل مشكلة قائمة، أو هو قرار مؤثر في مستقبل المنظمة، باعتبار أن الاستراتيجية تعني دائما التطلع والتخطيط للمستقبل، ونرى أن القرار الذي يتم التوصل إليه أثناء إدارة أزمة ما، وإن كان يعد قرارا حالا، إلا أن حسن التوصل إليه والقدرة على صياغته ضمن العديد من الخيارات المطروحة لحل الأزمة والقضاء عليها، من الممكن أن يجعله قرارا استراتيجيا إذا اشتمل على مجموعة من الإجراءات أو الأسس التي تستهدف عدم وقوع أزمة مشابهة في المستقبل، ومن ثم فقد اصطبغ القرار بصبغته الآنية في حل الأزمة الحالية وصبغته المستقبلية أو الاستراتيجية التي تمثلت في وضع قواعد وأسس تتجنب وقوع مثل هذه الأزمة مستقبلا.

وفي سلسلة عملية صناعة القرار لابد من المرور عبر مراحل منهجية متتالية تشمل تحليلا للمعطيات قبل الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار والتي تبدأ بمرحلة تحديد المشكلة وربطها بالبيئة المحيطة والعمل على تحليل المعطيات وتحديد الوسائل ووضع قائمة بالبدائل والخيارات وتقييمها، ومن ثم اتخاذ القرار.

على الرغم من أن إدارة الأزمة تتطلب

فريقا متكاملا ومدربا على مواجهة هذه المواقف ولديه من القدرة على مواجهتها، ومن الخبرات التي اكتسبها سابقا سواء من المواجهة الفعلية للأزمات السابقة أم من خلال التدريب على سيناريوهات مماثلة، إلا أن قيادة هذا الفريق يعد من الأمور المهمة لما يتحلى به قائد الفريق من خبرات وصلاحيات في اتخاذ القرار المبني على الرؤية الحالية للأزمة والمستشرف لآثار الحل على المستقبل.

ومن خلال فريق إدارة الأزمة على صانع القرار متابعة آليات وخطوات التنفيذ لحظة بلحظة لضمان الوقوف على المستجدات وأي مشكلات طارئة لاتخاذ ما يلزم لمواجهتها من إجراءات مع التركيز على أهمية عامل الزمن وسرعة الاستجابة التي يجب أن يتحلى بها القائد ومعاونيه كصناع قرار.

رغم اختلاف أصحاب نظريات صناعة القرار الاستراتيجي في المراحل التي يمر بها صنع القرار وما يجب أخذه في عين الاعتبار، فقد اتفق معظم أصحاب تلك النظريات على أن عملية صناعة القرار تمر في سبع مراحل تبدأ بتحديد الموقف وتحديد

> ينعكس النجاح في الخروج من الأزمات وإنهاء أثارها السلبية في أسرع وقت وبأقل الخسائر

المشكلة وتحديد الأهداف الاستراتيجية ومن ثم جمع المعلومات واعتماد البدائل واختيار البديل الأنسب منها حتى الوصول إلى مرحلة تنفيذ القرار ومتابعته وتقييم مرحلة التنفيذ أولاً بأول.

عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

إن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي لابد أن تعتمد في كل جزئياتها وتفاصيلها على كامل المعلومات والبيانات الخاصة بالموقف والعوامل المؤثرة فيه، ودراسة كل العوامل المؤثرة في بيئة الموقف مع الأخذ في الحسبان الرأي العام وأدوات الاتصال باعتماد الشفافية في إيضاح طبيعة الموقف بما لا يؤثر سلبياً على التداعيات أو النتائج المتوقعة للموقف وعواقب القرار وآليات التنفيذ في مراحل لاحقة، من خلال وضع خطط وبرامج مخططة ومدروسة للاتصال والتواصل مع مستويات صناعة القرار الأعلى وطمأنة الرأي العام وضمان أفضل آليات التعاطي مع الموقف الذي يعزز من الأمن والاستقرار ويعكس الصورة الجيدة للمنظمة المنوط بها مواجهة الموقف.

وفي العمل الأمني تتطلب عملية صناعة القرار ضرورة الإيمان بمفهوم العمل الجماعي والمتخصص في مواجهة الأزمات وإدارة المشكلات بكافة مستوياتها ومن ثم يتوجب على أعضاء فريق العمل دراسة كافة المعطيات ذات الصلة بالأزمة او الموقف، ووضعها أمام صانع القرار والذي لابد أن تتوافر فيه سرعة البديهة والخبرة والدراية الكافية بالاستقراء وتحديد الأفكار المناسبة التي يمكن أن تكون أرضية مناسبة لاتخاذ القرار ولعل هذه المرحلة هي الأكثر إنعكاسا لقدرات القائد وتظهر مقدار ما يتمتع به من المرونة والحزم وبعد النظر والأخذ بالأفكار والمقترحات التي يطرحها

الفريق المشارك في إدارة الأزمة، لضمان أكبر قدر من الصواب في اتخاذ القرار السليم والمناسب لمواجهة الحدث أو الازمة.

دور القيادة العليا

ويأتي دور القيادة العليا من أهم مقومات الإسناد والنجاح في عملية صناعة القرار من خلال عملية تخويل القائد المعني بإدارة الأزمة ومنحه الثقة الكاملة، وتوفير كافة الإمكانات والموارد اللازمة، وضمان استجابة كل الجهات والشركاء بهدف تشكيل فريق المواجهة وصناعة القرار حتى مراحل التنفيذ، وتمثل عملية اتخاذ القرار في الأزمات ترجمة لتطلعات القيادة العليا في مواجهة الموقف وتعزيز الأمن والاستقرار وتحفيز أقصى الطاقات لدى صناع القرار الميداني وتقدير البيئة المحيطة بفريق صناعة القرار ومتابعة المستجدات وتخويل القائمين على صناعة القرار بما يتماشى مع رؤية واستراتيجية الدولة بشكل عام.

وهنا أيضاً لا يمكن لصناعة القرار عبر كافة مراحلها إلا أن تكون عبر اختيار الشركاء الاستراتيجيين الفاعلين على المستوى المحلي، ووضع احتمالات التواصل مع الشركاء الإقليميين في حال كان الموقف يتطلب هذا الاتصال والتواصل مع تحديد القنوات الرسمية لهذا النوع من التواصل، وينطبق الأمر كذلك في حال تطلب الموقف التنسيق عالمياً مع بعض الشركاء في إطار الاتفاقات والمعاهدات الدولية أو الثنائية، ومن ثم فإن على فريق صناعة القرار جمع كل تلك المعطيات ونتيجة المواقف والاتصالات وتحليلها وفق تسلسل زمني تفرضه طبيعة اللحظة والموقف والعمل على استقراء وتوقع النتائج المترتبة على اتخاذ القرار وتحديد آليات التنفيذ وتقييم أية أخطاء عرضية قد يتم ارتكابها نتيجة لخطأ أو أخطاء خلال مراحل المواجهة والتنفيذ ووضع البدائل الكفيلة بالتغلب على أية عقبات أو مصاعب تعترض فرق التنفيذ أو ناتجة عن ضعف أو سوء تقييم ميداني لعمليات التنسيق بين الفرق في الميدان.

تعتبر عملية اتخاذ القرار صناعة تعتمد على الخبرات والمهارات التي يمتلكها صانعو القرار في مختلف المستويات والتي تراكمت لديه خلال مسيرته المهنية، كما تعتمد أيضا على بعض السمات الشخصية كالقدرة على التحليل والحدس وحسن توظيف المعلومات والمعطيات الخاصة بالموقف أو الأزمة أو المشكلة وعمق دراسته للإمكانات المتاحة والموارد المتوفرة ورؤيته في توقع النتائج وتقديره للسلبيات التي قد تعترض مراحل التنفيذ في مواجهة الموقف، والمرونة التي يجب على صانع القرار التحلي بها ليكون قادراً على المواجهة وموائمة الجزئيات بما يتوافق مع أي مستجدات قد تعترض سبيل عملية المواجهة برمتها، بالإضافة إلى التروي وعدم التسرع في تحليل المعلومات والمعطيات الخاصة بالموقف بعد استشارة المختصين في فريق إدارة الأزمة والوقوف على كافة التفاصيل والامكانات المتاحة لمواجهة الأزمة بأقل قدر ممكن من الخسائر والأخطاء والوصول إلى النتائج المرجوة من اتخاذ القرار وانعكاساته اللاحقة على الأمن والاستقرار.

إن إدارة الأزمات وإن كانت تعبر عن مشكلة حالة يتم التعامل معها لحظة بلحظة، وينعكس النجاح في الخروج منها وإنهاء آثارها السلبية في أسرع وقت وبأقل خسائر ممكنة، إلا أنها تمثل بيئة خصبة لصانعي ومتخذي القرارات أثناء الأزمة وتمنحهم الفرصة لتمتد آثار قراراتهم في إدارة أزمة حالية لتكون الإجراءات التي اتخذت تنفيذا لتلك القرارات منهجا مستقبليا لمواجهة الأزمات المماثلة في المستقبل، ما يُحوّل القرار المتخذ في الحال قرارا استراتيجيا يخدم المستقبل.

الواقع الإقليمي ومقترحات النهوض به

بقلم:

معالي

سيف سلطان العرياني

الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني

إن واقع الإقليم العربي يواجه حالة غير مسبوقة من الاضطراب والتعقيد والارتباك الأمني والتوجس وعدم الاستقرار، وبات مأزوماً سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، الأمر الذي يؤثر سلبيا في قراءة مستقبل استقراره، ويحد من القدرة على إدراك المرتكزات التي تتيح صياغة استراتيجية تتعامل مع ضبابية هذا المستقبل، بعد أن أكد التاريخ الحديث والمعاصر أن معظم تهديدات هذا الإقليم قد أتت من داخله، بما سمح بانتشار الصراعات المسلحة بصورة مباشرة وبالوكالة، بين عناصر تركيبته العرقية والمذهبية، وأدى إلى التدخل الخارجي الذي زاد من تأجيجها ومنع أطرافها المباشرين من التوصل إلى حل سياسي، ودفع بالقوى غير العربية الثلاث، إيران وتركيا وإسرائيل، إلى تحقيق مصالحهم الاستراتيجية على حساب استقرار وأمن جميع دول الإقليم.

لقد أتى عام 2017 وهو يحمل ذكريات لأحداث مهمة غيرت وجه المنطقة من الاستقرار النسبي إلى الصراع المربك، فهو الذكرى المئوية لوعد بلفور الذي أدى إلى قيام إسرائيل، والذكرى السنوية الخمسون لحرب 1967 التي أسست للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية، والذكرى السنوية الأربعون لزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل وما ترتب عليها من اتفاقات كامب ديفيد التي أحدثت شقا في الجسد العربي. ولم تكن «اتفاقية سيكس بيكو» لتقسيم المنطقة بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية، إلا البداية الحقيقية للطريق الذي نسير فيه اليوم، حيث لم تستطع دعاوى القومية العربية أو الاتحاد الإسلامي أو المناداة بالاشتراكية أو غيرها من الدعاوى والأيديولوجيات التي واكبت تطور النظام العربي، أن تحقق الحد الأدنى من الاتفاق بين الدول العربية على المصالح الاستراتيجية الإقليمية العليا، ومن ثم التوافق على التحديات والتهديدات والمخاطر المشتركة المحدقة بها، وتحديد أولويات التعامل معها، ما أدى إلى أن يتهاوى النظام الإقليمي العربي.

إن جامعة الدول العربية التي أنشئت عام 1945 بهدف تعميق التعاون العربي المشترك في كافة المجالات الاقتصادية،

المشهد العربي الراهن بحاجة إلى مراجعه شامله تتسم بالشفافيه والمصداقية والتمسك بالمصلحة الإقليميه العربية

والثقافية، والاجتماعية، والبشرية، والسياسية، والأمنية، والدفاعية لم تستطع بعد مرور أكثر من 71 عاما على قيامها أن تحقق أي من هذه الأهداف، واتفق الجميع على ألا يتفقوا.

وتجتاح منطقة الشرق الأوسط حاليا عاصفة جيوستراتيجية تعمل على تفكيكه تمهيدا لتقسيمه وتغيير معادلات التوازن بين القوى الفاعلة فيه، وإثارة الفتنة الدينية بين السنة والشيعة، نتيجة انتشار خطاب التحريض المذهبي، فالخطاب الديني الشيعي يحث على كراهية أهل السنة ويطالب بالانتقام من قتلة الحسين، والخطاب الديني السني يدفع إلى التطرف والعنف والانتقام.

لذا أصبح «الارتباك والتفتيت» هو العنوان الذي يمكن أن يلخص مآلات الوضع الراهن وتعقيداته. ففيما تبدو بعض الدول العربية مرشحة للانقسام والتقسيم مثل سوريا والعراق وليبيا والصومال والسودان، تبدو دولا أخري قادرة علي الحفاظ علي وحدتها الإقليمية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبينهما توجد مجموعة ثالثة من الدول تبذل جهودها الاقتصادية والأمنية والعسكرية للحفاظ على وحدتها الوطنية واستقرارها الداخلي مثل مصر وتونس والجزائر.

لذلك فقد أسهمت كل هذه الأوضاع في تشكيل معادلات واضحة لعدم الاستقرار الإقليمي، تتمثل: في وجود 55% من الدول العربية تعاني من عدم الاستقرار الداخلي لارتفاع نسب الفقر والبطالة وتراجع الوضع الاقتصادي والمعيشي، ووجود أكثر من 50% من الدول العربية غير مستقرة نتيجة لتعرضها لعمليات إرهابية بمستويات وكثافات مختلفة، كما تعاني 41% من الدول العربية من مسألة الأقليات الدينية والعرقية، ولا يزال نحو 32% من الدول العربية تعاني من احتلال كل أو جزء من أراضيها، وتوجد 23% من الدول العربية التي تعد فاشلة، ونجحت إيران الثورة في تأسيس أحزاب ومليشيات شيعية في كل من لبنان والعراق والبحرين واليمن على حساب تماسك واستقرار الدولة الوطنية، وسعت إلى تصدير ثورتها والعمل على عسكرة المنطقة. كما تنامي دور القوى دون الدولة في تقويض الاستقرار الإقليمي، وبات الدور المنتظر لقوات الحشد الشعبي الشيعي التي تتكون حاليا من 140 ألف مقاتل عقائدي، بعد انتهاء مهمتها في العراق.

أدوات وآليات

لذلك فإن معادلات الاستقرار الإقليمي تختلف بين القوى الإقليمية والدولية نتيجة لمصالحها واستراتيجيات تحقيقها ومدى توافر أدوات وآليات تنفيذها، حيث يبرز الآتي:

- ترى الولايات المتحدة أن الاستقرار الإقليمي في المنطقة يتمثل في: ضمان الأمن المطلق لإسرائيل والانفراد بامتلاك القوة النووية، والحد من التهديدات الإيرانية، واستخدام القوة العسكرية الأمريكية في الحد الأدنى، وتعزيز دور دول المنطقة لتتحمل مسؤولياتها في محاربة الإرهاب والتطرف وسرعة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية.
- أما روسيا فترى أن هيكل الاستقرار الإقليمي في المنطقة يعتمد على: الوجود الروسي المباشر عسكريا ودبلوماسيا، ودعم الحلفاء للقضاء على التنظيمات الإرهابية، والتنسيق مع إيران وسوريا وتركيا وإسرائيل لتعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي.
- أما الصين فترى أن منظومة الاستقرار الإقليمي في المنطقة تتحقق من خلال: الحفاظ على الوحدة الوطنية للدول وعدم تقسيمها، وأن يكون الحوار والتفاوض هو الحل وليس الصراع المسلح، وتأييد الدور الروسي لدعم الاستقرار والأمن في المنطقة.
- بينما تتعامل أوروبا مع منظومة الاستقرار في المنطقة من خلال مصالح دولها خاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وذلك بالحد من الهجرة غير الشرعية، واحتواء أزمة اللاجئين العرب، ومحاربة الإرهاب، و دعم إسرائيل، و طمأنة دول مجلس التعاون الخليجي بعدم قبول تعرضها لأي تهديد.
- في حين ترى إيران أن منظومة الاستقرار في المنطقة تتحقق من خلال: الاعتراف بها كقوة إقليمية كبرى، وأن تقع مسؤولية ترتيبات الأمن على كاهل دول المنطقة فقط بما يسمح لها بالهيمنة عليها، وتصدير الثورة وإدارة حرب بالوكالة والتمسك بخطاب الكراهية ضد أهل السنة لإذكاء الصراع الطائفي لاستنزاف الخصوم.
- أما تركيا فتعمل على ضمان عدم قيام كيان كردي مستقل في المنطقة، وتعزيز دور الإخوان المسلمين، وأن تشارك في عملية إعادة تشكيل المنطقة.
- بينما إسرائيل تتمسك بالحفاظ على أمنها المطلق، والقضاء الفوري على أي تهديد محتمل لهذا الأمن.

> لابد أن يشارك حكماء الأمة في بناء مستقبلها بالعمل على مناقشة مقومات تحقيق الاستقرار وبناء حوائط الدفاع العربي المشترك

- أما دول مجلس التعاون الخليجي التي شعرت بالخطر المحيط بها من التنظيمات الإرهابية ومحاولات إيران لحصارها بإثارة صراعات مسلحة بالوكالة، فقد سعت إلى تشكيل التحالف العربي، ولكنه يظل حلاً مؤقتاً لمواجهة تهديدات محددة.
- أما معظم دول الإقليم نفسه فلم تتفق على معادلة واضحة لمنظومة الاستقرار الإقليمي، وانشغلت كل دولة بالبحث عن سبل حماية استقرارها الداخلي.

إن موضوع هذا المقال قد أثار أسئلة استراتيجية مصيرية تحتاج من الجميع، خاصة حكماء الأمة، البحث عن إجابة لها إذا كنا نطمح بحق في أن يكون لنا دور ومكانة على خريطة العالم، وأن نحقق الاستقرار والأمن الإقليمي الذي ننشده، ومن أهم هذه الأسئلة:

- لماذا لم تستطع الجامعة العربية أن تحقق الحد الأدنى من الوحدة العربية رغم مرور أكثر من 71 عاما على قيامها؟
- لماذا أصبحنا مستهلكين لا منتجين، نستخدم ما لا نصنعه، ولا نصنع ما نستخدمه؟
- لماذا لم نستفد من الأزمات

السياسية والاقتصادية والأمنية والحروب التي مرت علينا عبر أكثر من 100 عام؟

- لماذا يكون سلوكنا دائما هو رد الفعل ولا نملك إرادة المبادرة والفعل؟ فمجلس التعاون الخليجي كان ردا على الحرب الإيرانية-العراقية، والتحالف العربي ظهر ردا على التهديد في اليمن وتقويض شرعية الدولة الوطنية هناك، وجاء التحالف الإسلامي ردا على تنامي تهديد تنظيمات الإسلام السياسي وانتشار التطرف والإرهاب، فإلى متى نستمر في سياسة رد الفعل؟

- أين نحن مما يجري في المنطقة من الفوضى الخلاقة وإعادة الهيكلة وتقسيم الدول العربية؟ فرغم علمنا بما يفعله الآخرون لإعادة هيكلة المنطقة، فلا زلنا نترك غيرنا يقرر مصيرنا ويعمل على التفتيت ويخطط للتقسيم، ولا نملك مصيرنا بأيدينا، وكل دولة غارقة في مشكلاتها وأزماتها الداخلية.

إن المشهد العربي الراهن بحاجة إلى مراجعة شاملة تتسم بالشفافية والمصداقية والتمسك بالمصلحة الإقليمية العربية العليا، فنحن أمة في خطر، وهذا الخطر لا يستثني أحدا، لذا فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في كثير من المواقف السياسية التي أدت إلى انهيار منظومة الاستقرار الإقليمي، وهذه مسؤولية جماعية، لا نملك رفاهية الهروب منها أو الاختلاف الجوهري عليها، ولا بد أن يشارك حكماء الأمة في بناء مستقبلها، بالعمل على مناقشة مقومات تحقيق الاستقرار وبناء حوائط الدفاع العربي المشترك من خلال إدارة حوارات وطنية وإقليمية تضع المصالح العربية العليا الهدف المطلوب تحقيقه.

ويمكن أن تكون التوصيات التالية الطريق الصحيح في بناء الاستراتيجية المنشودة:

إعادة النظر في منظومة الجامعة العربية التي لم تستطع على مدى أكثر من 71 عاما أن تلم الشمل العربي، وأن يتم التفكير في منظومة إقليمية جديدة تضمن تحقيق التوافق العربي تحت أي مسمى مثل الاتحاد الإفريقي أو الأوروبي أو «منتدى للتعاون والأمن الإقليمي»، في ظل هيكلة جديدة تضمن التنسيق والتعاون الجاد والإيجابي بين جميع الدول العربية وتوحيد مواقفها وتوجهاتها، حتى يكون العمل العربي المشترك فاعلا وليس مفعولا به، فلا يجب أن نستمر في البناء على الفشل بل نعمل على تعزيز النجاح، ويمكن أن يسهم حكماء الأمة في دراسة الوضع الراهن وطرح التوصيات اللازمة للخروج من التأزيم والخطر الراهن وصياغة استراتيجية للاستقرار الإقليمي.

كلية الدفاع الوطني

وطن آمن مستقر ومزدهر

بقلم:

معالي اللواء ركن طيار

فارس خلف المزروعي

رئيس الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة

"تعتبر الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة التابعة للمجلس الأعلى للأمن الوطني لبنة جديدة تضاف إلى سلسلة الإنجازات الوطنية الشامخة التي تحققت في جميع المجالات بتوفيق من الله وبفضل الرؤية السديدة لقيادتنا الرشيدة، التي جعلت أمن وازدهار الوطن الركيزة الأساسية لخططها وبرامجها التنموية الشاملة، فالإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة مقارنةً بالدول الأخرى التي سبقتها في التأسيس والثروة يعكس نجاح رؤية القيادة الرشيدة في القفز بالدولة إلى مصاف الدول الكبرى في جميع القطاعات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية."

الإمارات تمثل أفضل النماذج العالمية لكيفية إدارة الحدود والمنافذ والمناطق الحرة

حرصت «الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة» منذ تأسيسها بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بقانون اتحادي رقم 6 لسنة 2011، على تحقيق الأهداف المسندة لها وذلك من خلال تعزيز إمكانات الدولة الأمنية بالمنافذ والحدود والمناطق الحرة، وتجميع جهود الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها بما يحقق أمن الدولة وفق استراتيجية وطنية لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة، كما عملت الهيئة على توحيد الإجراءات والاشتراطات الأمنية اللازمة وآليات تنفيذها وعلى الأخص ما يتعلق منها بمعايير التدقيق على دخول وخروج الأشخاص والبضائع في المنافذ والمناطق الحرة بما يتوافق مع المعايير الدولية والمتطلبات الأمنية، كما تسعى الهيئة إلى رفع كفاءة وجاهزية المنافذ والمناطق الحرة بما يكفل تحقيق هذه المتطلبات من خلال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدعم البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين بهذه المنافذ.

خطة استراتيجية

تواصل الهيئة مسيرتها نحو المستقبل بانتهاج خطة استراتيجية واضحة المعالم مستمدة من رؤية الإمارات 2021، ومنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للأمن الوطني، لتحقيق رؤيتها «وطن آمن مستقر و مزدهر»، وتنفيذاً لرسالتها المستندة على رفع كفاءة و جاهزية المنافذ والحدود والمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، عاقدة العزم على مواجهة التحديات والمتغيرات الأمنية وابتكار حلول خلاقة لتطبيق معادلة

«تعزيز التنمية الاقتصادية في الدولة دون الإخلال بالمعايير و المتطلبات الأمنية»، وذلك بتطوير السياسات والتشريعات والمعايير الدولية وضمان تطبيقها استناداً على أفضل الممارسات العالمية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين بما يكفل سلامة الحدود والمنافذ والمناطق الحرة وفقاً لاستراتيجية الأمن الوطني، وعبر منظومة القيم التي نؤمن بها وهي الحس الأمني والمسؤولية المجتمعية والاحترام وحسن التعامل والولاء والعمل بروح الفريق الواحد.

أولوياتنا

قناعتنا راسخة بأن دولة الإمارات تمثل أفضل النماذج العالمية لكيفية إدارة الحدود والمنافذ والمناطق الحرة، وبروز مكانتها على الخارطة الدولية جعل الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة تكرس جهودها في تقديم منظومة أمنية متكاملة تليق بالمكانة التي وصلت إليها دولتنا الفتية، وذلك عبر تبني أربع أولويات استراتيجية تمثل خارطة الطريق للهيئة، وتتعلق الأولوية الاستراتيجية الأولى في «منافذ وحدود ومناطق حرة آمنة» بالسعي لتوحيد الإجراءات الأمنية للمنافذ والحدود والمناطق الحرة، وتحديد المخاطر المحتملة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة، والاستخدام الأمثل للمعلومات الأمنية، وتطوير القواعد القياسية والمواصفات الفنية الموحدة لأجهزة الكشف والتدقيق والمراقبة والرصد، وتعزيز إجراءات التفتيش والتدقيق ورفع مستوى التدابير الأمنية، وتطوير قدرات وجاهزية المنافذ والحدود والمناطق الحرة، وتعزيز ضوابط ترخيص المنافذ والمناطق الحرة.

وتختص الأولوية الاستراتيجية الثانية

للهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة بـ «شراكة استراتيجية أمنية متكاملة»، وتعزيز العلاقة مع الشركاء وذلك عبر تطوير منظومة شراكة استراتيجية، بتوقيع الاتفاقات مع الشركاء الاستراتيجيين بما يخدم المصالح المشتركة، وفي هذا المجال وقعت الهيئة العديد من اتفاقات التعاون في مختلف المجالات ولعل أبرزها توقيع اتفاقية تعاون مع الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في مجال أمن المواد المشعة والنووية والكشف عنها بالمنافذ والحدود والمناطق الحرة في الدولة، كما وقعت الهيئة اتفاقية تعاون مع الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية بشأن التعاون و التنسيق المشترك في مجال الأمن البحري وأمن الموانئ للمساهمة في تطوير المنظومة الشاملة للأمن البحري في كافة أنشطة قطاع النقل البحري والموانئ بما يضمن تعزيز المنظومة الأمنية البحرية الشاملة في الدولة، كما تسعى الهيئة في نفس الإطار إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية المتمثلة في زيادة رضا الشركاء، وتعزيز الثقافة الأمنية

> ينبغي علينا جميعاً العمل على دعم المنظومة الأمنية الهادفة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار اللازمين لاستمرار مسيرة الخير والنماء

المستدامة وذلك من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة، ومنها مشاركة الهيئة في معرض ومؤتمر الأمن الوطني آيسنار 2016 ومؤتمر الطوارئ والأزمات 2016، ومعرض ومؤتمر الدفاع الدولي «آيدكس 2017».

وتتعلق الأولوية الاستراتيجية الثالثة بتحقيق «خدمات مؤسسية متميزة» وتطوير سياسات وإجراءات الهيئة تطوير التقنيات الإلكترونية وتطوير التقنيات الإلكترونية، في حين تمثلت الأولوية الاستراتيجية الرابعة في «كوادر مؤهلة مبتكرة ومبدعة» وذلك عبر تطوير القدرات البشرية واستقطاب الكفاءات المؤهلة وتوفير بيئة محفزة للإبداع والابتكار الوظيفي، وزيادة الرضا الوظيفي للعاملين، ولثقتنا وإيماننا بأن عناصر تحقيق الريادة تتمثل في الاستثمار في العنصر البشري، ومن ثم تطوير الأجهزة والآليات، فإن الهيئة تسعى إلى انتهاج البرامج الواعده للتحديث والتطوير لدعم تأهيل العاملين بمنافذ الدولة البرية والبحرية والجوية إضافةً إلى المناطق الحرة.

لا شك بأن ما تنعم به دولة الإمارات العربية المتحدة من ازدهار وتنمية شاملة يتطلب منا جميعاً العمل على دعم المنظومة الأمنية الهادفة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار اللازمين لاستمرار مسيرة الخير والنماء إكمالاً لمسيرة تعزيز الأمن الوطني في ظل قيادتنا الرشيدة.

الدبلوماسية الأمنية في مكافحة الإرهاب

بقلم:
معالي
فارس محمد المزروعي

إن الفكر الدبلوماسي الاستراتيجي يعتمد على توظيف "حزمة من الأجندات" لتحقيق المكاسب الدبلوماسية للسياسة الخارجية للدول الفاعلة على الصعيد الدولي. ومن هنا تأتي أهمية "الدبلوماسية الأمنية" في توظيف "الأجندة الأمنية" لتحقيق الأهداف الدبلوماسية الاستراتيجية. فمما لاشك فيه، إن طبيعة ونوعية التحديات الأمنية على المستوى الدولي، تستلزم جهداً دبلوماسياً استراتيجياً يتخذ من "الأجندة الأمنية" مدخلاً لتحقيق المكاسب الدبلوماسية في العلاقات الدولة.

ينبغي أن يضع الجهد الدبلوماسي البعد الأمني في الاعتبار، وأن يعمل على استشراف المستقبل من خلال التخطيط الاستراتيجي للدبلوماسية الأمنية

فلقد ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من المبادرات الدولية والتي تُعنى جميعها بالشأن الأمني سواءً ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب أم مكافحة التطرف أم مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو التهديدات العسكرية الميدانية للواقع (الجيوسياسي) لدول المنطقة. ومن هنا، ينبغي أن يضع الجهد الدبلوماسي البعد الأمني في الاعتبار، وأن يعمل على استشراف المستقبل من خلال التخطيط الاستراتيجي للدبلوماسية الأمنية. ومن المتوقع أن يستمر طرح المبادرات الدولية والمتعلقة بالشأن الأمني مما سيفرض تحدياً أساسياً في النهج الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة والذي يتمثل في القدرة على استثمار هذه المبادرات لأقصى درجة ممكنة، وتوظيفها في الحراك الدبلوماسي الاستراتيجي للدولة.

ويعتبر خطر الإرهاب والتطرف هاجساً وتحدياً يومياً يستهدف استقرار الدول وأمن المواطنين والمقيمين فيها، ويهدد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث بات الإرهاب ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود والثقافات والأديان، وإن محاربته تستدعي تضافر كافة الجهود من مختلف الأطراف. الحرب على الإرهاب ليست حرباً عسكرية فقط، لإن ظاهرة الإرهاب معقدة ومتعددة الأوجه، ويتطلب كل وجه أسلوباً خاصاً لمواجهته، ولذلك فإن الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف يجب أن تتصدى لهذه الظاهرة في جميع مراحلها، بدءاً بمنع التطرف والصمود ضده، واعتراض محاولات التجنيد الإرهابي، إلى إعادة تأهيل ودمج الافراد العائدين.

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة خطورة الفكر المتطرف، فانتهجت في ذلك أسلوب الوقاية منه، حيث تم وضع إطار عمل قانوني شامل للتعامل مع التطرف العنيف. وأقرت الحكومة في عام 2014 تعديلات على قانون الإرهاب، يشمل إصدار قائمة وطنية حددت فيها أسماء التنظيمات والمجموعات المصنفة إرهابية. كما أصدر صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله مرسوماً بقانون رقم (2) لسنة 2015 والذي يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال

التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل طرق التعبير.

كما عمدت أساسًا إلى ضبط الخطاب الديني في مؤسساتها الرسمية، ومنابرها الدينية والإعلامية، ومناهج تعليمها الديني، وخطت في صدد التعليم الديني برامج متعددة على مختلف الأصعدة وكافة المستويات سواء كان ذلك على مستوى مناهج التربية الإسلامية في التعليم النظامي، أم المناهج الموحدة في مراكز تحفيظ القرآن الكريم التابعة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف. كما استحدثت دولة الإمارات على مستوى التعليم الديني المتخصص برنامج إعداد العلماء الإماراتيين الذي تم افتتاحه مؤخرًا، كذلك تحرص الدولة على دعم المؤسسات الدينية الوسطية في العالمين العربي والإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشريف. من البرامج التي ترعاها دولة الإمارات برنامج تدريب الأئمة، ويأتي هذا البرنامج لنشر الوعي بأهمية التمسك بمبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف المبنية على الوسطية والتسامح والاعتدال، هذا فضلا عن إنشاء الدولة مجلس حكماء المسلمين و هي هيئة دولية مستقلة تهدف إلى تعزيز السلم في العالم الإسلامي، يترأسها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، والعلامة الشيخ عبد الله بن بيه رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة وتكون أبوظبي مقراً للمجلس.

كما أن دولة الإمارات وظفت مفاهيم "الدبلوماسية الرقمية" و"الدبلوماسية الثقافية" فيما يتعلق بنقد الخطاب المتطرف ومواجهة الرسائل الإتصالية للجماعات الإرهابية عبر احتضان وتبني جملة من المبادرات المبتكرة وغير المسبوقة من خلال جملة من التحالفات الدولية والكيانات المتعددة الأطراف.

وفي هذا الإطار؛ استضافت دولة الإمارات المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف "هداية" في العاصمة أبوظبي وجاءت هذه الاستضافة كاستجابة للرغبة المتزايدة من أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومن المجتمع الدولي في انشاء مركز متعدد الاطراف مكرس للحوار والتدريب والبحوث لمكافحة التطرف العنيف ومظاهره بحيث يكون المركز يجمع بين الخبراء والخبرات والتجارب المتوفرة في الدول في كافة أرجاء العالم.

وثمة مجال آخر ومهم جداً للحد من الراديكالية والتطرف، ويتمثل بمكافحة الخطاب المتطرف ورسائله، حيث أظهرت المجموعات الإرهابية تطور آليات الخطاب لديها مستغلة ساحات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائلها وجذب الشباب والزج بهم نحو التطرف، وتجنيدهم في صفوف الإرهاب، ولذا في إطار جهودها المستمرة لمكافحة التطرف وخصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد عملت دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس مركز "صواب" الذي انطلقت أعماله في مارس 2015، ويتولى المركز حالياً تقديم الدعم إلى التحالف الدولي ضد داعش ويتعاون مع الدول الأعضاء فيه ومع عدد من الأفراد والمؤسسات لمكافحة رسائل وإشاعات التنظيم المتطرف.

الأسرة تمثل الخط الأول في تحديد علامات التطرف ومنع ظهورها

لقد قامت دولة الإمارات باستحداث مناصب جديدة وهما وزير دولة للشباب، ووزير دولة للتسامح وجاءت هذه التغييرات لعدة أسباب منها المتغيرات العالمية والأحداث في المنطقة، لقد جاء منصب وزير الدولة للشباب إيمانًا بقيمة الشباب وأهمية الاستثمار فيهم، وضرورة تحصينهم ضد أي تطرف، ومحورية دورهم في التنمية والعطاء، فالشباب يمثلون أكثر من نصف مجتمعاتنا، وإن عدم الاستجابة لتطلعاتهم هو سباحة عكس التيار، وبداية النهاية للتنمية والاستقرار، كما وجاء منصب وزير الدولة للتسامح ترجمة لثقافتنا الدينية والوطنية المتجذرة، فما أحوجنا إلى ترسيخ هذه القيمة وتعلمها وتعليمها وممارستها وأن نضع لها القوانين والسياسات، والبرامج والمبادرات، لاسيما في مجتمع كمجتمع دولة الإمارات الذي يحتفي ويفتخر بالتنوع الذي يتميز به، كيف لا ويعيش على أرضها ما يزيد عن (200) جنسية من مختلف دول العالم، ومن مختلف الأعراق والأديان والمعتقدات، يتمتع جميعهم بكامل الحقوق والحريات، وينعمون بالاستقرار والسلام في وطنٍ يحترم خصوصية الأفراد واختياراتهم.

إن للأسرة والمجتمع دوراً في الحرب على التطرف والإرهاب. إن الأسرة تلعب دوراً أساسياً في منع التطرف العنيف والتصدي له، حيث إن الأسرة هي التي تشكل مواقف اللاعنف عند أفراد الأسرة وتمثل الخط الأول في تحديد علامات التطرف ومنع ظهورها. كما أن الشبكات الاجتماعية الإيجابية مهمة في تعزيز المعايير السلمية والقدرة على الصمود أمام التطرف العنيف.

وعلى الصعيد الدولي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك في الاجتماعات والمنتديات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب. حيث إن الدولة عضو فعال في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) وهي رئيس مشارك مع المملكة المتحدة في فريق العمل المعني بمكافحة التطرف العنيف. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الدولة بفاعلية في التحالف الدولي لمكافحة داعش، وهي رئيس مشارك مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في فريق العمل المعني بالاستقرار و رئيس مشارك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في فريق العمل المعني بالاتصالات. كما تقدم دولة الإمارات المساعدات للاجئين والأشخاص المتضررين من الإرهاب، حيث أعلنت الدولة عن استضافة 15000 لاجئ سوري خلال الخمس سنوات المقبلة، كما أن الإمارات قدمت خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يزيد عن 750 مليون دولار أميركي كمساعدات للاجئين والنازحين السوريين في دول الجوار المستضيفة للاجئين والتي تعاني من ضغوط كبيرة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشجب وبأشد العبارات الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وتسعى لمواجهة والتصدي للإرهاب ولمحاربة الأيدولوجيات المتطرفة التي تغذي العنف الذي تمارسه المجموعات الإرهابية بمنتهى الوحشية. وستستمر الدولة في استخدام جهودها فيما يتعلق بالدبلوماسية الأمنية في مكافحة هذه الآفة المستأصلة (الإرهاب) بالتعاون مع المجتمع الدولي وعن طريق التنسيق مع المنظمات الدولية والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وبالتزامن مع استخدام الوسائل الأخرى الاقتصادية منها والعسكرية حتى القضاء على هذا الوباء.

عمليات الراية الكاذبة

False Flag Operations

بقلم:

اللواء الركن بحري

إبراهيم سالم المشرخ

قائد القوات البحرية

لقد اصبح من السهولة خداع الشعوب الأمية ، ولا اقصد هنا الأمية الهجائية ، وإنما الأمية الأيدولوجية والسياسة والدفاعية المهنية، وذلك في ظل الافتقار لبعد النظر لدى بعض الفئات المجتمعية وهيمنة الإعلام الموجه على المشهد. لقد شهدنا مؤخراً حدوث مجزرة الكيميائي في 4 ابريل/نيسان 2017 في منطقة خان شيخون في سوريا ، التي تقع تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة إرهابية ، وهي جريمة حرب لا يمكن تبريرها، اياً كان الفاعل .

إذ تعد هذه الكارثة إحدى تجاوزات الحرب البشعة مهما كانت مبرراتها ودوافعها، وإن إدعى المهاجمون أنهم استهدفوا مستودعات تحتوي على أسلحة كيميائية ، فهي أيضا جريمة لا تغتفر. وقد جاءت الضربة الأمريكية التي استهدفت مطار الشعيرات في 6 ابريل ، أي بعد الهجوم الكيميائي بيومين ، لتؤكد هوية الفاعلين من وجهة نظر الإدارة الامريكية، حيث أكدت وزارة الدفاع حينها أنها تمكنت من تدمير 20% من قدرات السلاح الجوي السوري.

تكهنات وبوادر

بعد وقوع الحادث بدأ التطبيل والتزمير الإعلامي من مناصري المعسكر الشرقي للبحث عن تبرير مقنع لتلك المذبحة، وعليه فقد عجت المحطات الإخبارية، ومواقع التواصل الاجتماعي الموالية للحكومة السورية، بسيناريوهات جديدة للموقف ، لتبرر للمجتمع الدولي إن ما جرى لا يعدو عن هجوم مفبرك قامت به المعارضة لإلصاق التهمة بالجيش السوري ، ولقد ذهبت إحدى المحطات إلى أبعد من ذلك، حينما ادعت أنه قد تم قتل الضحايا من المدنيين سلفاً قبل الهجوم وتجهيزهم كفناني مسرح دمى تحركهم أيدي المخرج باحتراف من تحت الطاولة.

دراسة الحالة

يأتي ما تقدم مثالاً حياً على شن عمليات لا يمكن وصفها إلا بعمليات الراية الكاذبة، لما يدعيه كل طرف بأن خصمه هو المسؤول عن هذه المجزرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف المحيطة بهذا الحدث، من عدم التمكن من إجراء تحقيق دولي مباشر، وإمكانية استغلال الجماهير الواهنة

مصطلح الراية الكاذبة هو مصطلح بحري بامتياز حيث كان أول استخدام له في العمليات البحرية

والمدروسة بعناية من الناحية النفسية والعقائدية، عداك عن الدعم الذي تقدمه أجهزة الإعلام التي أصبحت تقود الموقف في عصر المزايدات والنكاية لتقلب الحق باطلا والباطل حقاً.

وهنا يبدأ التحليل حلقته الأولى بعد الاطلاع بالتفصيل على ما يتوفر من معلومات، ودراسة الموقف الجيوسياسي المتأزم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكما نعلم بان تأزم الأوضاع الداخلية يدفع الاطراف المتحاربة إلى البحث عن وسيلة للخروج من مأزقها، ولو اضطرت إلى استخدام أسلحة غير تقليدية محظورة على حساب الأبرياء. فادعاءات الجهات التي قامت بالهجوم الكيميائي إن ما جرى هو عمل إجرامي قام به أعداؤها يضفي على هذه العملية طابع عمليات الراية الكاذبة (False Flag Operation) التي يتم اللجوء فيها لتنفيذ هذا النوع من العمليات للخروج من الأزمات، وإحراج الأطراف المعادية ،وتنفيذ الخطط التي كانت قد رسمت سلفاً. فما هي إذن عمليات الراية الكاذبة؟.

عمليات الراية الكاذبة

يعتبر هذا المصطلح مصطلحاً بحرياً بامتياز حيث كان أول استخدام له في الحروب البحرية، وهو قيام سفينة برفع علم لا يعبر عن هويتها الحقيقية بهدف خداع الأعداء، والتمكن من الاقتراب من السفن المعادية قبيل الاشتباك والتلاحم. ونشير هنا أن اتفاقات جنيف تحظر في أي نزاع مسلح استخدام الأعلام أو العلامات او الشارات أو الأزياء العسكرية الخاصة بالدول المحايدة أو غيرها من الدول التي ليست طرفاً في النزاع أصلاً. أما في الوقت الحاضر فيستخدم المصطلح لوصف العمليات العسكرية السرية التي تخدم أهدافاً سياسية واستخبارية. وقد صممت بعض هذه العمليات لخداع الجماهير واقناعهم بأن ما تقوم به حكوماتهم ما هو إلا رد فعل على هجوم معاد خارجي، مما يعطي الحكومة التخويل السياسي المطلوب لشن الحرب بعد إقناع العباد أن البلاد وقعت ضحية لتلك الهجمات. وتزداد أهمية عمليات الراية الكاذبة حينما يكون الشعب لا يريد الحرب ، وتكون المعارضة قوية، بحيث تحبط محاولات القيادات العليا للقيام بأي أعمال عسكرية، ليأتي دور السلطة لتضع المعارضة أمام الشعب في نفس خانة العدو، وقد كان ذلك واضحاً حينما خاطب أحد رؤساء أمريكا

الأصوات الرافضة لإعلان بلاده الحرب بالقول" هل أنتم معنا أم ضدنا". ولك أن تتخيل قدرة الدول المتقدمة من موارد وتكنولوجيا ونفوذ وإعلام على إنجاز مثل هذه العمليات المضللة بكل سهولة ويسر. وجدير بالقول إن مثل هذه العمليات قد تأتي أثر تمهيد الأجهزة الاستخبارية الطريق أمام المخربين، أو تقديم المساعدة لهم في ضرب منشآت داخل البلاد لتمكين الحكومة من اتخاذ إجراءات طالما كانت تطمح إليها مثل إعلان حالة الطوارئ أو فرض الأحكام العرفية مثلاً.

دراسة الهدف

يتم دراسة الاوضاع النفسية للجماهير المستهدفة بتلك العمليات دراسة معمقة شاملة يقوم بها المتخصصون في دراسة الإرهاب "Terrorologists" للخروج بافضل الوسائل لتطبيق خدعتهم "Big Lie". وبمساندة الإعلام وتكرار خلاصة الخطط على أذهان الجماهير المستهدفة تتهيأ الفرصة لقبول الأفكار الجديدة التي يريدون زرعها وما الإسلاموفوبيا "Islam-ophobia" إلا إحدى الأمثلة الصريحة على ذلك. ويتم التركيز على نقاط ضعف الجماهير من خوف وسذاجة وامية، واستغلال معتقدات الناس من حيث إيمانهم بالقدرية (Just-World Hypoth-esis) أو مستوى التنافر المعرفي والاقتناع (Cognitive Dissonance and Con-ditioning) لديهم لتقليل نسبة الجماهير التي لا تنطلي عليهم الخدع.

استراتيجيات التراجع

تستند عمليات الراية الكاذبة خلال التخطيط لجملة واسعة من إجراءات التراجع الطارئة لتعطيل التحقيقات في حال فشل العملية ، والسماح للمنفذين باختيار الرواية الرسمية المناسبة المقنعة، التي تتوافق مع تدرج الأحداث وتطورها بعد التنفيذ. وقد تضطر تلك الأجهزة إلى اتخاذ اجراءات احترازية إضافية، مثل تصفية الشهود، وابتزاز الصحفيين، للمحافظة على سرية تلك العمليات ، على الرغم مما تنطوي علية تلك الإجراءات المضادة من مخاطر.

أمثلة على عمليات الراية الكاذبة

هنالك أمثلة كثيرة وبالمئات على تبني بعض الحكومات لتكتيكات الحرب النفسية فيما يتعلق بتهيئة الجماهير للقبول بما تم فبركته من خطط تجعلهم يعتقدون ما يطلب منهم أن يعتقدوه، ومن هذه الأمثلة لا الحصر:

-سعي ملك السويد في ثمانينيات القرن الثامن عشر للبحث عن طريقة لتوحيد شعبه المقسم، ورأب إرثه السياسي المتصدع، حيث راى بأن إشعال حرب مع روسيا هو الحل. وفي ظل افتقاره للسلطة السياسية لإعلان الحرب من جانب واحد ، فقد طلب من خياط الأوبرا حياكة ملابس عسكرية روسية، لبسها بعد ذلك جنود سويديون قاموا بمهاجمة موقع مراقبة سويدي على الحدود مع فنلندا وهي جزء من حدود السويد مع روسيا، الأمر الذي أثار غضب الجماهير في ستوكهولم معتقدة بان الروس قد قاموا فعلاً بمهاجمة الموقع الحدودي السويدي، وهيَّأ الرأي العام لشن الحرب التي استمرت بين عامي 1788-1790.

-وفي عام 1931 قام أحد ضباط الجيش الياباني بتفجير المناطق المرتفعة على طول سكة الحديد التي تمتلكها اليابان في مدينة موكدن في منشوريا، وقد ألقي باللوم آنذاك على المنشقين الصينيين واستخدم هذا الحادث لتبرير احتلال اليابان لمنشوريا بعد ذلك بستة اشهر. وعند اكتشاف هذه الخدعة واجهت اليابان مواقف دبلوماسية صعبة اضطرتها إلى الانسحاب من عصبة الامم.

-وفي عام 1939 وضع الألماني هنرك هملر خطة لإقناع الرأي العام الألماني بأن المانيا ضحية للعدوان البولندي لتبرير غزو بولندا. وبذلك تم فبركة هجوم واعتداء على محطة الإذاعة الألمانية"Sender Gleiwitz" الواقعة بالقرب من الحدود البولندية من قبل جنود سجناء بولنديين يرتدون الزي العسكري البولندي والذين

تم قتلهم وتركهم داخل محطة الإذاعة ، حيث قام الألمان في نفس اللحظة بإذاعة رسالة باللغة البولندية من نفس المحطة مناهضة لألمانيا، متظاهرين أن وحدة عسكرية بولندية هاجمت الإذاعة بعد تقديم الجثث كدليل على الهجوم. إثر ذلك قام هتلر بغزو بولندا مباشرة معلنا بذلك بداية الحرب العالمية الثانية.

-وفي عام 1962 اقترح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكي خطة (Operation Northwoods) يطالب بها الحكومة الأمريكية السماح بتنفيذ سلسلة من الهجمات التضليلية داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك إسقاط طائرات عسكرية ومدنية، وحوادث قنص داخل واشنطن ، لإلقاء اللوم على الكوبيين، لإيجاد حجة وعذر مقنع لإصدار الأوامر بغزو كوبا، ورفض الرئيس الأمريكي جون كندي توقيع هذه الوثيقة قبل عام من اغتياله.

-وفي شهر اوغسطس من عام 1964 تعرضت المدمرة الأمريكية (USS Maddox) خلال قيامها بمهمة الدوريات في خليج طونكن للهجوم من زوارق طوربيدية تابعة لبحرية فيتنام الشمالية ، حيث اشتبكت المدمرة مع تلك الزوارق وردت على النيران. نتج

> تزداد أهمية عمليات الراية الكاذبة حينما يكون الشعب لا يريد الحرب والمعارضة قوية بحيث تحبط محاولات القيادات العليا للقيام بأي أعمال عسكرية

عن هذا الحادث إصدار قرار دولي بشأن خليج طونكن يسمح للرئيس جونسون بشن الحرب على فيتنام. وبعد عدة سنوات سجلت اعترافات بأن المدمرة لم تتعرض أصلاً للهجوم ، ليتضح في عام 2005 بأن وكالة الأمن القومي (National security Agency) تلاعبت بالمعلومات ليبدو أن هنالك هجوماً ضد السفن الأمريكية في ذلك الوقت.

-وفي خريف عام 1999 اجتاحت التفجيرات عدداً كبيراً من المباني السكنية في المدن الروسية ، وأدت إلى مقتل 293 شخصاً وأحدثت دماراً ورعباً هائلين. وعلى الرغم من إلقاء اللوم على الإرهابيين الشيشان الذين كانوا يصارعون الروس في الحرب الشيشانية الثانية، فقد القي القبض على عملاء جهاز الأمن الفدرالي (FSB)وهم يزرعون العبوات المتفجرات المطابقة لنوع المتفجرات المستخدمة في تفجير المباني السكنية. عندها ادعت الحكومة الروسية أن ذلك جزء من تمارين أمنية خاصة. وفي أعقاب نفس هذه الموجة تولى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا في وقت متأخر من ذلك العام.

تعتبر هذه الأمثلة قليلة جداً بالنظر إلى مئات الحوادث التي تم فبركتها لتحميل الجهات المعادية دولا أو افراداً أو منظمات جرائم لم يرتكبوها بهدف تحقيق مآرب خاصة. ولا يزال استخدام نفس هذه الأساليب شائعا في عصرنا الحاضر، ولكن كشف تلك الأعمال يحتاج إلى التسلح بالعلم والمعرفة والخبرة والاطلاع المستمر على الأحداث التاريخية، لأنها دروس مستفادة لا بد من الاستعانة بها لتنير لنا المسقبل وتكشف غمة التكهنات.

اختبار عملي

وفي اثناء فترة كتابة هذه السطور أردت أن أورد لكم خبراً من الإعلام العالمي وأترك لكم التعليق: طالعنا موقع سكاي نيوز العربية الإخباري الإلكتروني في عدده الصادر صباح يوم 15 ابريل 2017، تحت عنوان "صحيفة تكشف مصدر متفجرات هجوم دورتموند"، بأن مصدراً مشاركاً في تحقيقات الهجوم، قال إن المتفجرات التي استخدمت في الهجوم على حافلة فريق كرة القدم الألماني المذكور، قد تكون من الإمدادات الخاصة بالقوات المسلحة الألمانية. وقد أكد الخبر الذي نقله الموقع الإخباري المذكور عن صحيفة "فيلت إم سونتاغ" إن المتفجرات في القنابل الأنبوبية التي كانت مليئة بمسامير، قد تكون قد جاءت من مخزون القوات المسلحة الألمانية. ولا يزال البحث جارياً للتاكد من ذلك. ولم يتضح بعد من نفذ الهجوم الذي وقع الثلاثاء 11 ابريل 2017، وشكك الإدعاء الألماني في صحة رسائل أشارت إلى أن متشددين قد نفذوا الهجوم طبقاً للرواية التي أوردتها صحيفة "بيلد" ، عن محقق قوله "إن متطرفين يمينيين مسؤولون على الارجح عن هذا الهجوم.

كلية الدفاع الوطني

إدارة المـــوارد الاستراتيجيـــة

بقلـم:

اللواء الركن طيار الشيخ

أحمد بن طحنون آل نهيان

رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية

يحمل مفهوم "إدارة الموارد الاستراتيجية" في طياته وعوداً كبيرة بتحسين مستوى الكفاءة والفاعلية في أداء المؤسسات العامة والخاصة. وفي ظل الوضع الحالي الذي نشهد فيه محدودية الموارد بمختلف أنواعها، يتمثل الهدف من إدارة الموارد الاستراتيجية في السعي لضمان توزيع وتخصيص الموارد المتاحة على النحو الذي يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها بالشكل الأمثل. وبغض النظر عن ماهية هذه الموارد المعنية (الموارد البشرية، المهارات، التقنية، التمويل والوقت) فإن الوظيفة الرئيسة لعملية إدارة الموارد الاستراتيجية تتمثل في ضمان تضافُر هذه الموارد ومواءمتها على النحو الذي يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها وتطلعاتها.

"المـوارد" يُقصد بها الأصول الاستراتيجية التي يمكن تشغيلها لتحقيق الأداء المؤسسي. إن النظر إلى الشركات بحسب نوع الموارد التي تعتمد عليها يصنف أي مؤسسة على أنها عبارة عن نظام لمجموعة من الموارد وتتجلى الفرضية الرئيسة للنظرة المبنية على الموارد في أن كل مؤسسة تمتلك مجموعة معينة من الموارد والقدرات. وتتمثل الخطوة الأولى في إدارة الموارد الاستراتيجية في تقييم القدرات الكاملة للمؤسسة وفهم مدى توفر الموارد فيها. إن المؤسسات التي تمتلك موارد أعظم من المؤسسات المنافسة لها تتمتع حتماً بأفضلية تنافسية عليها. بيد أن تحديد الموارد لا يُعدُّ أمراً كافياً، إذ يجب العمل على المواءمة فيما بينها والاستفادة منها بفاعلية.

إن مركز الثقل في هذه الوظيفة هو "الاستراتيجية" - ونقصد بها مواءمة الأهداف والطرائق والوسائل. وفي هذا

المؤسسات التي تمتلك موارد أعظم من المؤسسات المنافسة لها تتمتع حتماً بأفضلية تنافسية عليها

السياق يجب الإشارة إلى أن "الوسائل" تعني الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة. إن عملية إدارة الموارد الاستراتيجية تهدف إلى تحسين استغلال الموارد، وتقليل الهدر، وزيادة الإنتاجية، مما يتيح للمؤسسة أن تعمل بشكل أكثر ذكاءً وكفاءة. فعندما تتم إدارة الموارد بشكل صحيح يساعد هذا الأمر في تحديد متى يتم التعامل معها بشكل يضمن الحفاظ عليها، ومتى تتم إساءة استخدامها، أو عدم استغلالها بشكل جيدٍ أو كافٍ.

يجب أن يتم تنفيذ عملية إدارة الموارد على أعلى المستويات، أي على المستوى الاستراتيجي. في الشركات، يتم القيام بهذا الأمر على المستوى التنفيذي. أما في القطاع العام فإن هذا الأمر يتم القيام به على أعلى المستويات الحكومية. وعندما

تقوم المؤسسات بتجاهل عملية إدارة الموارد الاستراتيجية أو تأجيلها لحين تنفيذ المبادرات والبرامج، فإن هذا الأمر يتم على حساب التفكير الاستراتيجي. يجب الإشارة هنا إلى أن عملية إدارة الموارد يجب أن تحدث على المستويين التشغيلي والتكتيكي/ التخطيطي، ولكن يجب أن تكون نابعة ومشتقة من المستوى الاستراتيجي.

مثال عن رأس المال البشري في عملية إدارة الموارد الاستراتيجية:

ربما يكون الموظفون هم المورد الأساس والأهم لأي مؤسسة. لذلك فإن إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية تشكل واحدة من المكونات الرئيسة لعملية إدارة الموارد الاستراتيجية. ويمكن تعريف عملية إدارة الموارد البشرية بأنها "نهج عمل استراتيجي مترابط لإدارة أغلى مقومات وأصول المؤسسة – الأفراد العاملين بها، والذين يساهمون، منفردين ومجتمعين، في تحقيق أهدافها".

تسعى إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية إلى المواءمة بين الأشخاص والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة حيث تحرص على أن يتوفر لدى المؤسسة العدد المناسب من الأشخاص، في المكان المناسب، وأن يتمتعوا بالكفاءات المناسبة. إن هذه الممارسات لا تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها فحسب، بل وتزيد من مستوى الكفاءة في الأداء، وسرعة الاستجابة، وجودة الخدمات المقدمة. كما تشجع إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية الحكومات على استشراف المستقبل والتفكير من منظور استراتيجي حول نوعية مزيج الأشخاص والمهارات الذي ستكون بحاجة إليه للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة.

إحدى النظريات الأساسية لإدارة الموارد البشرية الاستراتيجية تتكلم عن دورة الموارد البشرية التي يمكن اختصارها في أربع عمليات أو وظائف عامة يتم القيام بها في جميع المؤسسات وهي:

1) الاختيار: وتعني مطابقة الموارد البشرية المتوفرة مع الوظائف.

2) التقييم: وتعني إدارة الأداء.

3) المكافآت: يُعدُّ نظام المكافآت من أكثر أدوات الإدارة التي لا تُعطى حقها ولا يتم الاستفادة منها على نحوٍ جيد لقيادة أداء المؤسسة حيث يجب مكافأة الإنجازات التي يقوم بها الموظفون على المدى القصير وكذلك على المدى البعيد، مع التركيز على أن "الأعمال يجب أن تحقق أداءً جيداً في الوقت الحاضر لكي تنجح في المستقبل".

4) التنمية: تنمية وتطوير الموظفين الذين يتمتعون بمؤهلات ومميزات تتسم بالجودة.

تعمل إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية من خلال نُـظُـم تجمع ما بين:

- فلسفات الموارد البشرية التي تقدم وصفاً للقيم والمبادئ التوجيهية المعتمدة في إدارة الأشخاص.
- استراتيجيات الموارد البشرية التي تحدد الاتجاه الذي تعتزم الموارد البشرية أن تسلكه.

عملية إدارة الموارد الاستراتيجية تهدف إلى تحسين استغلال الموارد وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية مما يتيح للمؤسسة أن تعمل بشكل أكثر ذكاءً وكفاءة

- سياسات الموارد البشرية والتي تمثل الإرشادات التي تحدد كيفية تطبيق هذه القيم والمبادئ والاستراتيجيات في مجالات محددة من مجالات إدارة الموارد البشرية.
- عمليات الموارد البشرية والتي تتكون من الإجراءات والأساليب الرسمية المستخدمة لتنفيذ الخطط والسياسات الاستراتيجية للموارد البشرية.
- ممارسات الموارد البشرية التي تتكون من طرائق العمل غير الرسمية المستخدمة في إدارة الأشخاص.
- برامج الموارد البشرية التي تتيح إمكانية تطبيق استراتيجيات وسياسات وممارسات الموارد البشرية وفقاً للخطة الموضوعة.

واستمراراً لما ذكرناه من أمثلة عن إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية فقد تم تحديد عدد كبير من أهداف السياسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية؛ منها على سبيل المثال:

- إدارة الأشخاص باعتبارهم من الأصول الأساسية لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة.
- مواءمة سياسات عملية إدارة الموارد البشرية مع استراتيجية المؤسسة.
- جعل سياسات، وإجراءات، ونظم الموارد البشرية متوافقة بشكل أكبر مع بعضها بعضاً.
- إنشاء مؤسسة تتمتع بقدر أكبر من البساطة والمرونة تكون قادرة على الاستجابة بسرعة أكبر للتغيير.
- تشجيع العمل الجماعي والتعاون ضمن حدود الأقسام الداخلية للمؤسسة.
- تأسيس فلسفة قائمة على جعل العميل يحتل الأولوية القصوى للمؤسسة.
- تفويض الصلاحيات للموظفين لإدارة الأمور التي تتعلق بالتطوير والتعليم الشخصي.
- إعداد استراتيجيات للمكافآت تكون مصممة لدعم ثقافة الأداء المتميز.
- تحسين مستوى مشاركة الموظفين من خلال تحسين التواصل على المستوى الداخلي.
- زيادة مستوى التزام الموظفين مع المؤسسة.
- زيادة مسؤوليات الإدارة المباشرة في سياسات الموارد البشرية.
- تطوير دور المديرين في تسهيل وتيسير الأمور كونهم ممن يقدمون المساعدة.
- يجب تطبيق نفس نهج العمل والأهداف على جميع موارد المؤسسة، بما في ذلك الموارد الفكرية والمادية بهدف تحقيق نهج عمل شمولي في إدارة الموارد الاستراتيجية. يجب أن نعلم بأن إدارة الموارد الاستراتيجية سوف تستمر في الحفاظ على مكانتها كإحدى المكونات الرئيسة المطلوبة لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من الفاعلية والكفاءة لعمليات المؤسسات في بيئات العمل التي تتسم بندرة مواردها.

استراتيجية الاقتراب غير المباشر

بقلم:

اللواء الركن

صالح محمد العامري

قائد القوات البرية

تتضمن استراتيجية الاقتراب المباشر في النموذج العسكري على "أخذ الثور من قرنيه" أي الاشتباك المباشر وتتصف هذه الاستراتيجية بالقيام بهجوم للقضاء على الخصم وعلى تحضيراته الهجومية والدفاعية بسرعة بوساطة أعمال قتال مباشرة تعتمد على التفوق الحاسم والتنفيذ السريع المخطط له بدقة والتي يحسب فيها جميع حسابات رد الفعل المعادي وتتخذ الإجراءات المناسبة لذلك. ويعتبر الاقتراب غير المباشر علم وفن وتركيز القوة ضد الضعف لسرعة الوصول إلى عمق ومؤخرة العدو وهزيمته معنوياً ومادياً في أقصر وقت وبأقل عدد من الاشتباكات ومعارك وخسائر ممكنة، وقد أوضح ليدل هارت في نظريته بأن "الطريق الطويل المتعرج هو أقصر الطرق لبلوغ الهدف" ويحقق ذلك الوصول للهدف وتحقيقه بأقل الخسائر عند تنفيذ المهام.

وتهدف هذه النظرية إلى ما يلي:

أ. ضرورة تهيئة أنسب الظروف، لتنفيذ المعركة الحاسمة، بأقل خسائر ممكنة وأفضل نتائج متاحة، قبل بدء أعمال القتال.

ب. تحقيق مبدأ "تجميع القوة ضد الضعف" بحشد القوات وتوجيهها نحو أضعف النقاط في تشكيل وتجميع الخصم.

جـ. تجنب إعفاء العدو فرصة للمناورة بإحتياطه لتعزيز الاتجاهات الضعيفة أو المعرضة التي تم حشد القوات ضدها.

د. التركيز على تفتيت العدو لسرعة تحطيمه على أجزاء وبشكل أسهل خلال إدارة الأعمال القتالية والتأثير على كل تشكيل معركة الخصم.

هـ. التركيز على أعمال الخداع، والأرض في توزيع القوات، مع وضع الخطط المناسبة لتحقيق إعادة التجميع وتحقيق مفاجأة على أجنحة ومؤخرة العدو.

- المناورة بالاقتراب غير المباشر، هي وسيلة تفرض نفسها على أحد الطرفين المتحاربين، عندما لا يثق ثقة تامة بأنه يمتلك من القوة بحيث يمكنه التغلب على خصمه في معركة على أرض من اختيار عدوه (ضعف القوة بالنسبة للخصم)، وعادة يكون كلا الطرفين غير واثق بقوته أو إن هذه القوة عند استخدامها ستكلف

المناورة بالاقتراب غير المباشر منهج الطرفين المهاجم والمدافع

غالياً للحصول على النصر، وتكون المناورة بالاقتراب غير المباشر منهج الطرفين (المهاجم و المدافع)، ويكون أسلوب التنفيذ على النحو التالي:-

أ. أسلوب المناورة بالاقتراب غير المباشر.

ب. التقدم نحو العدو من اتجاهات غير متوقعة.

جـ. التقدم نحو العدو من اتجاهات يمكن تغييرها.

د. استثمار المرونة وتنفيذ المناورة بأسلوب غير مباشر لتحقيق نتائج فاعلة ومهمة وحاسمة.

هـ. اختيار توقيت غير متوقع يحقق المفاجأة أثناء الاقتراب غير المباشر.

● أسس نجاح تطبيق الاقتراب غير المباشر.

أ. التوسع في أعمال المناورة على أجنحة ومؤخرة الخصم.

ب. التركيز في الاتجاهات، وعلى العناصر، الأكثر ضعفاً في تشكيل العدو المهاجم.

جـ. إحراز المفاجأة مع الحرص على استغلال أي نقاط ضعف جديدة للعدو خلال إدارة أعمال القتال.

د. خداع العدو عن اتجاه الاقتراب الرئيس، وتثبيته باتجاه اقتراب في اتجاه آخر، مما يؤدى إلى توزيع قواته وتشتيتها، وتثبيت إحتياطه أو دفعها، في اتجاهات ثانوية.

هـ. تفتيت قوات العدو، وسرعة استغلال نتائج هذا العمل.

و. قطع خطوط ومحاور الإمداد في العمق، لإضعاف القوة الرئيسة للعدو.

ز. تنفيذ أعمال القتال الرئيسة ضد عمق ومؤخرة العدو بالمناورات العميقة السريعة، في أقل الاتجاهات مقاومة.

ح. إنهاك العدو، بدلاً من تدمير قواته الرئيسة بضربات مباشرة، وذلك بعزل إحتياطه وتوجيه ضربات غير مباشرة في أكثر من اتجاه غير متوقع.

ط. توسيع نطاق أعمال القتال، لإجبار العدو على بعثرة قواته وتشتيت إدارته لأعمال القتال.

ي. تحقيق مبدأ التعاون على كافة المستويات والاتجاهات، للقوات، عند تنفيذ أعمال قتال بأسلوب الاقتراب غير المباشر.

● يتطلب تطبيق الاقتراب غير المباشر في الدفاع عدداً من الإجراءات والأعمال والبيانات التي يلزم للقوات تحقيقها عند تنفيذ مثل هذا الأسلوب في أعمال القتال ولتحقيق نظرية الاقتراب غير المباشر وضمان نجاحها يتطلب ذلك استطلاع دقيق عن العدو ودراسة جيدة عن الأرض وتوفر قوات مدرعة وآلية تساندها قوة نيران كافية تتكون أساساً من القوات الجوية والصواريخ أرض / أرض والمدفعية مع قوات الإبرار، والتوسع في أعمال الخداع

والحرب الإلكترونية وأعمال الكمائن على طرق الاقتراب للعدو، ويمكن إجمال هذه المتطلبات بما يلي:

أ. الدراسة الدقيقة التفصيلية للأرض، من خلال دراسة الاتجاهات والمحاور الأكثر توقعاً لاقتراب العدو المهاجم، ومحاور عمل قوات النسق الثاني لكلا الطرفين (المهاجم و المدافع).

ب. يتطلب تطبيق هذا الأسلوب تفوقا حاسما بنيران الإسناد تشتمل أساساً على نيران القوات الجوية والصواريخ أرض / أرض، والمدفعية.

جـ. العمل على تحقيق السيطرة الجوية مطلقة في منطقة عمل قوة الاقتراب غير المباشر أمام الحد الأمامي للدفاعات الرئيسة، وقد يتم ذلك في صورة سيطرة جوية للمسرح بالكامل (إن أمكن)، خاصة خلال فترة التحرك وأثناء تنفيذ المهام، وحتى تحقيقها على الأقل.

د. توفر قوات متفوقة ذات صفات خاصة للتنفيذ تتمتع بدرجة عالية من خفة الحركة والمرونة قادرة على المناورة في جميع الاتجاهات قادرة على الانفتاح بسرعة، عند قتال أنساق العدو الثانية / الإحتياطات وعزله وتدميره بالهجوم من الاتجاهات المحددة. وحتى يمكن تحقيق معدلات قتال ومناورة عالية تعتبر الوحدات الآلية / المدرعة أنسب العناصر التي تنفذ هذا الشكل من أعمال المناورة بالاقتراب غير المباشر (على أن تكون جميع العناصر المساندة والإدارية والفنية بالتشكيل / الوحدات المدرعة / الآلية بنفس القدرات).

هـ. قوات ذات قوة صدمة (الدروع) تكون العنصر الغالب والأساس لقوات المناورة بالاقتراب غير المباشر والتي ستقاتل في العمق، ضد الأنساق الثانية والاحتياطات. علاوة على ما يتوفر لها من خفة الحركة وقوة نيران عالية وحماية للقوات.

> قوات ذات قوة صدمة الدروع تكون العنصر الغالب والأساسي لقوات المناورة بالاقتراب غير المباشر

و. الإعداد والتأهيل الجيد للقادة والضباط يزيد من قدراتهم على سرعة اتخاذ القرارات الحاسمة في التوقيت المناسب وتحمل المسؤولية دون الاعتماد على المستوى الأعلى إذا لزم (تطبيق مفهوم قيادة المهمة) الأمر كذلك تكسبهم المقدرة على تحقيق انتزاع المبادأة، والحفاظ عليها خلال مراحل المعركة وأثناء تنفيذ أعمال الاقتراب غير المباشر.

ز. إسناد جوي فاعل من خلال تخصيص الحجم المناسب من المجهود الجوي، ووجود عناصر إدارة جوية أمامية مع القوة المكلفة بتنفيذ الاقتراب الغير مباشر لسرعة طلب وتوجيه المجهود الجوي في الوقت المناسب، وكذلك عدم إغفال التنسيق الشامل والمسبق للأهداف التي تم تخصيصها للقوات الجوية ولباقي وسائل النيران.

ح. تكثيف إجراءات التأمين الإلكتروني خاصة في مرحلة دفع قوة الاقتراب غير المباشر (المناورة) لمهاجمة قوات العدو المقتربة.

ط. وجود مراكز قيادة وسيطرة تتميز بخفة الحركة وصغر الحجم وتكون قادرة على تنفيذ مناورة سريعة.

ي. ربطت النظرية بين عناصر قوات الاقتراب غير المباشر وقوات الإبرار والإنزال عند استخدامها ضد مؤخرة واحتياطات العدو المهاجم لسرعة تدميره أثناء اقترابه مع شل وإرباك قياداتها ومراكز سيطرتها ومنع تدفق أي قوات جديدة إلى أرض المعركة.

ك. تقليل الذيول الإدارية والفنية، التي قد تعوق مناورة هذه القوات وتقلل من قدرتها على المناورة مع ضرورة توفير الاكتفاء الذاتي (الإداري والفني) لهذه القوات لذلك يراعى أن تكون العناصر الإدارية والفنية المدعمة لها على درجة عالية من المرونة وخفة الحركة.

مقارنة بين استراتيجية الاقتراب المباشر وغير المباشر.

مجال المقارنة	الاقتراب غير المباشر	الاقتراب المباشر
الاتجاه	أكثر من اتجاه	اتجاه واحد أو اتجاهين على الأكثر
الهدف	العمق البعيد الذي ينهي قوة الخصم نهائياً	القوات المستهدفة مباشرة
القصد	تدمير كامل قدرات العدو وانهياره	تدمير القوة العسكرية
مدة التنفيذ	غير محددة بوقت	تبدأ وتنتهي بتوقيتات ثابته
حجم القوات	كبير جداً يربك الخصم	تفوق كافي لتنفيذ العمليات
قوات المناورة	مدرعة وآلية ونيران إسناد متحركة/ محمولة	حسب المهمة
الإسناد الناري	متفوق وقادر على التعامل مع اتجاهات مختلفة وبمديات بعيدة جداً ومصادر متنوعة	كافٍ للتعامل مع أهداف العملية وتغطية العمق العملياتي كحد أقصى
الموقف الجوي	سيادة جوية	سيطرة جوية محدودة أو محلية
المجال	سياسي ، عسكري ، اقتصادي ، اجتماعي	عسكري فقط
الإسناد القتالي	متفوق في مجالات الحرب الإلكترونية وقدرات الحرب غير التقليدية	تفوق كافٍ لتنفيذ العمليات
العمليات المساندة	الخداع ، الحرب النفسية وعمليات إبرار جوي أو بحري	لا تتطلب

أهمية الفكر الاستراتيجي في مواجهة التهديدات

بقلـم:

اللواء الركن

عبيد راشد الشامسي

رئيس الإدارة التنفيذية

للتحليل الاستراتيجي بوزارة

الدفاع

تاريخيا يعتبر مصطلح استراتيجية أو استراتيجي عسكري النشأة والاستخدام والتوجه، حتى وإن شاع استخدام هذين المصطلحين اليوم في مجالات الحياة المدنية والعامة، إلاّ أنهما أساسا شأن من شؤون الدولة العليا والمحافظة على كيانها، ويرجع أصلهما إلى اللغة اليونانية ومعناهما الجيش وقائد الجيش. وعليه فإن مصطلح استراتيجية في اللغة اليونانية يقصد به إدارة المعارك لكسب الحرب، وقد انتقل هذا المصطلح بدلالاته من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى ومنها اللغة العربية مع توسع في دلالات المفهوم ليشمل الفكر والأسلوب الإداري بالإضافة إلى التخطيط بعيد المدى، وحقيقة فإن استراتيجية الأمن الوطني تعتبر النهج الذي يحافظ على كيان الدولة وحيويتها.

مؤتمر القادة لحروب المستقبل

الفكر الاستراتيجي عملية مجردة تعني اهتمام القيادة بترسيخ ثقافة العمل القائمة على مفهوم الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي الوطني

ومع بدايات القرن العشرين بات استخدام مصطلح استراتيجية ينطبق على كافة مؤسسات الدولة سواء أكانت عسكرية أم مدنية، حيث ظهرت في خمسينات القرن الماضي فرضية تقول إن جميع المؤسسات لها استراتيجيات سواء أعلنتها أم لم تعلنها وسواء اعترفت بذلك أم لم تعترف وسواء شعرت به أم لم تشعر. وفي ستينات القرن الماضي بات مفهوم التخطيط الاستراتيجي يستخدم كبديل للتخطيط بعيد المدي، وأصبح بذلك نهجا عمليا مكّن القيادة من العمل على تحديد الغايات والأهداف الوطنية بعيدة المدى بالإضافة إلى تحديد جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك مختلف الموارد الوطنية، إلى جانب توضيح أساليب استخدامها من أجل تحقيق تلك الغايات والأهداف الوطنية بكفاءة وفاعلية عالية، لتصبح بذلك عملية التخطيط الاستراتيجي عبارة عن جسر يتم من خلاله تحويل الغايات والأهداف الوطنية إلى نتائج حقيقية وأرقام واقعية. ولهذا فإن العمل الوطني دون تخطيط لا رجاء فيه، والتخطيط دون عمل لا معنى له.

ويعتبر الفكر الاستراتيجي عملية مجردة تعني اهتمام القيادة بترسيخ ثقافة العمل القائمة على مفهوم الإدارة الاسترتيجية والتخطيط الاستراتيجي الوطني الذي يرمي بدوره إلى تحقيق رؤية وطموحات القيادة من خلال الفهم العميق لتوجهاتها والالتزام بتطبيق نهجها، لتصبح بذلك عملية التخطيط الاستراتيجي جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الاستراتيجية الشاملة التي تعتمد على نهج الفكر الاستراتيجي، علما بأن التخطيط الاستراتيجي يستمد آلياته ومحركاته من خلال ضرورة وحتمية التحرك لمواجهة كافة التهديدات بأنواعها، وذلك باستغلال الفرص المتاحة واستثمار نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لمجابهة التحديات في البيئة الاستراتيجية

الأمنية داخل البلاد وخارجها.

منهجية علمية وحرفية

ومن هذا المنطلق جاء حرص وزارة الدفاع الإماراتية في إطار اهتمامها بالفكر الاستراتيجي على مستوى الإدارة والتخطيط إلى التعامل وفق منهجية علمية وحرفية مهنية في سبيل تطوير فاعلية المؤسسة الدفاعية، حيث قامت وزارة الدفاع بصياغة الاستراتيجية العسكرية بناء على الرؤية الواقعية والطموحة للقيادة الرشيدة ، وقامت بترجمتها إلى رسالة عملية مكنتها من وضع الغايات والأهداف وفق استراتيجية الأمن الوطني مشتملة على مسؤوليات القطاعات المختلفة والمراحل التنفيذية، كما أولت عمليات المتابعة والتقييم جل اهتمامها. لقد تطلبت هذه العملية في المقام الأول القيام بدراسات متفحصة وتحليلية للأوضاع الراهنة داخلياً وخارجياً وخلصت من خلالها إلى تحديد مختلف أنواع التهديدات بما قد تحمله من فرص ومخاطر على قطاعي الأمن والدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة تلك التي تتأثر بالمتغيرات العالمية والإقليمية والتي تؤثر بدورها على المرافق الحيوية والحساسة. من هذا المنطلق كان لا بد من استعراض بعض السيناريوهات المهمة التي من شأنها ضمان إنجاز المهام وتحقيق الرؤى والغايات والأهداف وتحقيق الانتصارات من خلال استشراف المستقبل واستباق الاحتمالات والتعامل معها بحرفية. ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية الأمن الوطني أتاحت قدرا كافيا من المرونة للتمكن من انتهاز الفرص السانحة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الطارئة، حيث ساهم ذلك بتحقيق الأمن والأمان والاستقرار للوطن ورفع مستوى وجودة الحياة والازدهار للمواطنين ولكل من يعيش على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال العامين الماضيين، قامت وزارة الدفاع بإجراء دراسات استراتيجية معمقة، وقد راعت هذه الدراسات الجوانب الاستراتيجية التي تتعلق بالأمن الوطني وأخذت في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المتسارعة بالإضافة إلى التعقيدات المصاحبة لأنماط الحياة الاجتماعية الحديثة. وبقدر ما شكلت هذه المتغيرات مصدرا للتهديد، بقدر ما أصبحت مصدرا لاقتناص الفرص. لذلك فإن الدراسات الاستراتيجية التي أنجزتها الوزارة قد تفاعلت بعمق مع المتغيرات العالمية المتعلقة بمختلف الأزمات وعلى رأسها أزمة موارد الطاقة والمياه، وكذلك تحديات التنسيق والتعاون ما بين الأجهزة العسكرية والمدنية في أوقات الأزمات، كما اهتمت القوات المسلحة بالقضايا البيئية مدركة أن عوامل البيئة هي وحدة كونية متكاملة ولهذا فقد تعاملت مع المتغيرات المناخية وتأثيرات العولمة والتوجهات الهجينة وقضايا الأمن البحري وأمن الحدود، بهدف استشعار تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر مباشرة أو من خلال تداعياتها على الأمن الوطني الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

استراتيجيات مبتكرة

ان وزارة الدفاع تدرك جيدا بأن الفكر الأستراتيجي بشقيه؛ الإداري والتخطيطي بحاجة إلى صياغة استراتيجيات مبتكرة يتم إرساؤها من قبل استراتيجيين متمكنين ومتمرسين في هذا المجال، لذلك فإن الوزارة تعمل جاهدة على بناء قاعدة صلبة من الكوادر البشرية القادرة على

الوزارة تعمل جاهدة على بناء قاعدة صلبة من الكوادر البشرية القادرة على التعامل بعمق وحرفية عالية وفق منهجية وثقافة الفكر الاستراتيجي

التعامل بعمق وحرفية عالية وفق منهجية وثقافة الفكر الاستراتيجي ليتم ضمان المحافظه على كيان ووجود الدولة ومستقبلها وتحقيق طموحات القيادة وآمال الشعب. إن الايمان بأن الفكر الاستراتيجي هو المـــمر أو الجـــسر الـــذي يعبر بنا من الحاضر إلى المستقبل فهو كذلك الأسلـــوب الذي ينقلنا باستمرار إلى وضع أفضل ومتطور مهما كانت الصعاب، وهذا ما تؤمن به وزارة الدفاع. إن قيادة وزارة الدفاع تؤمن بأهمية التخطيط الاستراتيجي بما يشمله من وضوح الرؤية وتحديد الأولويات وفهم معمق للاستخدام الأمثل للموارد في سبيل تحقيق الغايات والأهداف مع أهمية تحقيق التكامل والتنسيق مع مختلف الجهات. كما يجب أن يشمل الفكر الاستراتيجي الحديث علاوة على دراسة البيئة المحلية الاهتمام بدراسة كافة النطاقات الخارجية من بيئات المحيط الحيوي المباشر وغير المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولهذا تدرك وزارة الدفاع أيضا بأن تحديد كُلاً من الفرص والتهديدات إنما يتوقف بالضرورة على إمكانية تحديد نقاط القوة والضعف والمقارنة بالفاعلين الآخرين في البيئات الحيوية المحيطة بدولة الامارات العربية المتحدة، وهذا قد يتطلب جهدا عاليا ومعمقا من التحليل الدقيق للبيئة الداخلية والخارجية للتعرف على التحديات والمخاطر التي تواجة الدولة في الحاضر والمستقبل، علاوة على تقييم وتحليل كافة الاتجاهات المؤثرة على الدولة لاستشراف التحديات والمخاطر المستقبلية. إن العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية ورسم السياسات الدفاعية بكفاءة عالية لمواجهة المخاطر إنما يصبح ضرورة وأولوية حيوية لضمان إعداد قوات مسلحة متميزة ومتفوقة بقدراتها وعلى أعلى مستوى من الكفاءة والتدريب والجهوزية لمواجهة مختلف المخاطر والتحديات المستقبلية. علاوة على أن المشاركة الفاعلة لجهود المؤسسات الدفاعية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة إنما يجب أن يتناغم في سبيل تحقيق الاهداف الاستراتيجية، ولهذا يصبح تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضايا الدفاعية المختلفة في غاية الأهمية، كما يجب أن يهدف إلى تنظيم لقاءات مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم التعاون الدفاعي الإقليمي والدولي المشترك على نحو يعزز تعميم ثقافة الفكر الاستراتيجي وأهميته لاستمرار المحافظة على كيان الدولة ومصالحها الحيوية بما في ذلك مصالح شركائها وحلفائها.

الفكر الاستراتيجي

ختاما، فإن وزارة الدفاع تدرك أن التفكير والتخطيط الاستراتيجي ليس هدفا بحد ذاته إنما هو وسيلة لتحقيق الغايات والأهداف الوطنية بأفضل الوسائل والأساليب وبأقل تكاليف ممكنة. ولهذا فإن الوزارة تقوم بتبني الفكر الاستراتيجي على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية من خلال توسيع المشاركة وتوفير قدر كبير من المرونة في صياغة الخطط الاستراتيجية بما يتواءَم مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ومن منطلق أن المؤسسة الدفاعية تواجه تحديات استراتيجية مختلفة فإنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات والاستفادة من الفرص، إلا إذا تم إدراتها بكفاءة من خلال مناهج الإدارة الاستراتيجية الحديثة، مع إدراك أن وضع الاستراتيجيات لابد وأن يضمن توفير كافة الموارد وعلى رأسها الموارد البشرية والمالية في الوقت الملائم.

بناء الدولة في أوضاع غير مستقرة

إن بناء الدول عملية شاقة ومعقدة تستغرق فترات طويلة تعد بعشرات أو مئات السنين وتحتاج إلى وجود مقومات ومصادر وموارد لا تكتمل عملية البناء بدونها ، ولنتمكن من فهم آلية البناء هذه أثناء وتحت أوضاع غير مستقرة يجب علينا أولا تعريف مفهوم الدولة بأبعاده الشاملة ، فالدولـة تُعرف بأنهـا " كيان أو تجمع سياسي يمتلك الاختصاص السيادي في نطاق إقليمي ودولي محدد ، وتظهر سيادة الدولة من خلال منظومة من المؤسسات السيادية تُمثل الجانب التشريعي والقانوني والجانب التنفيذي والجانب الرقابي مما يُمكننا من تصنيف الدول كأن نقول دولة مؤسسات أو دولة الحزب الـواحد ودولة أخرى نقول عنها دولة ديمقراطية وأخرى نقول عنها دولـة ديكتاتوريـة "، فمسميات الدول تختلف باختلاف أنظمة الحكم والموقع الجغرافي والقـدرات ومنظومة العلاقات الدولية .

بقلـم:
العميد الركن دكتور
مبارك سعيد الجابري
رئيس هيئة الاتصالات
وتقنية المعلومات

تحديات بناء واستقرار الدولة

من خلال متابعة التغيرات السريعة والتحولات في منظومة العلاقات الإقليمية والدولية والتي تلعب دوراً كبيرا في بناء واستقرار الدول علينا التوقف عند الحقائق والمعطيات التالية والتي من شأنها التأثير على استقرار الدول بعد أن أصبحنا نرى ونسمع أن هناك دولاً متهالكة ودولاً آيلة للسقوط ودولاً مُثقلة بالديون والأمراض والفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية ، ودولاً لا تملك إدارة أزماتها ولا حتى إدارة مؤسساتها، وهنا نطرح السؤال التالي : هل يمكن بناء دولة المؤسسات في ظل المتغيرات والتحديات التالية :

أ. التحولات في التحالفات الإقليمية والدولية وتهديدات الفضاء الإلكتروني وانعكاس التطور التكنولوجي على كل مناحي الحياة ، بما فيها تماسك مكونات المجتمع الواحد في ظل الغزو الفكري والثقافي العابر للحدود ووفرة وسائل التواصل الاجتماعي والثورة الإعلامية العالمية الحالية .

ب. النمو السكاني وزيادة الطلب على الماء والغذاء وظهور تحديات البيئة وشح الموارد واتساع جغرافيا الجوع في العديد من الدول بالإضافة إلى تدفق اللاجئين إلى معظم دول العالم بسبب الحروب والصراعات الطائفية والحروب المذهبية .

جـ. ظهور حروب الجيل الرابع والخامس التي اصبحت تُركز على توظيف الشبكات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية للحد من طموحات الدول لتحقيق مصالحها وخدمة شعوبها، حيث تهدف هذه الحروب إلى إزالة

المنطقة العربية لا زالت تعاني من عدم الاستقرار الداخلي وعناصر عدم الاستقرار الإقليمي والدولي ولهذا ستبقى دول الشرق الأوسط غير مستقرة وغير آمنة ما دامت الأوضاع بمجملها مرشحة لمزيد من التصعيد والعنف

الحدود بين الدول من خلال الإرهاب والعنف الذي يضرب في كل مكان وضعف إرادة الدول في اتخاذ قرارات حاسمة .

د. إن التحدي الأكبر لبناء الدول هو الأوضاع غير المستقرة التي تُعاني منها بعض دول العالم التي ظهرت فيها حروب غير مُقيدة مثل المخدرات والحروب الطائفية والتحكم بمواردها من قوى إقليمية ودولية وإثارة الرأي العام وإظهار فشل الدولة، واستهداف قادة هذه الدول بدلاً من استهداف القوات العسكرية الميدانية، وما يجري الآن في سوريا والعراق وليبيا وغيرها من الدول ما هو إلا ترجمة حقيقية للأوضاع غير المستقرة والتي ساهمت في التأثير على بناء الدولة الحديثة .

هـ. إن بناء الدولة يتطلب أن يكون هناك مقومات أساسية منها توفر مركز ثقل واضح للدولة وأن تكون العلاقة بين مكونات /عناصر الدولة الثلاثة علاقة تكاملية فلا يُمكن أن تبقى الدولة مستقرة إذا لم ينتمِ الشعب لأرضه ويُضحي من أجلها ، ولا يُعقل أن تبقى الدولة مستقرة ما لم يلتف الشعب حول قيادته الحاكمة وبالمقابل من المستحيل أن تستقر الدولة أو تنمو أو تتطور مالم تهتم القيادة بالشعب والأرض فالدول التي لا تنمو لا تكون آمنة والعكس صحيح .

و. من هنا فإن على المخطط الاستراتيجي في الدولة أن يُركز على الموازنة بين استخدام القوة الناعمة والقوة الصلبة في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية للدولة، كما على كل مؤسسات الدولة أن تعمل على تعزيز وتماسك الجبهة الداخلية، بعد أن أصبحت طاقة الإنسان وعقله هدف التنظيمات الإرهابية المتطرفة في ظل سعيها الدائم لنشر الفوضى والدمار في العالم. إن غياب تجانس الشعب وارتباطه بقيادته وزعزعة الأمن الاجتماعي ستؤدي

إلى زوال الدولة وانهيارها .

ز. إن بناء الدولة في ظل الاوضاع غير المستقرة التي يمر بها العالم يتطلب إدراكاً واضحاً أن هناك تغيرات جوهرية متسارعة أثرت على مجالات الصراع وأدواته ، إضافة إلى أن منظومة العلاقات الإقليمية والدولية اليوم أصبحت تُعاني من تصدعات وتحديات كبيرة وكثيرة .

ح. لقد مر العالم بأحداث عملت الفارق في التاريخ وأثرت بشكل واضح في بناء الدول بمفهومه الشامل، فبعد عام 1991 وبعد انهيار جدار برلين تحول العالم من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة ولغاية عام 2008 حيث انتقل العالم إلى نظام شبه تعددي تقوده أطراف خماسية هي "الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي " أما اليوم فتتحكم فيه 3 دول اقتصادياً وعسكرياً هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وهذه هي الترجمة الحقيقية للأوضاع غير المستقرة التي أثرت على أوروبا كلها ومعظم دول

لم يعد بناء الدول بيد الدول وحدها بل أصبح عملية معقدة يتشارك فيها العديد من الأطراف ذوي المصالح المتضاربة

الشرق الأوسط فمن الصعب وفي ظل هذه المعطيات والتحولات أن نتحدث عن بناء دول بالمفهوم الحقيقي والسليم.

بعد هذا الاستعراض المختصر لمرتكزات بناء الدولة والتحديات التي تواجه استقرار ونمو الدول، فمن الممكن أن نأخذ إحدى الدول العربية التي ابتليت بما يسمى "الربيع العربي" لم يكتمل بناؤها لأنها عانت ولا زالت تعاني من أوضاع غير مستقرة ونحن هنا نقصد ليبيا كدولة ذات سيادة تحولت إلى دولة أقرب إلى الدولة الفاشلة والتي يمكن اعتبارها مثالاً لدولة تُبنى تحت أوضاع غير مستقرة وتواجه تحديات كبيرة تمنع اكتمال عملية البناء وذلك لـ 3 أسباب هي :

أ. لا يوجد تماثل بين السلطة والدولة حيث إن هناك خللاً بنيوياً وهيكلياً واضحاً فالرئيس القذافي السابق كانت له أدواته الخاصة بالحكم وله كتائبه العسكرية الخاصة، كما أن مؤسسات الدولة كانت مختزلة ولا تتبع المعايير العالمية لإدارة دولة بالمعنى الصحيح وفي حالة صراع دائم على السلطة.

ب. الموروث التاريخي في ليبيا وتاريخ الانقلاب والانفراد في الحكم ودولة الرجل الواحد ونظام الاستبداد والسلطوية واتساع الفجوة بين الحاكم والشعب وطبقية المناصب والامتيازات، وغياب العدالة في توزيع مكتسبات التنمية وغياب المصداقية والشفافية كلها تشكل أوضاعا غير مستقرة لا تساعد على بناء الدولة المدنية الحديثة.

جـ حتى بعد رحيل القذافي لم يكن هناك توافقاً وطنياً لإدارة الدولة مما أتاح المجال للتنظيمات الإرهابية أن تتمدد في ليبيا وأن يلوح في الأفق من ينادي بتقسيم ليبيا إلى دويلات وهذا بسبب صراع الإدارات على حساب مصالح الشعب ولو كانت ليبيا دولة قائمة على ثوابت ومرتكزات وطنية وقواعد مؤسسية سليمة لما أصبحت اليوم دولة أقرب إلى الفاشلة بسبب الأوضاع غير المستقرة في الداخل وصراع على السلطة، بالإضافة إلى الأطماع الإقليمية والدولية الخارجية حيث تتقاطع مصالح الدول الكبرى والإقليمية في بعض الأحيان وتتضارب في معظمها .

الخلاصة والاستنتاجات

لم يعد بناء الدول بيد الدول وحدها بل أصبح عملية معقدة يتشارك فيها العديد من الأطراف ذوي المصالح المتضاربة والتي لا تتقاطع كثيراً إلا في جزئيات بسيطة تفرضها السياسات والقوانين الدولية .

إن التحولات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط بما فيها من مهددات وتحديات كبيرة ومتنوعة تؤثر بشكل مباشر على مفهوم بناء الدولة في أوضاع محلية وإقليمية ودولية غيرة مستقرة على رأسها المشروع الجيوسياسي الإيراني الذي يشكل أهم واخطر عناصر عدم الاستقرار في الإقليم حيث نجد أن إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي ينص دستورها على تصدير الثورة من خلال أدوات أهمها الطائفية، حيث تعطي إيران لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة استنادا إلى مواد أصلية في الدستور وتُضفي على هذا التدخل شرعية سياسية وأخلاقية ادعاءاً، وهذا واضح من خلال الاستعانة بالأحزاب العراقية ذات التوجهات الطائفية الموالية لها لملء الفراغ الجيوسياسي في العراق، وفي سوريا عبر دعم النظام وفي لبنان عبر دعم حزب الله وفي اليمن عبر دعم الحوثيين وتمكينهم بالسلاح للسيطرة على مؤسسات الدولة وحتى في بعض دول افريقيا تحاول أن تتدخل بالبعد الديني والتمويل واستخدام الإعلام والتضليل والخداع .

> التحولات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على مفهوم الدولة محلياً وإقليماً ودولياً

إن المنطقة العربية لا زالت تعاني من عدم الاستقرار الداخلي وعناصر عدم الاستقرار الإقليمي والدولي ولهذا ستبقى دول الشرق الأوسط غير مستقرة وغير آمنة ما دامت الأوضاع بمجملها مرشحة لمزيد من التصعيد والعنف وهذه أهم معوقات بنـاء الدولة الحديثـة.

الطموحات الفضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة

بقلم:

سعادة اللواء الدكتور

خليفة محمد الرميثي

رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء

من أهم الأحداث التي شهدتها الإنسانية خلال القرن العشرين، وضع الإنسان قدمه على كوكب آخر غير الأرض. إذ تلا هذه الحادثة المهمة تطورات متسارعة في استكشاف الفضاء الخارجي غيرت وجه العالم للأبد. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تقنيات الفضاء جزءاً مهماً من الأمن الوطني والعالمي والاستقرار الدولي. وتكمن الأهمية ليس في الأهداف الوطنية على الصعيد الأمني فحسب، بل في حقيقة كون تشكيل الفضاء وتقنياته المحور الرئيس لعمل منظومة الاتصال والبنوك العالمية، فضلاً عن تأمين هذا الاقتصاد العالمي واستدامته.

الاستخدام العالمي للفضاء

لم تعد المنظمات الفضائية اليوم في معظمها مملوكة للحكومات، وإنما هنالك دور مهم للقطاع التجاري. كما لا توجد حدود تفصل بين الاستخدامات الفضائية للحكومات (العسكرية) والاستخدامات المدنية والتجارية، حيث إنها أصبحت متداخلة فيما بينها إلى حد كبير. ويظهر ذلك جلياً في الاتصالات العسكرية، حيث إن العديد من الجيوش تستخدم أقماراً تجارية في عملياتها، وذلك لعدم وجود فرق بين الأصول الفضائية الحكومية

القدرات الفضائية الأداة القانونية الوحيدة لمراقبة والاستطلاع البعيد لما وراء الحدود، خاصة للدول التي لا يساعدها الموقع الجغرافي

والتجارية. وعليه فقد أصبح قطاع الفضاء يحمل صبغة عالمية تعتمد على خدماته عديد من الدول، وأي خلل في أنظمة قمر صناعي لإحدى الدول له تبعات سلبية على دول غيرها.

الأمن الوطني والتطور الفضائي

وتلعب العديد من التطبيقات الفضائية مثل منصات الإطلاق والأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد دوراً أساسياً في الأمن الوطني للدول، حيث إن الاستراتيجيات الأمنية تأخذ عند وضعها بعين الاعتبار حماية الاقتصاد والبنية التحتية للدولة، وذلك من خلال الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية. إذ إن المقدرات الفضائية للدول تشكل دعماً أساسياً للأمن الوطني، وذلك لما توفره من معلومات لا تستطيع مصادر أخرى توفيرها، وبذلك تكون المعلومات أساسية لصاحب القرار الجيواستراتيجي.

وتوفر تكنولوجيا الفضاء اليوم قدرات اتصالات بصرية هائلة قادرة على كشف أي نوع من المخاطر التقليدية، وبذلك تكاد تكون القدرات الفضائية الأداة القانونية الوحيدة لمراقبة والاستطلاع البعيد لما وراء الحدود، خاصة للدول التي لا يساعدها الموقع الجغرافي، ما يمنح تلك الدول أهمية ثقل سياسي واقتصادي.

المشهد العالمي للقدرات الفضائية

أظهرت العديد من الدول منذ بداية الستينات اهتماماً خاصاً بالفضاء الخارجي، مدعومة بما تحققه الاستكشافات الفضائية من نجاحات على المستوى العلمي والعملي. واليوم تطور المجتمع الفضائي الدولي بشكل ملحوظ، ما شجع دول جديدة على السعي نحو امتلاك قدرات فضائية بعد أن كانت الدول المتطورة هي المتفردة بخبرات وتقنيات الفضاء.

وبفضل الوعي بتطبيقات الفضاء وانخفاض أسعار المنتجات الفضائية، أدركت العديد من الدول فوائد إدماج المقدرات الفضائية ضمن برامج النمو الوطني. ويعتبر هذا الأمر تطوراً مهماً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث يسعى عدد متزايد من الدول إلى دخول مجال تكنولوجيا الفضاء بغرض استغلال الفضاء خدمة لشعوبها ولدعم الاقتصاد الوطني.

النمو الاقتصادي لتقنيات الفضاء

تزداد تكنولوجيا الفضاء أهمية على مستوى العالم، خاصة في النواحي الأمنية والاقتصادية مدعومة من مشاريع فضائية ضخمة، حيث إن قطاع الفضاء يشكل جزءاً أساسياً من منظومة الاتصالات الفضائية البث التلفازي والملاحة والطقس. وعليه يشهد الاقتصاد الفضائي العالمي نمواً متصاعداً، حيث يزخر الفضاء بالكثير من التكنولوجيا التفاعلية مع سعي العديد من الدول إلى استغلال فوائد تكنولوجيا الفضاء، فضلاً عن مساهمة القطاعات الأكاديمية والتجارية ومستويات التعاون الكبير بين الدول.

البرنامج الفضائي الإماراتي

إن إنشاء وكالة الأمارات للفضاء وإعلان المشروع الإماراتي الطموح لاستكشاف المريخ يعبر عن طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق رؤية 2021، حيث ستصل فيه الدولة إلى اقتصاد مستدام ومتنوع مبني علي المعرفة والابتكار، الأمر الذي من شأنه تعزيز رفاهية شعب الإمارات ومكانة الدولة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة مقومات استثنائية تؤهلها للتحول إلى دولة فضائية متطورة، منها الموارد المالية والشراكات العالمية، إلى جانب الإرادة الشعبية اللازمة لإطلاق برنامج فضائي طموح. وعلى نفس القدر من الأهمية، تملك الحكومة طموحات ودوافع اجتماعية واقتصادية وجيواستراتيجية لدخول غمار الفضاء. وقد أثار الإعلان عن تشكيل وكالة الإمارات للفضاء تساؤلات حول الأسباب التي تدفع بهذه الدولة للاستثمار في استكشاف الفضاء؟ لكن في الواقع هناك الكثير من الأسباب الإيجابية التي تدفع هذا الشعب الطموح للتطلع نحو السماء واستشراف المستقبل.

وتبرز أهمية برنامج الفضاء في دولة الإمارات من الناحية الاقتصادية، حيث ترتبط التنمية التكنولوجية بالتنمية الاجتماعية. ولكنه تحد صعب، حيث يتساءل البعض عن الأسباب التي تدفع دولة مثل الإمارات العربية المتحدة لإنفاق مئات ملايين الدراهم على هذا البرنامج، إلا إن كانت تتلمس منه بعض الفوائد المهمة والأهداف الكبيرة التي من شأنها خدمة الوطن، وربما الارتقاء بمكانته. وفي الواقع، هناك العديد من المزايا المهمة والأهداف الكبيرة من هذا البرنامج، والتي قد يتجلى أبرزها في الارتقاء بمكانة الدولة إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ويمثل الموقع الاستراتيجي والجغرافي، دافعاً يوجه الدولة نحو الانضمام إلى مجتمع الفضاء. ويتيح البرنامج الفضائي للدولة فرصة الاستفادة من هذه المقومات الاستراتيجية للدولة.

إن قرار دولة الإمارات العربية المتحدة بإطلاق برنامج فضائي لا يخلو بالتأكيد من عنصر الفخر الوطني. الا إن الدولة في وضع جيد يمكنها من استغلال التوجهات الجديدة للمنافسة العالمية في مجال الفضاء، حيث يمكن للبرامج الفضائية أن توجه الأنظار نحو الدولة. وحتى في حال لم يعد البرنامج بعوائد اقتصادية ملموسة

> إنشاء وكالة الإمارات للفضاء وإعلان المشروع الإماراتي الطموح لاستكشاف المريخ يعبر عن طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق رؤية 2021

ومباشرة، فإنه سيكون مثالا على كيفية تقدم الدولة بسرعة في صناعة التكنولوجيا الفضائية .

وتجني الدول التي تسعى نحو برامج الفضاء وامتلاك وتشغيل أقمارها الصناعية المكاسب على المدى الطويل. وتلعب إمكانات الدول في التشغيل الناجح للأصول الفضائية كالأقمار الصناعية دوراً مهماً في إقناع المستثمرين المحتملين والأجانب بمستوى الأمان والاستقرار الذي تشهده تلك الدولة، وتتيح لها قدرات فضائية مستقلة.

السياسة والاستراتيجية الفضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تهدف السياسة الوطنية لقطاع الفضاء في الإمارات العربية المتحدة إلى بناء قطاع فضائي إماراتي قوي ومستدام، يدعم ويحمي المصالح الوطنية والقطاعات الحيوية. ويشمل ذلك ضمان مساهمة قطاع الفضاء

في النمو والتنويع الاقتصادي، إلى جانب تعزيز الكفاءات الإماراتية المتخصصة وتطوير القدرات العلمية والتقنية العالية، إضافة إلى ترسيخ ثقافة الابتكار والفخر الوطني، وإرساء دور دولة الإمارات ومكانتها إقليمياً وعالمياً.

أما على المستوى المحلي فتسعى السياسة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص والاستفادة من الشراكات الدولية في إطار الاتفاقات والقانون الدولي. أما في مجال المهمات الفضائية تهدف السياسة إلى زيادة المعرفة العلمية المتخصصة لتطوير القدرات المحلية والابتكارية. كما تشجع على تحقيق رؤية القيادة بأن تكون الدولة رائدة في مجال العلوم استعدادا للوصول لكوكب المريخ تزامنا مع مرور خمسين عاماً على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وسعيا لتنفيذ السياسة الوطنية لقطاع الفضاء، تقوم وكالة الإمارات للفضاء بوضع الإطار القانوني لتطبيق السياسة والاستراتيجية الفضائية المنبثقة عنها. وسيساهم هذا الإطار القانوني في تعزيز دور القطاع الفضائي في دعم وتطوير البرامج والمبادرات ذات الصلة بالأنشطة الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتوافق السياسة مع السياسات الأخرى في الدولة ورؤية الإمارات 2021، والسياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، كما أخذت السياسة بعين الاعتبار المعاهدات والقوانين الدولية، خاصة تلك التي دولة الإمارات طرفٌ فيها.

المريخ 2117

يحلم الإنسان منذ زمن طويل أن تطأ قدمه الكواكب الأخرى، وأعلنت دولة الإمارات مؤخراً عن مشروع لاستيطان المريخ خلال مئة عام مقبلة يحمل اسم "المريخ 2117"، لتقود بذلك الجهود الدولية لبناء أول مستوطنة على ذاك الكوكب، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمعاهد العلمية. إذ ستعمل الدولة على وضع خطة لتطوير الكوادر الوطنية القادرة على تحقيق الإنجازات العلمية التي من شأنها تسهيل وتمكين عملية نقل البشر إلى الكوكب الأحمر، بما يشمل تطوير برامج بحث علمي لتشجيع هذه الكوادر المتخصصة في علوم الفضاء. كما يتضمن البرنامج مسارات بحثية متوازية تتضمن استكشاف وسائل التنقل والسكن والطاقة والغذاء على الكوكب الأحمر كما يتضمن المشروع البحث في تطوير وسائل أسرع للوصول والعودة من الكوكب الأحمر خلال مدة أقصر من المدة الحالية.

وسيبدأ المشروع بفريق علمي إماراتي ويتوسع خلال الفترة القادمة لضم علماء وباحثين دوليين، وتنسيق جهود بحثية بشرية في مجال استكشاف واستيطان الكوكب الأحمر.

رؤية في الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات وألمانيا

إن العلاقات بين القارة الأوروبية والعالم العربي ليست حديثة العهد بل تعود إلى قرون غابرة من الزمن. حيث شهدت هذه العلاقات أحداثاً وتطورات كبيرة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية بين دول الجانبين مما جعل الثقافات في أوروبا والشرق الأوسط في تفاعل دائم عبر العصور، ثم جاءت ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية لتبدد المسافات بين الدول والشعوب وتزيد من حجم التفاعل والقدرة على التأثير، فقد فتحت حدود المجتمعات على بعضها بعضاً وحوّلت العالم بالفعل إلى قرية عالمية كونية. وبحكم التفاعل العالمي الصاعد مع ثورة الاتصالات والمعلوماتية المعاصرة بالإضافة إلى إطلاق حرية الأسواق بعيداً عن أنظمة الحمايات الجمركية والتدخلات الرسمية، فإن المتغيرات العالمية والأزمات الراهنة سياسية كانت أم اقتصادية أصبح لها انعكاسات مباشرة على المجتمعات العالمية المختلفة أينما كانت.

كلية الدفاع الوطني

بقلم:

سعادة

علي عبدالله الأحمد

سفير الدولة لدى جمهورية ألمانيا الإتحادية

الإمارات هي أكبر شريك تجاري لألمانيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ولعل أكبر مثال على ذلك هو النزاعات التي تشهدها منطقتنا العربية اليوم وما لها من آثار مباشرة على أمن واستقرار العالم عامة وأوروبا خاصة. حيث تعاني الكثير من الدول العربية الشقيقة من حروب وصراعات بالإضافة إلى تنامي خطر التطرف والإرهاب، وهو ما يمثل تهديداً لأمن دولة الإمارات العربية المتحدة واستقرارها وكذلك أمن منطقة الخليج والمنطقة العربية كلها. الأمر الذي يفرض على دول المنطقة مزيداً من التنسيق والتعاون البناء فيما بينها لمواجهة هذه التحديات لإيجاد حلول لأزمات المنطقة وتعزيز أسس الأمن والاستقرار فيها. في نفس الوقت، فإن العديد من الدول الأوروبية تأثرت بتداعيات أزمات الشرق الأوسط وتعرضت لتحديات كبيرة على أمنها واستقرار مجتمعاتها في الفترة الأخيرة من بينها فرنسا وبلجيكا وألمانيا. إن أزمة اللاجئين وتعرض أوروبا للإرهاب المتمثل بداعش وتوجه الكثير من الإرهابيين والمتطرفين من الشرق الأوسط إلى الدول الأوروبية أدى إلى إعادة صياغة الموقف الأوروبي لدورهم في الشرق الأوسط وإدراكهم بأن أمن أوروبا بات مرتبطاً بأمن منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك أمن الخليج.

إن هذه المعطيات تفتح آفاقاً جديدة لتعزيز التعاون بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية انطلاقا من خصوصية العلاقة بين البلدين وما تجمعهما من مصالح وسياسات مشتركة. فما هي المحاور التي ترسم

تعمل في الإمارات أكثر من 900 شركة ألمانية معظمها في أبوظبي ودبي

العلاقات الثنائية الإماراتية الألمانية وما هي آفاق تطوير هذه العلاقة بما يخدم تطلعات شعب الإمارات بالتقدم والتنمية والعيش الكريم؟

لا يُخفى على أي متابع لمسيرة تطور العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة أن يلاحظ متانة هذه العلاقات واهتمام الطرفين بالمحافظة على التعاون بينهما وتعزيزه بشكل مستمر بالشكل الذي يضمن مصلحة ومنفعة شعبي البلدين الصديقين. ويظهر مدى التعاون الاقتصادي والنشاط الاستثماري المتنامي بين ألمانيا والإمارات من خلال الاتفاقات الثنائية المبرمة بينهما والزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون من الجانبين على مختلف المستويات في السنوات الماضية، والتي كان آخرها زيارة المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، إلى الإمارات بتاريخ 2/5/2017 والتي ساهمت بلا شك في تعميق أواصر التعاون والصداقة.

وترتبط الإمارات بعلاقات دبلوماسية مع ألمانيا منذ عام 1972 تبعها علاقات اقتصادية قائمة على الثقة والتقدير المتبادل تكللت في توقيع الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية في عام 2004. اليوم الإمارات هي أكبر شريك تجاري لألمانيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 15 مليار دولار، ليشكل بذلك نسبة 50٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بين ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وحوالى 25٪ من إجمالي التبادل التجاري مع الدول العربية مجتمعة بقيمة 52 مليار يورو. ولا يدخل النفط في معادلة التبادل التجاري مع ألمانيا، لذا فإن هناك فرصاً جيدة لتطوير العلاقات التجارية في العديد من القطاعات.

وتعمل في الإمارات العربية المتحدة حالياً أكثر من 900 شركة ألمانية، وخاصة في دبي وأبو ظبي. والتي تساهم في اقتصاد الإمارات بخبرتها العريقة ومنتجاتها عالية الجودة تحت شعار "صنع في ألمانيا".

إن اللجنة الاقتصادية الإماراتية الألمانية المشتركة تجتمع بشكل دوري لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري كما أن المجلس الوطني الألماني السياحي والوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) ممثلان بأفرع في دبي، وهذا يعزز التجارة والسياحة بين ألمانيا ودولة الإمارات. وقد لعبت الحكومة الألمانية دوراً كبيراً وداعماً لإلغاء تأشيرة الشنغن لرعايا الإمارات في تمهيد غير مسبوق لزيادة حجم التبادل التجاري والثقافي بين البلدين مما عزز

المرحلة المقبلة ستشهد نمواً أكبر في العلاقات الثنائية ومزيداً من التقارب وعلى كافة المستويات

مكانة وقوة جواز السفر الإماراتي في العالم. وهناك حوالى 150 رحلة أسبوعية مباشرة بين الإمارات وألمانيا تساهم في تسهيل العلاقات التجارية ودعم السياحة المتبادلة، حيث زار 750 ألف سائح ألماني الإمارات في العام الماضي والعدد في تزايد مستمر بفضل توجيهات القيادة الرشيدة التي جعلت الدولة من أهم المقاصد السياحية العالمية في ظل مضاعفة الأنشطة الترفيهية الجادة والراقية وخاصة المهرجانات الثقافية والفنية على مدار العام.

وتمتد علاقات التعاون بين الإمارات وألمانيا إلى مجال التعليم والتدريب المهني والصحة والتبادل الثقافي وقد تم إبرام عدة مذكرات تفاهم بين البلدين في السنوات الماضية لتوطيد هذه العلاقات مثال عليها مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة فيلداو التقنية الألمانية للتعاون بين كليات التقنية العليا والكونسورتيوم الألماني، وأيضاً اتفاقية تعاون بين مجموعة شركات توازن ومعهد سيمسون الأكاديمي في مدينة زوهل الألمانية للتأهيل والتدريب في مجال تكنولوجيا التصنيع. كما تعد ألمانيا مقصداً مهماً لمواطني الدولة في مجال الرعاية الصحية، لما تتمتع به ألمانيا من تقدم كبير في مجال الخدمات الصحية والعلاجية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الإمارات مع ألمانيا في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة كونها دولة رائدة في هذا المجال من أجل تحقيق رؤية قيادة دولة الإمارات لمستقبل مستدام لمواطنيها يتيح لهم حياة كريمة ويحافظ في الوقت نفسه على حماية البيئة وتقليل انبعاثات الكربون وضمان عملية إمداد آمنة بالطاقة.

وأنا أرى أن المرحلة المقبلة ستشهد نمواً أكبر في العلاقات الثنائية الإماراتية الألمانية ومزيداً من التقارب على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية الثقافية خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تتطلب استجابة مشتركة وتعاوناً وثيقاً، سواء أكان الأمر يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف أم استقرار حدودنا أم إيواء اللاجئين أم التفاوض حول حلول سياسية للأزمات في سوريا وليبيا واليمن وفلسطين. تحتاج بلدان الشرق الأوسط وأوروبا إلى العمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق الإزدهار والتقدم لشعوبها بالإستناد إلى قيم مشتركة تدعم السلم والاستقرار في العالم. وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من العلاقة الاستراتيجية المتميزة بين الإمارات وألمانيا والأسس المشتركة التي تقوم عليها السياسة الخارجية في البلدين في إحلال

تمثل ألمانيا حليفاً استراتيجياً مهماً للإمارات والمستقبل سيشهد آفاقاً واعدة لتطوير أطر التعاون الثنائي وفي شتى المجالات

السلام والتنمية والتوجه نحو المستقبل بثقة ومسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

حيث تقوم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مجموعة من الثوابت للسياسة المتوازنة والمعتدلة والتي وضع نهجها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه. وتتمثل هذه الثوابت بالحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية، وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والميل إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرائق السلمية. وهو ما أكسب دولتنا الاحترام والتقدير في مختلف المحافل الدولية.

من جهتها خرجت ألمانيا بدروس تاريخية من كوارث حربين عالميتين ثم انقسامها إلى دولتين شرقية وغربية تلاه الوحدة في عام 1990، هي دروس رسمت معالم سياستها الخارجية نحو توظيف ما يسمى "بالقوة الناعمة" من أجل احتواء الأزمات واحترام الآخر وتوظيف المساعدات الإنسانية والتنموية في إعادة الإعمار ومساعدة الدول المنكوبة. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم تدخل ألمانيا أي حرب، وإنما اعتمدت على علاقاتها الخارجية

وعلى حسن التعامل مع الدول الأخرى في إدارة علاقاتها الدولية مما أكسبها سمعة متميزة بين الدول الأوروبية والعالمية. وقد أنفقت ألمانيا ما يزيد عن 23 مليار يورو على المساعدات التنموية عام 2016 بينما حققت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً كأكبر جهة مانحة دولياً للمساعدات الإنمائية نسبة إلى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي. إن هذه القواسم المشتركة تفتح مجالات كبيرة للتعاون في شؤون إعادة الإعمار والإغاثة وتقديم المعونة لمحتاجيها واستخدام القوة الناعمة لتحقيق قيم السلام والتعايش السلمي والتسامح التي تقوم عليها ثوابت هاتين الدولتين. إن مكافحة التطرف بجميع أشكاله ومحاربة أيديولوجيات الكراهية وحملات التخويف والتكفير وبذل الجهود في سبيل غرس وتعزيز قيم الوسطية والاعتدال والتعايش السلمي في المجتمعات متعددة الديانات هي بعض مجالات التعاون الممكنة بين البلدين، وخاصة أن المسؤولين الألمان أظهروا اهتماماً بالاستفادة من التجربة الإماراتية في توحيد الخطاب الديني في المساجد والتعاليم الإسلامية وقراءة القرآن ومفهوم الإسلام المعتدل وحقوق الإنسان في الإسلام.

وفي عام 2013 وقّعت الإمارات وألمانيا مذكرة تفاهم بعقد المشاورات السياسية الدورية من أجل تعزيز الحوار والتنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية. ومع تنامي الدور الألماني على الساحة السياسية العالمية، تزداد الحاجة لتوقيع شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين. حيث تتمتع ألمانيا باقتصاد قوي لم تنل منه الأزمات المالية والاقتصادية التي أصابت أوروبا بما في ذلك فرنسا، مما جعل ألمانيا تتبوأ الصدارة في قيادة الاتحاد الأوروبي وحماية المصالح الأوروبية. وبعد تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، ازداد ثقل ألمانيا كما ازدادت مسؤولياتها داخل الاتحاد، أي أن ألمانيا أصبحت مدخلاً إلى القرار الأوروبي ومعظم القرارات يمهّد لها في برلين. علاوة على ذلك، وضعت أزمة اللاجئين سوريا على جدول الأعمال الوطني لألمانيا، كما تلعب ألمانيا دور الوسيط في العديد من أزمات المنطقة مثل النزاع الليبي والأزمة اليمنية كما أنها جزء من قوات حفظ السلام في مناطق مختلفة بما فيها الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، يعد الاقتصاد الألماني أكثر الاقتصادات العالمية مرونة وأقوى اقتصاد أوروبي ورابع أقوى اقتصاد عالمي وخامس أقوى قوة شرائية في العالم وثالث أكبر قوة تصديرية. كما تعتبر ألمانيا المركز الرئيس لأهم الأبحاث العلمية وهي الدولة الأكثر فوزاً بجائزة نوبل في مجالات الفيزياء والكيمياء والأدوية والفلسفة وتعد بلد الإبداع والابتكار والجودة والتقدم التقني. وإن كنتُ لألخّص خصوصية الحضارة الألمانية في صفة واحدة تكمن وراء سيرة النجاح الألمانية لكنتُ اخترتُ الدقة المتناهية التي أشهدها يومياً في منتجاتهم ومواعيدهم وعملهم ووعودهم وانضباطهم واجتهادهم.

بناء على هذه المعطيات مجتمعة، تمثل جمهورية ألمانيا الإتحادية حليفاً استراتيجيا مهماً لدولة الإمارات ونحن على ثقة أن المستقبل سيشهد آفاقاً واعدة لتطوير أطر التعاون الثنائي القائمة في شتى المجالات والاستفادة من خبرات وتجارب الطرفين فيما يحقق الرخاء للشعبين الصديقين.

المنظومة العالمية على مفترق طرق

بقلم:

سعادة

عمر أحمد البيطار

مستشار وزير الدولة لشؤون الدفاع

لقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة اليوم دولة عصرية متقدمة سبقت زمانها وتخطت مكانها وعلى الرغم من صغر حجمها نسبيا إلا أنها حققت منجزات غير مسبوقة في زمن قياسي شهد لها القاصي والداني، وذلك بفضل الله الذي ألهَمَ قيادتها نعمة الحكمة والرؤية الصائبة والبصيرة الثاقبة فأدركت وواكبت كثيراً من العوامل والمتغيرات الدولية بكافة أشكالها واستطاعت التفاعل معها بكل إيجابية ومرونة. لقد قررت القيادة أن تجعل من الدولة نموذجا رائدا للدول الراغبة في التعاون البنّاء وتحدي مصاعب المستقبل باستباقها والاستعداد لمجابهتها بإرادة صلبة وصادقة ووفق أسس علمية وعملية، كما أدركت أهمية التعايش السلمي والتفاهم مع كافة الشعوب ووفق الأطر الأخلاقية والإنسانية والعمل على حل جميع الخلافات بالأدوات السلمية ضمن المنظومة الدولية دون أن تكون على حساب الآخرين، وسخرت كذلك كل جهودها وطاقاتها ومواردها من أجل تحقيق حياة كريمة لشعبها وساهمت أيضا في إسعاد العديد من أبناء الشعوب الأخرى الذين يعيشون ويعملون على أرضها، ولم تتخلف يوما عن مد يد العون للمحتاجين حول العالم، وناصرت القضايا المحقة فأصبحت محل احترام كافة الدول والشعوب وتبوأت مكانتها المتميزة في الساحة الدولية.

وفي عصر الثورة الرقمية والمعلوماتية غير المسبوقة والتطور التكنولوجي الهائل الحاصل في عالمنا اليوم بما في ذلك تطور جميع أنواع وسائل الاتصال والإعلام والنقل عبر الدول والقارات والاختلاط بين البشر والقوميات مما أفرز ثقافة كونية جديدة، وتأثر بذلك مفهوم سيادة الدول بشكل عميق ولكن دون أن يواكب هذه المتغيرات الوعي الكافي أو الإرادة الحاسمة لإجراء الترتيبات الملائمة والتفاهمات الضرورية في المنظومة الدولية لضمان الاستقرار العالمي والأمن الجماعي للمجتمع الدولي وفي سبيل تحقيق المصالح المشتركة، علما بأن كوكب الأرض أصبح بمثابة قرية عالمية كبرى مترابطة المصالح، وبات الاعتماد المتبادل بينها شاملاً وأصبح المجتمع الدولي والبشرية كافة تشابه أسرة دولية كبيرة تتأثر بالأحداث والمتغيرات التي تدور من حولها وفي أي بقعة من بقاع العالم. وبلا ريب فإن المجتمع البشري يكاد أن يتحد بمصيره بعد أن ذابت الكثير من الفواصل التقليدية، فمن الصعب أن يتمكن الأقوى

لو أردنا العيش معاً لا الموت معاً فإنه يتوجب علينا ان نحسن ونتسامح وهذا الامر يعتبر حيوياً للغاية لاستمرار الحياة البشرية على هذا الكوكب

والأكبر بعد اليوم من هزيمة إرادة الأصغر والأضعف مهما امتلك من أدوات نتيجة تداخل العوامل وذوبان الفواصل وتغير الحسابات وطبيعة الصراعات، فمن ظن أنه قد يؤذي غيره فإنه حتما سيؤذي نفسه، فلم تعد المعادلة الصفرية مجدية ولذلك لا ينبغي لأحد أن يلغي أحد.

خارطة طريق

في سياق الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي لا بد من استعراض الموقف العالمي والإقليمي والمحلي والأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل والمؤشرات الجيوستراتيجية في سياقها التاريخي لكي نتمكن من رسم خارطة طريق تقودنا إلى مستقبل أكثر أمانا وبأسلوب علمي وعقلاني وبقدر معقول من الوضوح والموضوعية، علنا نستبق المخاطر فنزيلها من دربنا ونتمكن من تحقيق طموحات شعوبنا وآمالها لنضمن حياة أفضل لأجيال المستقبل، ولهذا السبب يجب ألاَّ نُعوِّل على الأسلوب النمطي لتركيبة المجتمع البشري خلال القرن العشرين وذلك قبل دخول عوامل وأدوات عصرية ومتقدمة في مطلع القرن الحادي والعشرين والتي كان لها أعمق الأثر في هذه التركيبة وفي المفاهيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير خاصة مع التطور التكنولوجي ودخول الثورة الرقمية والمعلوماتية المهولة التي تم تحقيقها في العشرين عاما الماضية بما في ذلك تطور وسائل التواصل الاجتماعي والمواصلات، وحيث إن كوكب الأرض أصبح قرية عالمية إنما تفتقر إلى الكثير من الضوابط الملائمة لمواكبة المتغيرات ولضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة بعيدا عن الانفلات والفوضى. لقد أوجدت التكنولوجيا الحديثة واقعا جديدا من الصعب العودة عنه بعد أن أفرزت تركيبة مختلفة ومفاهيم جديدة في المجتمعات وبسرعة تكاد تفوق قدرتها على التأقلم مع الأنماط الجديدة للحياة، خاصة بعد أن أصبح التواصل الوثيق بين البشر واختلاطهم مكونا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية حتى في أدق التفاصيل.

وعلى الرغم من الحروب والنزاعات التي شهدتها مختلف مناطق العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مرورا بالحرب الباردة إلا أن ترابط المنظومة الدولية بقي صامدا ومستقرا نسبيا طوال ستين

عاما، ولكن في عصر الاندماج التكنولوجي الحديث يبدو بأن المنظومة الدولية تفتقر إلى إطار منظم لمواكبة المستجدات التي طرأت على تركيبة المجتمع الدولي، لذلك فهناك ضرورة ملحة للعمل على ترسيخ الاستقرار من خلال الاستفادة من التقارب والاندماج البشري بطرائق أكثر فاعلية، ولكن للأسف فإن النظام العالمي يشهد اليوم فترة شديدة الاضطراب وغير معلومة العواقب، وأصبحت الرؤية ضبابية والأفق مسدود حيال العديد من القضايا في ظل تأزم النزاعات في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط، وبين القوى الكبرى، ذلك أن الأحداث العالمية المتسارعة والصراعات الإقليمية المختلفة قد بدأت تخرج عن السيطرة، مما قد يقود المنظومة الدولية إلى المجهول، وما لم يتم تدارك الأمر من قبل المجتمع الدولي والتصرف بحكمة ووعي من خلال إدراك مخاطر الاستمرار بتأزم الأوضاع، والعمل على تنظيم انصهار المجتمع العالمي في بوتقة كبرى متحدة لمجابهة الأخطار المشتركة على كوكب الأرض وبالاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية المتطورة،

> في ضوء المتغيرات والأوضاع العالمية حاليا بات من الصعب ان تتنبأ بما هو قادم وأي مصير ينتظر العالم

ومن أجل إيجاد حضارة كونية وإنسانية راقية ومتعاونة على الخير، بدلا من أن يؤدي تصاعد هذه التوترات والنزاعات إلى مستوى صراع عالمي ينتهي بكارثة وخسارة الجميع.

عندما قامت كل من الحرب العالمية الأولى والثانية كان الصراع وقتها بين القوى الكبرى يهدف إلى بسط النفوذ والاستحواذ على أكبر قدر من الموارد علما بأنها كانت متوفرة بكثرة، ولكن حتما ستكون الحرب العالمية الثالثة أشد بأسا وضراوة حيث إن أنواع الأسلحة أصبحت أشد فتكا ناهيك عن أسلحة الدمار الشامل، علما بأن عدد سكان العالم قد تضاعف تقريبا وبدأت الكثير من الموارد بالنضوب واختلطت المجتمعات دون سابق تخطيط أو تنظيم. وفي ضوء المتغيرات والأوضاع العالمية حاليا بات من الصعب أن نتنبأ بما هو قادم وأي مصير ينتظر العالم، ولكن من المؤكد أن هناك نوعين أو صنفين من التحديات تواجهان المنظومة الدولية، صنف قد يوفر فرصة جيدة لتكاتف الجهود الدولية من حيث إن هناك أخطاراً مشتركة تهدد الحياة على كوكب الأرض وأبرزها الازدياد المضطرد لعدد سكان كوكب الأرض وتناقص الموارد والتردي البيئي والإيكولوجي والفقر، أما الصنف الآخر فهو بلا ريب مشتت للجهود ويتمثل بالصراع الأممي بين الدول والحضارات وفقا لتقديرات صموئيل هنتينجتون في كتابه "صراع الحضارات" فإن تفاقم الصراعات الإقليمية والمحلية قد ينتهي بحرب شاملة ومدمرة، وحيال ذلك كله فإما أن يتحد المجتمع الدولي ويسلك نهج التعاون لمجابهة الأخطار الجماعية وإما أن تتصاعد حدة الصراعات وتتشت الجهود وتنتهي بحرب عالمية ثالثة، علما

بأن ألبرت أينشتاين وهو العالم الفيزيائي المعروف أجاب عندما سئل كيف سيتم خوض الحرب العالمية الثالثة مشيرا بأنه لا يعرف كيف سيتم القتال في هذه الحرب، ولكنه متأكد بأن الحرب العالمية الرابعة سيتم خوضها بالحجارة والعصي"، أي أن الحضارة سترجع إلى نقطة البدء إن قامت حرب عالمية ثالثة.

منظومتان دوليتان

في النهاية أستطيع القول بأن هناك منظومتين دوليتين؛ الأولى تحمل شعلة الخير ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار مجموعة كبيرة من الدول الشقيقة والصديقة، وهي تسعى جاهدة في سبيل الاستقرار والسلام مدركة بأنهما ضرورتان من أجل التفرغ لمجابهة الأخطار المشتركة على كوكب الأرض وفي سبيل الدفع بالتنمية الاقتصادية المستدامة لصالح مستقبل وتقدم الإنسانية، ومؤمنة بأن الصراع حتما سيجعل الجميع خاسرين والاقتصاد الدولي سيتجه إلى مزيد من الانهيار ومزيد من الانحدار نحو المجهول، أما المنظومة الأخرى فهي آنانية وما زالت منشغلة بالصراع مع الآخرين آملة أن تحقق المزيد من النفوذ والسيطرة والمزيد من الاستحواذ على الموارد معتقدة أنها ستحقق مكاسب ولكنها في الواقع واهمة. ولهذا فقد آن الآوان أن تبادر الدول الراغبة في التعاون الحقيقي إلى نبذ الخلافات وتعميق الروابط وإجراء إصلاحات فاعلة في منظومة الأمم المتحدة من خلال جهودها المتضافرة في إطار الجمعية العمومية لوضع أسس الاتفاق حول توسيع ميثاق الأمم المتحدة وإدراج مبادئ جديدة تعمل على تلبية طموحات هذه الدول في تعميق الروابط فيما بينها وفق أسس صلبة وفاعلة والتعاون من أجل سلامة وصيانة كوكب الأرض بالإضافة إلى تحقيق المصالح الإنسانية والكسب المشترك، وفي هذا الإطار لا بد من مراجعة مبادئ وضوابط الاتصال والتواصل الإنساني وتداول المعلومات وفق المستجدات العصرية والتصدي لنزعات الهيمنة والإنعزالية، ومما لا شك فيه أن إرادة الخير ستتسع بقوة وبسرعة وحتما ستشمل بإذن الله جميع الأفرقاء في النهاية، ولكن لا بد أن يبدأ العمل على تحقيق هذا الهدف بالسرعة اللازمة.

ختاما، إن مقولة الفيلسوف المشهور برتراند راسل قبل موته عندما سئل عن وصيته للأجيال القادمة - بعد ألف عام مثلا - فما هي النصيحة التي يمكن أن يسديها، فأشار بأن هناك أمرين أحدهما عقلاني والآخر أخلاقي؛ أما العقلاني فيجب على الإنسان عندما يدرس أي مسألة أو عندما يتأمل أي فلسفة لا بد له أن يتحرى الوقائع والحقائق التي تعززها تلك الوقائع ولا يجب أن يترك نفسه مطلقا تتأثر بما يتمناه أو ما يعتقد بأنه قد يحمل آثارا اجتماعية مفيدة، ولهذا لا بد من النظر في الوقائع فقط، أما الجانب الأخلاقي فهو بسيط جدا ويتلخص بأن الحب حكمة والكراهية حمقاء، وفي هذا العالم الذي يترابط أكثر فأكثر وبشكل وثيق كل يوم علينا أن نتعلم التسامح مع بعضنا بعضاً وعلينا أن نتعلم التصالح مع حقيقة أن بعض الناس قد يقولون ما لا نحب، وبهذه الطريقة فقط نستطيع أن نحيا معا، ولو أردنا العيش معا لا الموت معا فإنه يتوجب علينا أن نحسن ونتسامح وهذا الأمر يعتبر حيويا للغاية لاستمرار الحياة البشرية على هذا الكوكب.

كلية الدفاع الوطني

التعليم .. وتحديات المستقبل

بقلم:

سعادة الأستاذ الدكتور

محمد عبدالله البيلي

مدير جامعة الإمارات

يجمع الباحثون في مجال استشراف المستقبل على أن حجر الزاوية لوضع أسس البناء الحضاري للمستقبل هو التعليم النوعي. من هذا المنطلق نجد أن التعليم والاهتمام به يمثل القاطرة التي تقود مجتمع الإمارات إلى تحقيق متطلبات واحتياجات مشروعات التنمية المستدامة، ومواصلة النهضة التي جعلت الإمارات تحتل المكانة العالمية التي استحقتها بجدارة. هذا الاهتمام ينعكس في الجهد الذي بذلته الدولة عبر السنوات لإعداد ثم تمكين الموارد البشرية الوطنية في كافة القطاعات الحيوية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بمستقبل الدولة.

ومما لاشك فيه إننا نعيش في عالم شديد التغير وإن وتيرة التطور متسارعة أيضاً، ولا شك أن التغيير الإيجابي الذي يراد إحداثه في المجتمع يبدأ من التعليم ومناهج التعليم في المراحل الدراسية كافة، حيث إن التعليم يُعد الوسيلة الأهم والأنجح للارتقاء بجودة الحياة وبناء المستقبل.

ومثلما واجهت الجامعات عند انطلاقتها تحديات النشأة والتكوين، واجتازتها، بكل اقتدار بفضل رؤية قيادتنا الرشيدة في الدولة، هي اليوم تواجه تحديات من نوع جديد، تتمثل بضرورة التطوير المستمر الذي يواكب المتغيرات والمستجدات العلمية المتسارعة والتكنولوجيا الحديثة،

على الجامعات الوطنية مسؤولية بالغة الأهمية تنبع من وظيفتها المتمثلة في صناعة الفكر وإنتاج المعرفة "

ويلبي أيضاً المتطلبات التي تحتاجها الدولة لصناعة المستقبل المشرق، وهذا التطوير لابد أن يأخذ بعين الاعتبار واقع الظروف الحياتية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، والخطط الوطنية الطموحة التي تهدف إلى تعزيز التنمية واستشراف المستقبل على أسس الخير والتسامح وإسعاد المجتمع.

مسؤولية

من هذا المنطلق فإن على الجامعات الوطنية مسؤولية بالغة الأهمية، تنبع من وظيفتها المتمثلة في صناعة الفكر وإنتاج المعرفة، وفي تنفيذ الرؤية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وفق رؤية قيادتنا الرشيدة للعام 2021، والتوجه الاستراتيجي للدولة نحو الريادة والابتكار في التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع على المستويين المحلي والدولي، والذي يتطلب الاستثمار في عقول إماراتية. إن دور الجامعات يتعدى مجرد رفد المجتمع بالخريجين في التخصصات الجامعية المختلفة، فالجامعات لها دور آخر يتمثل في جعل الخريجين رواداً للتغيير الإيجابي المنشود، وبإنتاج وتوطين المعرفة المبنية على منظومة من القيّم السامية، فجامعاتنا اليوم تضم نخبة من أصحاب الفكر والقدرات الوطنية، هذه النخبة قادرة - ومطالبة - بتقديم برامج علمية نوعية في مختلف المجالات والتخصصات وخاصة لمرحلتي الدراسات الجامعية والدراسات العليا، من أجل تطوير القدرات البحثية للكوادر الوطنية المؤهلة، استشرافا للمستقبل عبر شراكة استراتيجية فاعلة محليا ودولياً لتعزيز نشر المعرفة في المجتمع الإماراتي، وفق رؤية استراتيجية لدعم التنمية الوطنية المستدامة عبر التنافسية والابتكار في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

فالمرحلة المقبلة تتطلب تطوراً كبيراً في مسيرة التعليم بشكل عام في دولة الإمارات العربية المتحدة تتناسب مع طموحات قيادتنا الرشيدة، تطوراً يجعلنا لا نسعى لأن نتكيف مع المستجدات في عالم التعليم، بل أن نصنع هذه المستجدات ونقدمها للعالم، أن نأخذ زمام الريادة وذلك ببناء أجيال من النخبة والنابغين والعلماء والعباقرة قادرين على تحقيق إضافات نوعية

للمعرفة الإنسانية، من خلال العمل نحو ترسيخ مفاهيم التميز وبث روح المنافسة الإيجابية بين الطلبة وإتاحة الفرص لهم لممارسة اهتماماتهم العملية ومواهبهم المتعدده التي تضم التفكير والبحث العلمي، والعمل على بناء شخصية الطالب، لخلق جيل متفرد من المبدعين يحملون أهدافاً وطنية، ومؤهلين لمجابهة متطلبات المستقبل ومواكبة التعليم في العصر الحديث، جيل يشكل منظومة متكاملة لمفاهيم الإبداع والابتكار والريادة.

رؤية وطنية

ومن هذا المنطلق، فقد كان لزاما على مؤسسات التعليم تنفيذ الرؤية الوطنية نحو تعزيز الوحدة الوطنية عبر بوابة الأمن المجتمعي القائم على المعرفة لبناء أجيال المستقبل، وذلك للإسهام في الإنجازات العلمية والمعرفية، وقيام الجامعات بدورها الحضاري والإنساني إعلاء للمبادئ وإنجازاً لأهداف الوطن لخدمة الإنسان وإسعاده، واستكمالاً لمسيرة بناء الوطن، والحفاظ على مبادئه وقيمه الأصيلة والنبيلة التي تعزز من التسامح في ربوع الوطن الواحد،

> جامعة الإمارات شريكاً استراتيجياً فاعلاً لكافة الجهات والمؤسسات في الدولة

بما يحفظ مقدراته ومكتسباته.

وعليه فإن رؤية حكومتنا الرشيدة في إرساء دعائم الإرث الحضاري والمعرفي واستشراف المستقبل قد نجحت عندما جعلت التعليم غاية نبيلة لبناء الإنسان، وهدفاً أسمى لبناء الحضارة وإعمار الأرض، من خلال بناء أجيال رائدة ومتفرده تؤدي دورها الوطني في البناء والتمكين في المجتمع عبر التعليم العالي والبحث العلمي، وخلق منظومة علمية ومعرفية متميزة.

ونحن في جامعة الإمارات العربية المتحدة نركز على رؤية متطورة تُسهم بشكل فاعل في تشكيل مستقبل جامعة الإمارات، "جامعة المستقبل"، من خلال تطوير برامج علمية وتعليمية جديدة تعزز الابتكار كمنهج تعليمي وبحثي متكامل في مختلف المجالات والتخصصات والعلوم، عبر خارطة طريق وخطة طموحة نعمل عليها الآن، تواكب المرحلة وتستشرف المستقبل بما يعزز من مسيرة الجامعة ودورها الريادي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مبدأ التنافسية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بما يضمن تنفيذ رؤية قيادتنا الرشيدة لنكون في مصاف الدول المتقدمة عبر بوابة التعليم في المنطقة والعالم، وذلك مواكبة للتطورات العلمية في مختلف المجالات والتخصصات ذات الأولوية الوطنية والاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على المدى المنظور والبعيد من خلال نقل المعرفة وتطوير العلوم، وإعداد خريجين تتناسب إمكاناتهم ومهاراتهم ليس فقط مع متطلبات سوق العمل الذي يشهد تغيرات متسارعة، بل أيضاً من خلال تزويدهم بمهارات تمكنهم من مواصلة التعلّم والتطور، وبما يعزز الأمن الاستراتيجي والوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يُعد من ضمن أولوياتنا الوطنية في تحقيق التميز العلمي

المرحلة المقبلة تتطلب تطور كبير في مسيرة التعليم بشكل عام في الدولة تتناسب مع طموحات قيادتنا الرشيدة "

والأمن المجتمعي على مختلف الأصعدة والمستويات المحلية والإقليمية والدولية للعبور بسلام إلى المستقبل.

البحث العلمي

ونحن نعمل بجد لتطوير قدرات البحث العلمي والابتكار في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية التعليم الاستراتيجية 2021 للدولة، عبر دعم مراكز البحث العلمي، وتطوير براءات الاختراع في مختلف المجالات العلمية والتطبيقية ذات الصلة، لاستثمار الفرص ومواجهة تحديات المستقبل للمنافسة وبلوغ المركز الأول، ما يستدعي بالضرورة بذل كل الجهود الممكنة لإنجاز وتحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة، بالحرص على أن يكون التعليم والبحث العلمي في مقدمة أولويات النهضة الحضارية.

كما نؤكد أن جامعة الإمارات ستظل شريكا استراتيجيا فاعلا لكافة الجهات والمؤسسات في الدولة، وهي تحتضن نخبة من العلماء والمفكرين والباحثين في الفكر الإنساني لمختلف المجالات والتخصصات العلمية لمواكبة القضايا الراهنة التي تهم الوطن والمواطن، عن طريق البحث العلمي في مختلف مجالات وتخصصات العلوم والبرامج البحثية التي ينعكس أثرها على كافة القطاعات التقنية، وتظل مشاركتنا في مسيرة التنمية المستدامة لدولتنا واجباً وطنياً مقدساً، والمساهمة الفاعلة في البناء الحضاري أعظم رسالة وطنية تقدمها جامعة الإمارات كمنصة فكرية وعلمية وبحثية متقدمة، للدارسين والباحثين من أبناء الوطن والعالم بكل محبة وتسامح.

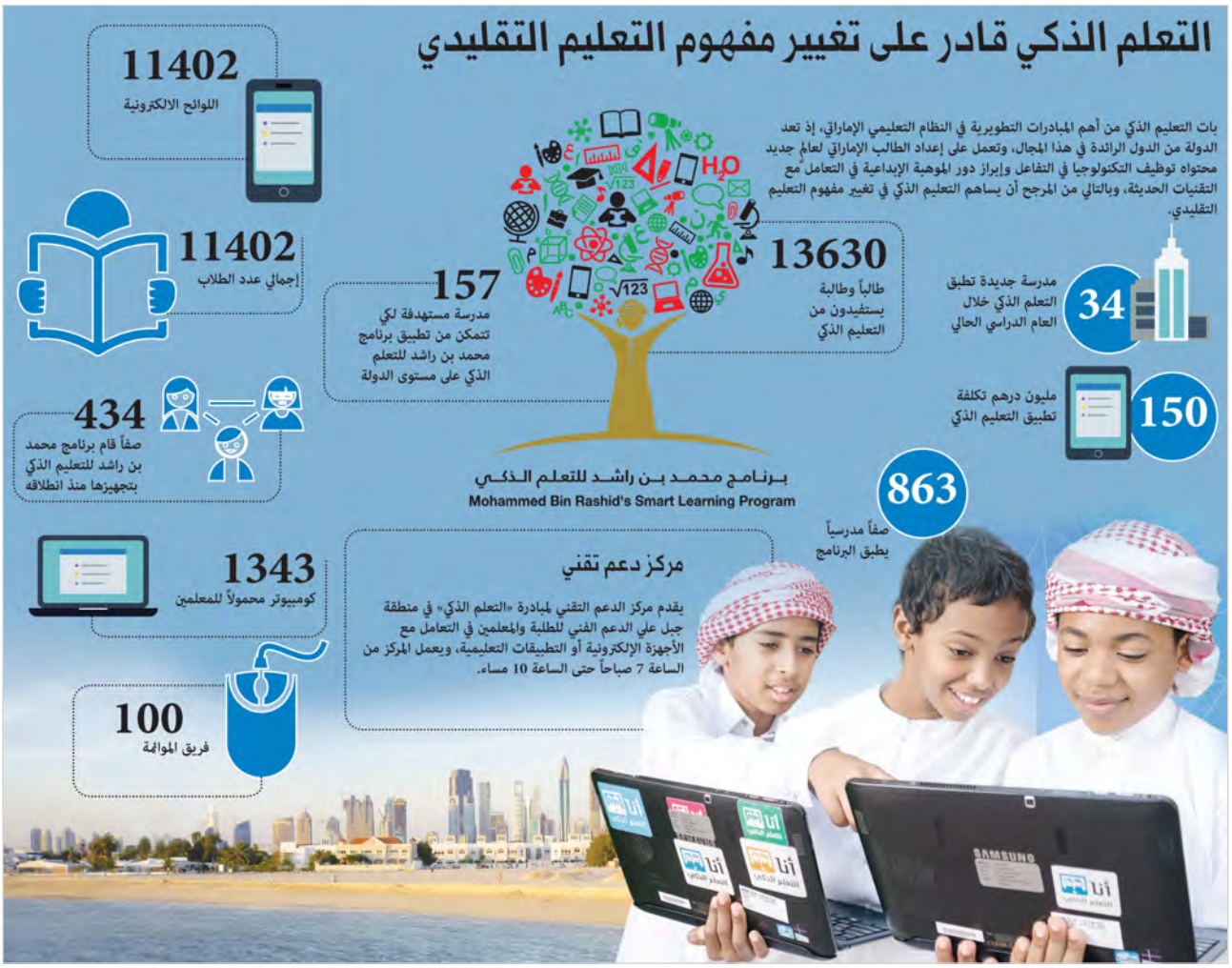

كلية الدفاع الوطني

التحديات والآفاق في القرن الـ21

بقلـم:

سعادة الدكتور

جمال محمد الحوسني

المدير العام للهيئة الوطنية

لإدارة الطوارئ والأزمات

والكوارث

لا نذيع سراً إذا قلنا إن القرن الحادي والعشرين وضع الإنسان والمجتمعات أمام تحديات وجودية لم يعهدها من قبل، فالتطور المذهل في ميادين العلوم والتكنولوجيا والاتصالات والابتكار والابداع ، علاوة على التحولات العميقة في النظام الدولي، قد أحدثت، على عتبة الألفية الثالثة، تغيرات جوهرية في حياتنا، وأخذت تطرح أسئلة غير مسبوقة لعل أبرزها يتصل بالأمن والاستقرار وكيفية حماية الأرواح والممتلكات.

الأكاذيب والشائعات المضللة من ادوات الحرب الحديثة التي دأب الإرهابيون على استعمالها للتشويش والتأثير نفسياً على الجمهور "

هكذا وجدت منظومة إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، في منطقتنا وخارجها، نفسها مطالبة بتطوير أدوات ومناهج جديدة، كي توفر الأمان للوطن والمواطن في عالم تحول إلى "قرية كونية" تعاني من أزمات صحية وبيئية وارتدادات جيوسياسية ناجمة عن عناصر عدة أهمها الإرهاب الدولي أخذ في توسيع رقعة اعتداءاته، وعن مخاطر سياسية عابرة للحدود.

السياسة وأزماتها

الأزمات الخطيرة التي عصفت بمنطقتنا العربية أخيراً أسفرت عن تغيرات عميقة في بعض الدول التي بقيت متماسكة، فيما زعزعت كيان دول أخرى بات مصيرها موضع تساؤل مع تحولها إلى مرتع للإرهاب وأرض خصبة للتطرف. واحتدم الصراع بين المصالح السياسية مما فتح الباب على تدخل دول في شؤون دول اخرى، ولا ننسى الأوضاع الاقتصادية المتوترة التي تركت آثارها الواضحة على قضايا البناء والتنمية ولاسيما بعد انخفاض سعر برميل النفط في العالم انخفاضاً لم يكن في الحسبان.

وجاءت "انتفاضات" الشعوب على الأنظمة في سوريا واليمن ومصر وتونس وليبيا، في سياق ما يسمى بـ "الربيع العربي"، لتفاقم الوضع سوءاً وتفضي إلى نتائج عكسية؛ إذ أدت تلك المواجهات

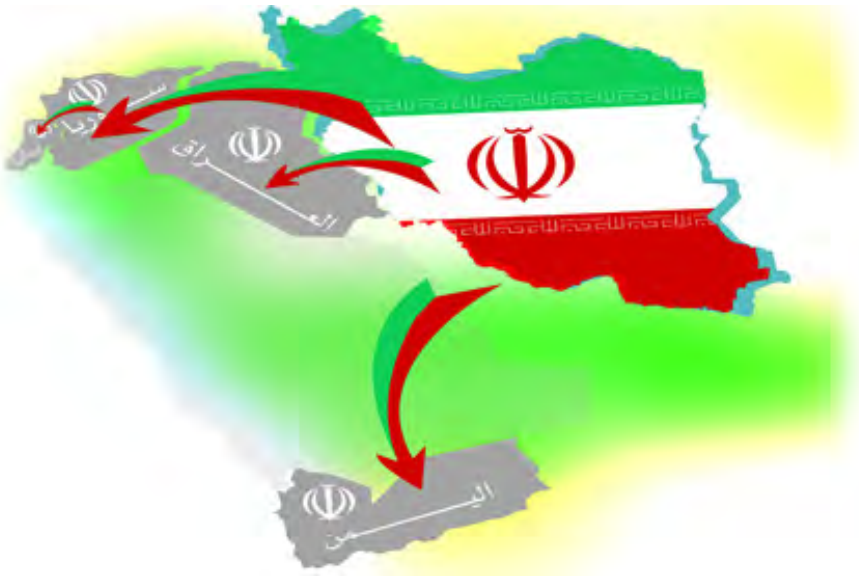

التقنيات الحديثة أعادت رسم خارطة عملية الاتصالات وغيرت في أدواتها وقدرتها على التأثير في الحكومات والأفراد، تغييراً جذرياً

إلى تدهور الأوضاع الأمنية وإيقاف عجلة التنمية في الدول المعنية، كما زادت من حدة التوتر في المنطقة العربية، وعانى الجميع، بمن فيهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، من ارتدادات تلك الموجة من الاضطرابات.

و النفوذ الذي تمارسه إيران في مناطق شتى من المنطقة العربية، ، جعل الوضع أكثر تعقيداً؛ فطهران تستطيع أن تتدخل ، عبر مجموعات تأتمر بأمرها، في هذا البلد او ذاك، لتؤجج التوتر الأمني أو تتلاعب بالبوصلة السياسية هناك حينما تشاء. ويؤدي الدور الهدام الذي تلعبه طهران من خلال دعم الإرهاب وإثارة النعرات الطائفية والنزاعات، إلى تهديد أمن الدول وإلحاق الأذى باقتصاداتها.

في المقابل، تفيض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالخير، وتقدم نموذجاً يحتذى من حيث الإدارة القادرة على تحقيق التنمية والاستقرار وتوفير الأمن والأمان لمواطنيها والمقيمين على أراضيها.

ومن الأهمية بمكان أن تقيم علاقات تعاون وثيقة فيما بينها وفق خطط استراتيجية، وعلى أساس منظومة مشتركة تضم الدول الصديقة والحليفة، وبما يضمن أمن دول المجلس ويساعدها على التصدي للتحديات التي قد تواجهها بحكم موقعها الجغرافي أو مكانتها الاقتصادية في هذا الزمن الصعب.

سموم الإرهاب.. الإلكترونية

بعض هذه المخاطر التي تهددنا تتصل بالإنترنت والإعلام الجديد. فالتقنيات الحديثة أعادت رسم خارطة عملية الاتصالات وغيرت في أدواتها وقدرتها على التأثير بالحكومات والأفراد، تغييراً جذرياً . لاشك أن للإعلام الجديد جوانب إيجابية. لكن هل يخفى وجهه السلبي على أحد، ولاسيما حين تستغله جماعات تسعى إلى الترويج للإرهاب؟ والأدهى أن هذه الجماعات الضالة تمرست في استغلال قنوات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بكل زخمها وطاقاتها كسلاح فتاك لبث سمومها والإيقاع بضحاياها. واللافت أن هناك أكثر من 1.2 مليار مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي كأداة للنشر والإعلام والتسويق وإن مستخدمي العالم الافتراضي في 22 دولة عربية يزيد عن 81.3 مليون مستخدم، مما يدل على أنها تتمتع بقوة تأثير لا يستهان بها.

وإمعاناً منهم في بث الفوضى لتأزيم الجو العام، يعمد الإرهابيون إلى شن حرب نفسية من خلال نشر معلومات وصور وأشرطة فيديو متقنة الإعداد لمشاهد إعدام وحشية نفذها الارهابيون وذلك بغرض إثارة الذعر وإضعاف الخصم. ومعروف أن الأكاذيب المضللة هما من أدوات الحرب الحديثة التي دأب الإرهابيون على استعمالها للتشويش والتأثير نفسياً على الجمهور، كما أن الشائعات السياسية قد تستخدم لإشعال فتيل نزاعات وبث الفرقة في دولة ما.

البيئة ..متى نحميها؟

ولئن كانت التحديات السياسية والتكنولوجية الآنفة الذكر ذات أنماط ووتائر متبلورة نلتمس معالمها تدريجيا ونرصد تطور مسارها عبر سنوات، فثمة تحديات من نوع آخر، تتمثل في التغيرات المناخية المتسارعة والمفاجئة التي قد تشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل البشرية، إذ تنذر بحدوث كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات وغيرها من الأخطار الطبيعية القادرة على إلحاق خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات. وهناك دراسات تؤكد وجود مؤشرات إلى أن المخاطر البيئية تتفاقم ما يعني أن السنوات المقبلة ستشهد المزيد من الكوارث المدمرة إذا بقي على الإنسان في أكثر من منطقة على تجاهله للخطوط البيئية الحمراء في نوع من اللامبالاة التي لا تختلف كثيراً عن الانتحار البطيء على المدى الطويل.

أما إذا استفاقت الحكومات والبشر من سباتهم واتُخذت تدابير كفيلة بحماية البيئة، سيكون هناك أمل بمستقبل افضل لأولادنا وأحفادنا. فهل يوحّد الجميع جهودهم قبل فوات الأوان ويبادروا إلى الحدّ من استعمال الملوثات المؤذية للغلاف الجوي، وسنّ القوانين الناظمة التي تعاقب على إيذاء البيئة، ورفع مستوى الوعي، والاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، والحرص على أن تكون المباني والمصانع وغيرها من المرافق الصغيرة والكبيرة.. صديقة للبيئة؟

معاً .. نتغلب على المخاطر

الإجابة على السؤال الأخير لا تقل صعوبة عن التكهن بإمكان التعاون بين الدول المختلفة للتغلب على التحديات السياسية والأمنية. غير أن بوسع المراقب أن يرى بعض الضوء في نهاية النفق؛ فمثلاً التعويل على الجوانب الإيجابية في الإعلام الجديد لتطوير سبل أكثر فاعلية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ليس أمراً مستحيلاً. والحق أن الإعلام الجديد، أضحى المصدر الرئيس للأخبار اليومية التي تردنا عبره بإيقاع سريع. وبراعة وسائط التواصل الاجتماعي المذهلة في الانتشار يجعلها أداة مفيدة في استقطاب كل شخص وتجنيده للعب دور في إدارة الأزمات، وخصوصاً أن المجتمع ككل هو عماد منظومة الإدارة الناجحة للطوارئ والازمات والكوارث وهو المستجيب الاول ضمن منظومة إدارة الطوارئ.

ولا ننسى أن الإلمام بالاتصالات الرقمية والإعلام الحديث يتيح للجهات الرسمية مقارعة المتطرفين والإرهابيين بنفس السلاح الذي يشهرونه ضد المجتمع والإنسان، ويمكّن الحكومات من الوصول بشكل سريع للجمهور لتفنيد الأكاذيب والشائعات، وذلك من خلال تقديم معلومات تتمتع بالمصداقية والسرعة والوضوح .

بيد أن النجاح في التصدي للمخاطر بأنواعها يبدأ بإقامة التحالفات ورصّ الصفوف للوقوف في وجهها وقفة رجل واحد. فلا مناص لهذه الدول إذا أرادت الانتصار حقاً من وضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل المصالح، و رسم خطط عمل وطنية منسجمة مع التوجهات الاستراتيجية لدول المنطقة، بغية الوقوف في وجه الخطر الداهم. لكن التعاون الوثيق هدف صعب المنال في ظل التجاذبات السياسية وتباين المصالح بين الأطراف المختلفة، وغياب دور الجامعة العربية المحوري لجهة التنسيق بينها. فهل تنسى هذه الدول ما يفرّقها كي تنجح معاً في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في منطقة مضطربة وعالم يغصّ بالمخاطر؟

من حق المرء أن يستبشر خيراً. لكن مَنْ يملك رفاهية التفاؤل بأن المزيد من الدول ستستشرف المستقبل بحكمة، وتولي البيئة الأهمية الاستراتيجية التي تستحقها، وترحب بالتحالفات مع قوى الخير لما فيه مصلحة الجميع، كما تفعل دولة الإمارات العربية المتحدة بحكمة واقتدار وتصميم؟!.

تأمين مواردنا المشتركة

بقلـم:

سعادة

رزان خليفة المبارك

الأمين العام لهيئة البيئة

أبوظبي

> يشكل أمن واستقرار المنطقة أولوية قصوى لدولة الإمارات العربية المتحدة، والدول المجاورة لها. كما أن الدور الدبلوماسي والتفاوض والعمل المشترك القائم حالياً، يشكل أساساً قوياً في تحقيق المصالح الحيوية المشتركة مثل مواجهة التطرف والإرهاب والأزمات الإنسانية.

من ناحية أخرى، تواجه المنطقة عدداً من التحديات والمخاطر التي لم يتطرق إليها العمل الإقليمي المشترك بشكلٍ كافٍ إلى الآن، وهي تتطلب تعاوناً فاعلاً لتحقيق المصالح الوطنية المشتركة. وتتمثل هذه المخاطر في القضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية الإقليمية، وآثار التغير المناخي على المنطقة. ويساهم النهوض بالعمل المشترك لمواجهة هذه التحديات في تعزيز سلامة الموارد المهمة والمشتركة، وضمان المحافظة على الخدمات التي توفرها لسكان ودول هذه المنطقة.

تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المشتركة

لا تعترف النظم الطبيعية والحياة البرية بالحدود الوطنية، وبالتالي فإن التعاون العابر للقطاعات والحدود يتيح الفرصة لإدارة مستدامة للموارد المشتركة. وكما هو الحال في معظم دول الخليج العربي، فقد انهارت الثروة السمكية الرئيسة في مياه دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت مستويات المخزون السمكي في مياه أبوظبي حاليا 10٪ من المستويات المسجلة في عام 1970، وحتى يتسنى لنا الوصول إلى مستويات مستدامة من صيد الأسماك

بنسبة 70٪ بحلول عام 2021، ستحتاج أبوظبي إلى تنفيذ تدابير صارمة في هذا الشأن، تتواكب مع اهتمام إقليمي لاعتماد حدود للصيد واهتمام متزايد لتنظيم التنمية الساحلية، وسياسات تحلية المياه، والآثار المتوقعة لتغير المناخ.

حماية الموائل الحرجة التي تحافظ على الموارد المشتركة

وبسبب التحركات الموسمية والدورية للحياة البرية (على اليابسة وفي البحر)، كثيرا ما تتقاسم الدول المتجاورة مسؤولية الإشراف على أنواع محددة من الكائنات، وتستفيد من التعاون بينها لحماية الموائل المهمة. وتشكل الشعاب المرجانية وأشجار القرم ومروج الأعشاب البحرية أمثلة على ثلاثة من هذه الموائل في البيئة البحرية.

لا يمكن الاستخفاف بحجم المخاطر المتعلقة بالمناخ، والحاجة إلى التعاون الإقليمي بشأنها

وتعتمد الأسماك والسلاحف وأبقار البحر على وجود موائل صحية في مياه الخليج. سيعود العمل المشترك لحماية هذه الموائل بالنفع على الدول المتجاورة وعلى إرثها البيئي.

مواءمة الأنظمة الرئيسة وتعزيز التنسيق حول تنفيذها

يزداد حجم النقل البحري للنفط والتجارة والسياحة بشكل دائم، حيث يقدر عدد السفن التي تدخل الخليج العربي سنويا بنحو 53 ألف سفينة. وفي حين تبرز هذه الحركة البحرية حال التنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة، إلا أنها تشكل خطراً متزايداً على البيئة البحرية. يسلط هذا الخطر الضوء على أهمية وضع قوانين ولوائح متسقة لتنظيم النقل البحري والموانئ وإنفاذها لمنع التلوث، وضمان السلامة البحرية، ومنع وقوع الحوادث الطارئة. ويؤدى ضعف الأنظمة الفاعلة أو إنفاذها أو الامتثال لها في مكان ما إلى زيادة المخاطر على المنطقة بأسرها.

النظر في الآثار التراكمية على البيئة المشتركة ومعالجتها

نظراً للظروف البيئية الفريدة، تعتمد منطقة الخليج العربي بشكل كبير على تحلية مياه البحر لتوفير المياه العذبة لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان والنمو الاقتصادي، إلا أن أنشطة التحلية هذه تؤثر على البيئة البحرية المحلية بسبب المياه المالحة الناتجة عن عملية تحلية المياه والتي يتم التخلص منها في البحر. وفي حين يتم التخفيف من الآثار البيئية لمحطات التحلية أو تعتبر هذه الآثار مقبولة على المستوى المحلي، فإن النمذجة الحديثة لمنطقة الخليج بدأت تسلط الضوء على موضوع مهم ومشترك بين دول المنطقة، حيث إنه من المتوقع أن تؤثر محطات التحلية الحالية والمخطط لها بشكل كبير على متوسط ودرجات الحرارة القصوى (والملوحة) في جميع أنحاء الخليج العربي بحلول عام 2050 ، وذلك بما يتجاوز التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ. كما تتضمن النتائج المحتملة خسارة نسبة كبيرة من المخزون السمكي في الخليج العربي بحلول عام 2050، إذ إن الأسماك ستسعى إلى الحصول على مياه أكثر برودة أو سيؤدي ذلك إلى نفوقها. وقد تتمثل النتائج الأخرى في ارتفاع تكلفة تحلية المياه، وزيادة الاحتياجات من الطاقة، مما يعني زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لذلك، هناك حاجة ماسة لتعزيز التعاون الإقليمي المشترك في هذا الشأن، للتخلص من تصريف المياه المالحة في البحر بشكل تام، لضمان استدامة الموارد البحرية والتخفيف من هذه المخاطر.

التقليل من آثار التلوث العابر للحدود على الدول المتجاورة

إن تلوث الهواء، سواء أكان من مصادر طبيعية أم نتيجة للأنشطة البشرية، لا يعترف بالحدود السياسية والجغرافية بين الدول. ويمكن أن تنتقل ملوثات الهواء

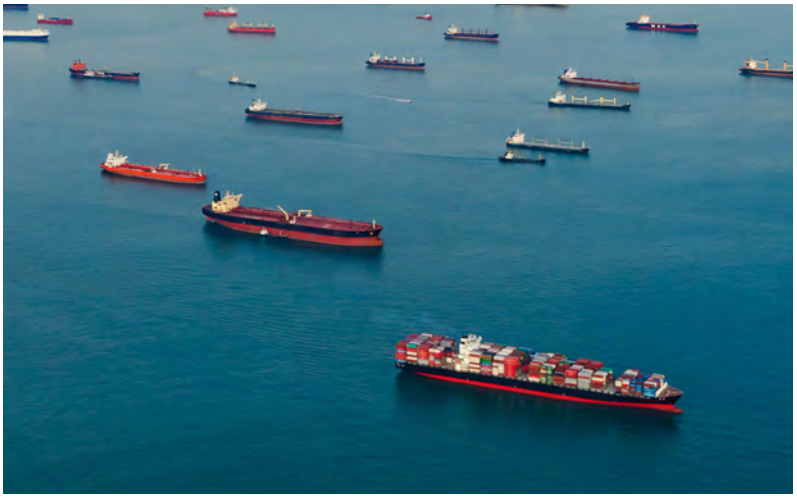

لآلاف الكيلومترات في الغلاف الجوي. يعني ذلك أن ملوثات الهواء التي تنشأ في بلد ما قد تساهم أو تؤدي إلى تدهور جودة الهواء في الدول الأخرى المجاورة. وتتجاوز مستويات تلوث الهواء في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك إيران والعراق ومصر الحدود القصوى التي حددتها لوائح منظمة الصحة العالمية لجودة الهواء. ويتيح تعزيز الفهم الإقليمي لتلوث الهواء، خصوصاً الناجم عن الأنشطة البشرية وكيفية تأثيره على السكان (محليا أو خارجيا)، فرصة للعمل المشترك، لإدارة آثاره والتخفيف من حدتها.

التعاون في معالجة التحديات الإقليمية المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ

هناك كتابات كثيرة عن تغير المناخ العالمي، إلا أن فهم الآثار المحددة للتغير المناخي في المنطقة لا زال في بدايته. ومع ذلك، لا يمكن الاستخفاف بحجم المخاطر المتعلقة بالمناخ، والحاجة إلى التعاون الإقليمي بشأنها. مثال على ذلك، تقدر منظمة الصحة العالمية أن 12.6 مليون شخص يموتون كل عام بسبب عوامل الخطر البيئية مثل التلوث، والأحوال المناخية القاسية، أو الأمراض المتعلقة بالمناخ. ومن المتوقع أن يتسبب تغير المناخ بين عامي 2030 و2050 في حدوث 250 ألف حالة وفاة إضافية سنويا في جميع أنحاء العالم. أما في منطقة الخليج العربي، فإن درجة الحرارة الشديدة، وسوء جودة الهواء المحيط، والأمن الغذائي والمائي، والعدوى المنقولة عن طريق البعوض والحشرات، وتزايد المشكـــلات الصحية، كلها تمثل مخاطر يمكن أن تتأثر بتغير المناخ، وهي جميعها عوامل موجودة ومنتشرة بالفعل. ختاماً، أود الإشارة إلى أن هناك العديد من النجاحات المتعلقة بالتعاون الإقليمي التي تدعو إلى التفاؤل. أما الأمثلة الوارد ذكرها هنا، فهي لتسليط الضوء على مجالات التعاون المستقبلية. في عالم يزداد ترابطه كل يوم، حيث يؤثر ما نقوم به على الدول المجاورة، ويؤثر ما تقوم به هذه الدول علينا وعلى بيئتنا. إن اتخاذ تدابير بيئية مشتركة سيحد من الأخطار المتزايدة على الاستدامة البيئية الإقليمية وآثار التغير المناخي التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. فلنغتنم الفرصة لكي نقوم معاً بدور قيادي في تأمين مواردنا المشتركة للمستقبل.

كلية الدفاع الوطني

الوطن يبنى بسواعد الشباب والإمارات نموذجٌ في استثمار طاقاتهم

بقلم:

سعادة الدكتور

عبد الرحمن العور

مدير عام الهيئة الإتحادية للموارد البشرية الحكومية

قبل الكتابة لمجلة الدفاع الوطني، توقفت كثيراً عند اختيار الموضوع المناسب، الذي قد يشكل إضافة نوعية لهذه المجلة العريقة الجادة في طروحاتها، حتى قررت أن يكون جيل الشباب أو ما يسمى بجيل الألفية هو محور الاهتمام والتركيز.

وفي الحقيقة إن اختيار موضوع الشباب لم يأت جزافاً، بل ما دفعني إلى ذلك أسباب عدة أهمها: تجربة الإمارات المتفردة في الاهتمام بشبابها على مختلف المستويات والصعد كأنموذج عالمي يحتذى، وقلة الدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا الشأن، ونظراً لحداثة الموضوع، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه الشباب في رسم خريطة التنمية الشاملة المستدامة، وتشكيل اقتصادات الدول.

وفي هذا المقام وعند الحديث عن الشباب نود الإشارة إلى جهود قيادتنا الرشيدة ومساعيها الحثيثة لتنشئة جيل قادر على حمل رسالة الوطن، وتحقيق رؤاه وتطلعاته وتنافسيته، وصولاً للريادة العالمية، وهو الأمر الذي بدأ وتجذر منذ عهد المغفور له بإذن الله تعالي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، واستمر بفضل الله ومن ثم جهود القيادة الرشيدة للدولة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وأخوه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، وأخوهما صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إن المتتبع لحراك الإمارات، وأحدث مبادراتها المبتكرة ومشروعاتها الاستراتيجية على مدى 45 عاماً، يلحظ أنها أكثر ما تستهدف فئة الشباب، لجهة التأهيل والتعليم والتدريب والتطوير، وتعول عليهم في تنفيذ هذه المشروعات والمبادرات التي تستشرف المستقبل، وتحقق رؤية الإمارات، وتطلعات قيادتها الرشيدة، وطموحات شعبها في السعادة والرخاء والرفاه.

دولة الإمارات تتصدر المشهد عالمياً في تسليط الدور على قضايا الشباب ومنحهم أولوية واهتماماً كبيرين

أهمية

إن قضية الشباب تحتل أهمية بالغة للحكومات والمؤسسات واقتصادات الدول بشكل عام، فهم العنصر المحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، والاستثمار فيهم يعد أحد أهم الاستثمارات التي تواكب التحديات وتحقق الريادة والتنافسية، وعليه لا بد من تعزيز فرص العمل والتعلم المستمر لهم، وتبني مشاريعهم وأفكارهم، وتحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والمهنية.

وعند الحديث عن الجانب المهني للشباب وطموحاتهم وتوجهاتهم الوظيفية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتصدر المشهد عالمياً، في تسليط الضوء على قضايا الشباب، ومنحهم أولوية واهتماماً كبيرين، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بقدراتهم وإمكاناتهم، فشباب الإمارات يشكلون محور اهتمام القيادة الرشيدة برأس المال البشري.

وتجلى هذا الاهتمام بشباب الإمارات بأوجه عدة منها: حضورهم اللافت في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتوليهم المناصب السيادية والقيادية الحيوية، وتعيين وزيرة للشباب تعد أصغر وزيرة في العالم، وتشكيل عشرات المجالس الشبابية في مختلف إمارات ومؤسسات الدولة.

مبادرات

والشاهد في القول مبادرة «مئوية الإمارات 2071» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» في مارس العام 2017، وتشكل خريطةً للعمل، ورؤية لأجيال المستقبل على مدى خمسة عقود مقبلة، حيث تسعى بالدرجة الأولى إلى الاستثمار في شباب الوطن، وتستند إلى أربعة محاور هي: التعليم والاقتصاد، والتطوير الحكومي والتماسك المجتمعي.

وعلى مستوى الحكومة الاتحادية، فإن

استراتيجية الموارد البشرية بدورتها الثالثة (2017 – 2021) تولي جيل الشباب أهمية قصوى، ضمن مبادراتها ومشروعاتها الحيوية، ومن بين تلك المشروعات مجلة «صدى الموارد البشرية» المتخصصة، التي تصدرها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بشكل نصف سنوي بالشراكة مع أهم بيوت الخبرة في مجال الموارد البشرية على مستوى العالم.

وتشكل مجلة صدى الموارد البشرية أحد المراجع المهمة للباحثين عن قضايا الشباب، ومزايا هذا الجيل وتطلعاته وطموحاته المهنية، فقد نشرت دراسات وأبحاث متخصصة، ومقارنات بين الأجيال المختلفة في مكان العمل، بالشراكة مع شركة «جالوب» العالمية وجامعة «موناش» الاسترالية.

نتائج

وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج عدة بخصوص هذا الجيل، قد لا يتسع المجال لذكرها كاملة، ولكن يمكن العودة لها عبر موقع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية الإلكتروني www.fahr.gov.ae، أو من خلال مجلة صدى الموارد البشرية بنسختيها الورقية والإلكترونية، ومن هذه النتائج:

أولا: جيل الشباب سيشكل 75% من قوة العمل العالمية بحلول العام 2025، وعلى المؤسسات معرفة كيفية الاستثمار بهذه الفئة من الموظفين، الباحثين عن التعزيز والدعم وفرص التطور المستمر.

ثانياً: إن جيل الشباب يتميز بمهارات عالية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا، ووسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: 81% من الشباب يتطلعون إلى المرونة في ساعات العمل، و70% منهم يحتاجون إلى وقت فراغ شخصي أثناء العمل.

رابعاً: جيل الشباب يفضل التعامل مع المدراء الذين يسعون لتمكينهم وتدريبهم، ويقدرونهم كأشخاص وموظفين، ويفضل التواصل من خلال الوسائل الحديثة، حيث يصل 85% منهم إلى الإنترنت عبر هواتفهم الذكية.

خامساً: حوالى 60% من الشباب يولون أهمية قصوى لفرص التعلم والنمو، ويرون أن التوازن بين الحياة والعمل أمر مهم.

> تطوير مهارات الشباب المهنية واستثمارها يتطلب خلق نوع من التقارب بين الأجيال المختلفة

وتعطي هذه المؤشرات لمحة سريعة عن بعض سمات جيل الشباب، واهتماماتهم في المجال المهني، وهو الأمر الذي يستوجب من الحكومات والمؤسسات وقياداتها تسريع وتيرة تحديث الأنظمة والتشريعات التي تواكب هذه الطموحات المهنية، والمتغيرات المتسارعة محلياً وعالمياً.

مؤتمر

وفي هذا الصدد كان للهيئة شرف السبق وتسليط الضوء على هذه القضية محلياً وإقليميا وعالمياً، حيث ارتأت أن يكون عنوان مؤتمر الموارد البشرية الدولي السابع، والذي تعقده بشكل سنوي «الشباب وصياغة مستقبل رأس المال البشري».

وقد حقق مؤتمر الهيئة الدولي نجاحاً وتفاعلاً كبيرين على مدى يومين في إبريل 2017، بمشاركة قرابة 500 خبير ومختص من الإمارات والمنطقة والعالم، إذ اجتمعوا للاطلاع على وتبادل أفضل الخبرات والتجارب والممارسات المحلية والعالمية المتبعة بشأن رعاية الشباب وتلبية احتياجاتهم المهنية، والوقوف على سماتهم وسبل استثمار طاقاتهم الإبداعية الخلاقة على أكمل وجه.

وخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات أبرزها: ضرورة إيلاء المؤسسات جيل الشباب أهمية كبيرة، لجهة الجذب والاستقطاب والدعم والتحفيز والتطوير، والمحافظة عليهم واستثمار طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية إلى أقصى حد ممكن، وتلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم المهنية.

كما دعا المؤتمر المؤسسات وقادة الأعمال إلى توفير بيئة عمل جاذبةٍ للشباب، ووسائل تقنية تساعدهم في أداء مهامهم على أكمل وجه، وكذلك إلى تطوير سياسات ومبادرات وأساليب وأدوات إدارة رأس المال البشري، ومراعاة الاختلاف بين الأجيال في أنماط التفكير والعمل والقدرات وآليات العمل.

ومن القضايا المهمة التي تخدم التوجهات الحكومية نحو دعم الشباب وتعزيز دورهم: (تبني وتطبيق برامج تدريبية مبتكرة تراعي احتياجات الأجيال، وتستشرف المستقبل، وتساعد في خلق التطور المهني والتعلم النوعي المطلوب للموظفين، وخلق مرونة في العمل، والاهتمام بصحة الموظفين النفسية والجسدية، والحفاظ على سعادتهم، وخلق بيئة عمل محفزة وإيجابية، وإشراك الشباب في اتخاذ القرار، والحفاظ على رفاهيتهم، والتركيز على تطوير المهارات الاجتماعية للموظفين الشباب بشكل خاص واليافعين عموماً، نظراً لأهميتها في صقل شخصياتهم، وتأثيرها على قدراتهم المهنية).

وفي الختام نقول إن تطوير مهارات الشباب المهنية، واستثمارها بشكل كامل، يتطلب العمل على أتمتة الأنظمة، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مجالات العمل المختلفة، وإنشاء مختبرات للابتكار في المؤسسات، تولد الأفكار الإبداعية المبتكرة، وكذلك تطوير البرامج والمبادرات التحفيزية، وخلق نوع من التقارب بين الأجيال المختلفة.

«التربية الأخلاقية».. نحو أمن فكري يجتث التطرف والعنف

بقلم:

سعادة

منصور إبراهيم المنصوري

مدير عام المجلس الوطني للإعلام

في عالم يشهد حالة غير مسبوقة من انتشار التيارات الفكرية المتناقضة والمتضادة، التي تصل إلى حد التطرف والعنف وإرهاب المجتمعات، لم يعد الفكر رفاهية مقتصرة على النخبة المثقفة من أدباء ومفكرين، بل بات أسلوب حياة له انعكاساته وتأثيراته المباشرة على مستقبل المجتمعات واستمرارها، ليصبح الترابط بين الأمن والفكر ترابطاً عضوياً، فمن دون فكر معتدل قائم على قبول الآخر واحترامه لا يمكن أن يشيع الأمن والأمان في أي دولة أو مجتمع مهما كبر أو صغر.

التربية الأخلاقية التي تكون على مفاهيم الخير والمساواة والتسامح تعتبر خطاً دفاعياً فكرياً لمواجهة الأفكار الشاذة

ومن هذا المنطلق، فإن الأمن الفكري يعتبر عنصراً رئيساً من عناصر تحصين المجتمعات وخاصة فئة الشباب الأكثر تأثراً وتعرضاً للاستهداف الفكري، وللوصول إلى أمن فكري، لا بد من قاعدة صلبة يبنى عليها التكوين الفكري وكيفية الحكم على الأمور والقدرة على التفريق بين الخطأ والصواب، ومن هنا جاء الاهتمام بالتربية الأخلاقية، الموجهة بشكل خاص للطلبة في سنوات عمرهم الأولى، لما لهذا الأمر من دور في توجيه أبنائنا نحو التفكير العقلاني، وترسيخ قيم التسامح والعيش المشترك وقبول الآخر، ورفض أية أفكار إقصائية متطرفة، لا تؤمن بلغة الحوار والنقاش الموضوعي الحضاري.

إن التربية الأخلاقية التي تقوم على مفاهيم الخير والمساواة والتسامح ورفض التمييز العنصري، تعتبر خطاً دفاعياً فكرياً في مواجهة الأفكار الشاذة القائمة على العنف والتطرف، ورفض الاعتراف بأن الحياة تستوعب أكثر من فكر وإن الاختلاف هو سُنَّة الكون.

واليوم وعالمنا يشهد أكثر من أي وقت مضى ظهوراً لتيارات فكرية مشوّهة، تجنح بعيداً عن منظومة القيم والأخلاق التي نشأت عليها مجتمعاتنا، بات من الواجب أن تولي كافة الدول مناهج «التربية الأخلاقية» أهمية قصوى، فهي الجدار الذي تتحطم عليه الأفكار الظلامية التي لم ولن تنتج إلا الدمار والخراب، بسبب انحرافها بالإنسان عن فطرته السوية التي أساسها السماحة ومحبة الخير ونبذ الشر، فكلما كانت المجتمعات متشبثة بقيمها الأخلاقية، تمكنت من التعايش مع الحضارات المختلفة وتبادلت معها الثقافات والمعارف.

ودولة الإمارات - برؤية قيادتها الاستشرافية، وإيمانها بأن الإنسان هو العنصر الرئيس في التنمية والتقدم والازدهار، عملت على إدراج مادة «التربية الأخلاقية» ضمن المناهج الدراسية، في تأكيد واضح منها للدور الكبير للأخلاق في إعداد النشئ وتربيتهم على القيم والمثل العليا التي تشكل المخزون الحضاري والوسيلة المثلى لمواصلة نهضة دولة الإمارات.

ويشير العديد من الدراسات العلمية ومنها نظرية ماسيلو أو «هرم ماسيلو للاحتياجات الإنسانية»، إلى أن القيم والمبادئ المرتبطة بتحقيق الذات وتقدير الآخرين تأتي ضمن الاحتياجات الخمسة الأساسية للإنسان، فمن خلال شعوره بالتقدير من قبل الآخرين يتولد لديه شعور بالأمان وبالقدرة على الإنجاز والعمل، فيما يؤدي تحقيق الذات إلى الانطلاق نحو الإبداع والابتكار، وهذه الأولويات الإنسانية مرتبطة بشكل وثيق بمبادئ التربية الأخلاقية التي ترسخ مفاهيم احترام الآخرين وتقديرهم.

وقد تميزت دولة الإمارات في هذا المجال، من خلال وعي قيادتها وإيمانها بأهمية توفير كافة جوانب التقدير والتحفيز التي تعزز من القيم النبيلة وترسخها في وجدان المجتمع الإماراتي، وهذا ما يلاحظه الجميع في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث شكلت القيادة نموذجاً وقدوة يحتذى بها من قِبَل مختلف فئات المجتمع.

الرؤية الاستراتيجية

وهنا أشير إلى الرؤية الاستراتيجية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي أطلق مبادرة «التربية الأخلاقية»، حيث تؤكد رؤية سموه أن الأخلاق والقيم والمبادئ السامية عوامل رئيسة في مواصلة التطور والتقدم، وبناء الإنسان الواعي والقادر على المساهمة في مسيرة الدولة ونهضتها، وأذكر هنا قول سموه: «دولة الإمارات تتميز بهويتها الثقافية وقيمها الأخلاقية الأصيلة، المرتكزة على موروث القيم النابع من تعاليم الدين الحنيف، وتقاليد الآباء والأجداد التي تعلي من قيم التسامح والاحترام والتعاون، وحب الخير والانتماء والبذل والتضحية، والعطاء اللامحدود للوطن».

ولطالما كانت قيادتنا تركز على المفاهيم الأخلاقية كعامل منعة وقوة للمجتمع، لذلك فهي تحرص على ترسيخ وتعزيز المبادئ السامية من خلال مبادراتها الدائمة لتكريم وتقدير الأعمال والمشاريع التي تعزز قيم البذل والعطاء والتسامح، لأن القيادة مؤمنة بأن تكريم هذه الأعمال يشكل أداة حقيقية لغرس وتعزيز هذه القيم في المجتمع، من خلال القدوة (النموذج) التي تسهم في بناء مجتمع مترابط حيوي قادر على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص.

> مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون التي رسختها قيادتنا الرشيدة في المجتمع الإماراتي كانت من العوامل الرئيسة لتأمين المجتمع واستقراره وترابطه

إن مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون التي رسختها قيادتنا الحكيمة في المجتمع الإماراتي، كانت من العوامل الرئيسة لتأمين المجتمع واستقراره وترابطه، وهذا بالضرورة انعكس إيجاباً على الأمن الفكري، فالشخص الذي يشعر بأنه ينتمي لمجتمع ذي قيم أخلاقية يكون من الصعب جداً اختراقه فكرياً والتغيير في ثوابته وقيمه، لكونه محصناً بمنظومة قيمية صلبة، معززة بمبادئ الحكم الرشيد التي ترى في تقدير واحترام الفرد والمجتمع أولوية ونهجاً راسخاً.

فمبادرة «التربية الأخلاقية» التي ترسخ بمضامينها ومفاهيمها قيم التسامح والتعاون والبذل والعطاء، تأتي انعكاساً لرؤية حكيمة تؤكد مكانة القيم في تعزيز مسيرة تطور المجتمع الإماراتي، وبناء الإنسان، وإعداد أجيال مثقفة واعية متمسكة بالقيم الأصيلة، تتمتع بأعلى قدر من الانتماء لوطنها ومجتمعها، قادرة على العمل بجد وإخلاص والتضحية في سبيل رفعة الوطن وعزته وكرامته.

وتأتي هذه المبادرة لمحاربة الأفكار المتطرفة والشاذة التي وجدت في ظل الانفتاح غير المسبوق وغير المنضبط لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص، أرضية خصبة تبث فيها سمومها، وتؤثر بشكل سلبي في الأجيال، وتحيد بها عن جادة الطريق الصحيح إلى طرق مظلمة تمزق الروابط التي تجمع الإنسان بأخيه الإنسان روابط التسامح والحب واحترام الآخر بقيمه وتقاليده ومعتقداته.

فالتربية الأخلاقية تهدف إلى بناء الإنسان، الإنسان الذي يعبر عن ذاته بأفعال أخلاقية نابعة من إيمانه المطلق بالقيم، ولتشكل مرجعية لتوجيه سلوكه وفكره لمواجهة أي تهديد فكري متطرف لا يقوم على أية مقومات حضارية أواحترام للقيم الإنسانية، ولهذا لابد من توفير الأدوات التي تسهم في تعزيز وغرس هذه القيم في المجتمع لتشكل حصناً يحمي أجيالنا من هذه الأفكار وموجهاً لها نحو فعل الخير ونشر رسائل المحبة والسلام للجميع.

والإعلام بأنواعه المختلفة وبما لديه من إمكانات مؤثرة، وقدرة كبيرة على الانتشار والتأثير والوصول إلى كافة فئات المجتمع، هو أداة جوهرية ومساهم رئيس في ترسيخ منظومة القيم وتعزيز الأمن الفكري ومواجهة الأفكار المتطرفة.

المجلس الوطني للإعلام

نحن في المجلس الوطني للإعلام وإيماناً منا بالأهمية الكبيرة للتربية الأخلاقية، فإننا نسعى إلى توظيف جميع الوسائل والأدوات المتاحة - بالتعاون مع شركائنا الاستراتيجيين- للمساهمة في تعزيز وترسيخ القيم الأخلاقية، التي تحصن الشباب وتنشئ جيلاً مثقفاً إيجابياً وواعياً مؤمناً بقضايا وطنه ومدركاً لأهمية الحفاظ على منجزاته ومكتسباته وقيمه وإرثه الأخلاقي، ومستعداً للعمل من أجل بناء مستقبل أفضل لوطنه دون أن يجنح إلى تطرف أو عنف.

وهذا الالتزام ينبع من إيماننا الراسخ بضرورة وجود استراتيجية إعلامية متكاملة وشاملة، تسهم في الحفاظ على عقول الشباب من الغزو الفكري المنحرف وتحصينهم ثقافياً ومعرفياً، حيث تنسجم رسالتنا ورؤيتنا وأهدافنا مع مبدأ راسخ في نهج دولة الإمارات يقوم على الاستثمار في الإنسان، الثروة الأغلى والقيمة الأساسية والنواة الرئيسة لتحقيق التنمية والوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة، وتحقيق رؤية القيادة في الوصول إلى المراكز الأولى عالمياً.

إن نشر القيم الأخلاقية وترسيخ مبدأ التربية الأخلاقية ودوره في صناعة الحضارة ورقي الأمة، مسؤولية مشتركة تتطلب منا جميعاً العمل معاً لتوعية المجتمع بها، وبمدى أهميتها في صناعة مستقبل مشرق يكون فيه أبناء دولتنا نموذجاً يحتذى به عالمياً في سمو أخلاقهم ورقي أفكارهم، وتمسكهم بقيمهم الإنسانية النبيلة والسامية المستمدة من إرثهم التاريخي والحضاري.

ولعل من المهم القول بأن الإرهاب هو وليد فكر متطرف، وإذا ما حاصرنا هذا الفكر وحصنا أبناءنا وزودناهم بالأدوات اللازمة لمواجهته، فإننا نجتث بذلك الإرهاب من جذوره، لأن التربية الأخلاقية وسمو المبادئ والقيم هي المفتاح الرئيس والأداة الفاعلة لتحقيق الأمن الفكري.

ذاكرة الوطن.. والبعد الاستراتيجي

بقلم:
سعادة الدكتور
عبد الله محمد الريسي
مدير عام الأرشيف الوطني

يعمل الأرشيف الوطني وفق استراتيجية وطنية تواكب نهج دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي بدأه القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طيب الله ثراه- ويعكس مدى اهتمام قيادتنا الحكيمة ورؤاها المستقبلية الاستراتيجية التي وصلت بالإمارات وقاطنيها إلى ما بلغته اليوم من تطور وازدهار؛ وقد تزامن هذا مع التحول من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية، فيما يمهد تحقيق تطلعات الدولة في رؤية الإمارات الاستراتيجية 2021 الرامية إلى أن تكون دولة الإمارات بين أكثر الدول تقدماً في العالم، وبذلك تتكثف مساعي الأرشيف الوطني ليكون بين الأرشيفات الرائدة والأكثر تطوراً وتقدماً في العالم.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للأرشيف الوطني بجمع ذاكرة الوطن وحفظها كهدف أساس مستمر ثم تتعدد الأهداف الاستراتيجية الأخرى المتمثلة في توفير بحوث وخدمات معرفية متكاملة، وبناء أرشيف شفهي متكامل، وإتاحة إصدارات

يلتزم الأرشيف الوطني بتطبيق المعايير العالمية في أدى مهامه ويبدي حرصاً في حفظه للوثائق التاريخية كأصول لدولة الإمارات

وخدمات معرفية متميّزة في الدقة والمصداقية، وبتنمية مقتنيات الأرشيف الوطني وتعزيز إتاحة مكتبة الإمارات، والإصدارات، والتطبيقات الذكية، وتوفير وتطوير بيئة عمل متميزة.

ومن بين الأهداف الاستراتيجية للأرشيف الوطني تعزيز التواصل المؤسسي والمجتمعي عبر الاتفاقات ومذكرات التفاهم المحلية والدولية، وتطوير العلاقات المحلية والدولية،

ولما كان الماضي أساس التخطيط لاستراتيجيات الحاضر والمستقبل فلا بد من عودة سريعة إلى نشأة الأرشيف الوطني وبداياته؛ إذ إنه حين أراد المغفور له - بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عام 1968 حفظ تاريخ الإمارة كلف معالي أحمد خليفة السويدي بإنشاء أرشيف محلي، وقام معاليه على الفور بإرسال وفد إلى الأرشيف البريطاني للحصول على نسخ من وثائق المنطقة.

ومن هنا بدأت قصة الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ إنه فور الحصول على النسخ المطلوبة أمر الشيخ زايد بن سلطان بتأسيس الأرشيف الوطني باسم "مكتب الوثائق والدراسات" ليكون من أقدم الأرشيفات في منطقة الخليج العربي، وهو يحتفظ اليوم بملايين الوثائق والسجلات التاريخية التي تخصّ دولة الإمارات العربية المتحدة وشبه الجزيرة العربية، وبتأسيس الأرشيف الوطني وجه الشيخ زايد رسالة إلى الأجيال المقبلة تحثّهم على الاهتمام بتاريخ الإمارات في كل عصر، وبناء على ذلك وُضعت استراتيجية الأرشيف الوطني، وبادر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس مجلس إدارة الأرشيف الوطني إلى وضع منهجية متكاملة لعمل الأرشيف الوطني في عام 2000م، وكانت توجيهات سموه صريحة حين قال: "نريده من أفضل المراكز الأرشيفية في العالم".

الأرشيف التاريخي

وبالفعل قدم سموه للأرشيف الوطني الدعم بلا حدود، وعزز تطوره بتوجيهاته السديدة وبرؤيته الثاقبة، فاستطاع الأرشيف الوطني أن يجمع الوثائق التاريخية المرتبطة بتاريخ المنطقة من مصادر عربية، وبريطانية، وأمريكية، وهولندية، وفرنسية، وألمانية، ويابانية، وعثمانية، وفارسية، وبرتغالية، وروسية، وغيرها، وما زال الأرشيف الوطني يواصل بناء مقتنياته بجلب الوثائق المهمة التي تتعلق بتاريخ الإمارات، وفي الوقت نفسه

يستخدم أحدث التقنيات لحفظ جميع المقتنيات الفريدة والمهمة، وتسخيرها لخدمة صنّاع القرار وللبحث العلمي، ولجمهور الباحثين والأكاديميين،

امتدت جهود الأرشيف الوطني، وسط استراتيجيته المستقبلية الهادفة إلى الخروج من نطاق المحلية إلى العالمية، لتشمل توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الدولي للأرشيف تقتضي التنسيق لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لكونجرس المجلس الدولي للأرشيف في نوفمبر2020وتكون بذلك الإمارات أول دولة عربية تستضيف هذا الحدث التاريخي المهم، .

رحلة التميز

وحديثاً أحرز الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تميزه تصنيف الخمس نجوم بحصوله على الشهادة الدولية "مُعرّفون بالتميز" R4E الصادرة عن المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة EFQM، ما يؤكد اتباعه منهج عمل عالي الجودة، وقدرته على الابتكار، وريادته في جميع أنشطته، ولدى تقديمه خدمات أرشيفية ووثائقية وبحثية متميزة.

ولما كان الأرشيف الوطني يلتزم بتطبيق المعايير العالمية في أداء مهامه، ويبدي حرصاً في حفظه للوثائق التاريخية كأصول لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد حصل على شهادة الآيزو (55001) لنظامه في إدارة الأصول، وعلى شهادة الآيزو رقم (22301)في إدارة استمرارية الأعمال التي تعتبر معياراً عالمياً، كما حصل على عدد من شهادات التميز أهمها: الآيزو 27001:2013 لأمن المعلومات، والآيزو 14001:2015 لحماية البيئة، والآيزو 18001:2007 الخاص بإدارة الصحة والسلامة للحفاظ على سلامة الموظفين، والزوّار ومزودي الخدمة، والآيزو ISO31000:2009 الخاص بإدارة المخاطر، وحصل أيضاً على شهادة نظام الإدارة المتكامل ((IMS المتوافق مع إطار العمل الخاص بالمعايير البريطانية: PAS99 لعام 2012 ، وعلى شهادة التمييز في خدمة العملاء TISSI بعدما اجتاز مراحل التقييم الخاصة بالشهادة ما يؤكد التزامه بأرقى المعايير الدولية في خدمة العملاء.

البرامج التعليمية

وفي إطار البرامج التعليمية استطاع أن يستقطب أكثر من 325 ألف مستفيد منذ عام 2013 من أنشطته وفعالياته التي تعزز الولاء والانتماء وترسّخ لدى أبناء المجتمع الهوية الوطنية وقيم المواطنة الصالحة ويشارك الأرشيف الوطني سنوياً في مهرجان الشيخ زايد التراثي في منطقة الوثبة؛ ليعرض بعض مقتنياته من الوثائق التاريخية التي تقدم ملامح من تاريخ الإمارات، ومبادرات قيادتها بتقنيات إلكترونية وشاشات تفاعلية.

التحول الذكي

وللأرشيف الوطني إنجازات على صعيد التطبيقات الذكية؛ إذ قام بإطلاق تطبيقات ذكية شملت "يوميّات الشيوخ" إلكترونيًّا على الهواتف الذكية وتتألف "يوميات الشيوخ" من ثمانية عشر مجلداً أصدرها الأرشيف الوطني، وأطلق الأرشيف الوطني عدداً من التطبيقات الذكية تمثلت في مشروعه الوطني الإلكتروني (وثق الذكي وتطبيقه الذكي التفاعلي المتطور (شجرة عائلة آل بوفلاح)، وأطلق تطبيقاً ذكياً لأرشفة المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية المحلية والاتحادية، وهو الأكبر من نوعه في المنطقة، ذلك إلى جانب مكتبة الشيخ زايد الصوتية التي تحتوي على مئات التسجيلات الصوتية للقائد

> استطاع الأرشيف الوطني أن ينشر الوعي بأهمية التوثيق والأرشفة

المؤسس التي تتطرق لقضايا مختلفة محلية وعربية وعالمية.

الأرشيف الحكومي

يعتبر الأرشيف الوطني كل مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً أساسياً في حفظ وثائق الوطن، وإن ذاكرة الوطن وتاريخه وتراثه أمانة في أعناق الجميع، وينطلق الأرشيف الوطني في أداء مهامه التي تصبّ في صالح حفظ ذاكرة الوطن من كون وثائق الدولة وأرشيفاتها هي أصول للدولة في المقام الأول، ولا يحقّ لأحد البتّ في إتلافها، إلا بالطرائق القانونية بما يتوافق مع مواد القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2008.

وعلى صعيد مشروع تنظيم الأرشيفات الحكومية، فإن الأرشيف الوطني قد انتهى من 100% في المرحلة التأسيسية؛ إذ تمّ إنجاز تشخيص وضع الأرشيف في 209 جهات اتحادية ومحلية مُدرجة في المرحلة التأسيسية على المستويين الاتحادي والمحلي، وبناءً على هذه الزيارات تم تقديم عدد من التوصيات اللازمة لحفظ وتنظيم وتطوير الأرشيف بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال. .

ولا يقتصر دور الأرشيف الوطني في

تنظيم الأرشيفات على زيارة الأرشيفات وتشخيصها فحسب، ولكنه يتجاوزه إلى تدريب وتأهيل موظفي الجهات الحكومية من خلال عقد الندوات التعريفية التي شارك فيها ما يقارب 1100 موظف من أكثر من 200 جهة حكومية؛ ويعمل الأرشيف الوطني على تأهيل كوادر بشرية مواطنة في مجال الأرشيف بدعم برنامج بكالوريوس الدراسات الأرشيفية ونُظُم المعلومات، بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتوطين وكليات التقنية العليا، الذي أُطلق في سبتمبر 2013م.

وقد استطاع الأرشيف الوطني أن ينشر الوعي بأهمية التوثيق والأرشفة، وأن يوقف نزيف الأرشيفات وإتلافها العشوائي، وأن يحدّ من الممارسات الخاطئة فيها؛ بهدف حفظها وفق الأصول العلمية في الأرشفة .

مركز الحفظ والترميم

يبذل الأرشيف الوطني ما بوسعه من أجل حفظ الوثائق والسجلات التاريخية وهو على مشارف الانتهاء من تجهيز مركز متخصص بالحفظ والترميم هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط؛ مؤكداً أهمية الحفاظ على الوثيقة التاريخية ودورها في حفظ ذاكرة الوطن .

الأرشيف الشفهي

ولم يكتف الأرشيف الوطني بذلك وإنما توجه إلى توثيق تاريخ دولة الإمارات وتراثها عن طريق الروايات الشفهية، وما تناقلته ذاكرة كبار السن والمخضرمين التي رصدت الأحداث التاريخية ونمط الحياة في الماضي لحفظه للأجيال وفق آلية استقصائية تكشف مصداقية الراوي، وتم توثيق هذه المقابلات بأصوات أصحابها، وهي تعد مرجعاً تاريخياً لتدوين وتسجيل تسلسل الأحداث التاريخية، وهذه الروايات لها أهميتها الكبرى في إثراء الأرشيف الوطني، وفي تكوين قاعدة معلومات موثقة، وفي سد الثغرات التي لم تحظ بها الوثائق المكتوبة.

مكتبة الإمارات

وضع الأرشيف الوطني - منذ تأسيسه- حفظ تاريخ الدولة وتراثها الموثق في الكتب ضمن أولوياته؛ فأنشأ مكتبة الإمارات وهي مكتبة بحثية متخصصة، وجزء من البرنامج العلمي والبحثي للأرشيف الوطني، تتيح للباحثين والدارسين وطلاّب المعرفة خدمات الاستفادة من مجموعاتها الغنية والمتخصصة التي تغطي مجالات اهتمامات الأرشيف بمختلف أوعيتها الورقية والإلكترونية، فهي تقتني المصادر والمراجع العلميّة النّفيسة للحضارة العربية والإسلامية، وتركّز في الموضوعات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج.

البحث التاريخي

ويشجع الأرشيف الوطني حركة البحث العلمي في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج وتراثهما. فيهتم بالكتب والبحوث والسير والمذكرات وأدب الرحلات. كما يعمل على توثيق وقائع المؤتمرات التي ينظمها، ويعنى بإصدار الكتب باللغتين العربية والإنجليزية، ومن واقع إيمانه برسالته في الحفاظ على التراث الوثائقي وتعزيز روح الانتماء والهوية الوطنية؛ فإنه ينجز الأبحاث الوطنية بعد تقييم البحوث التي ترده من مختلف الباحثين، وله عدد كبير من الإصدارات التي توثق ذاكرة الوطن، وتأتي أهميتها من كونها تواكب ولادة الدولة الحديثة بقيام الاتحاد.

التجربة الإماراتية في مواجهة التطرف: نموذج الاستراتيجية متعددة الأبعاد

بقلم:

سعادة

مقصود كروز

المدير التنفيذي لمركز هداية

لم تدخر دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً في مكافحة التطرف بكافة أشكاله ومظاهره سواءً الإرهاب أم التطرف العنيف وذلك منذ تأسيسها في عام 1971م، حيث كانت من أوائل الدول التي اعتمدت رؤية شاملة لمكافحة التطرف بالمعنى الواسع والمعمق، من خلال تبني استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد تقوم على اعتماد تصورات طويلة الأمد وخطط تنفيذية تضمن اجتثاث جذور التطرف من المجتمع الإماراتي والمحافظة على روح الولاء والانتماء للدولة، من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة تتبنى "المنهج الوقائي" و"المعالجة الاستباقية".

وذلك على النحو التالي:

أولاً: البُعد التشريعي والقانوني:

استصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القوانين والتشريعات المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنها المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة (2004) بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، والذي أصدره المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وقانون اتحادي رقم (39) لسنة 2006 في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، والقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2013 في شأن إنشاء مركز هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف والذي استضافته الدولة في ديسمبر 2012م بإمارة أبوظبي والذي يُعد أول "مؤسسة بحثية وتطبيقية" مستقلة لمكافحة التطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره وذلك من خلال تقديم أنشطة الحوار والتدريب والبحوث، والذي تأسس من خلال "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"، وهو منتدى متعدد الأطراف مُكون من دولة بالإضافة إلى المؤسسات الدولية.

هذا بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية والذي يتبنى رؤية شاملة لمفهوم الإرهاب، والتي تصب بجميع عناصرها في باب حماية حقوق الأفراد وسلامتهم، وتحقيق الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في المجتمع. وكان آخر التدابير التشريعية والقانونية الهادفة إلى تعزيز مكافحة ظاهرة التطرف إصدار

القيادات المستقبلية ستتحمل عبء مواجهة التحديات المستقبلية التي سيترتب عليها اتخاذ القرارات المصيرية

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية والذي يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة كافة أشكال التمييز، ونبذ خطاب الكراهية، وتجريم التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الاثني، ومكافحة استغلال الدين في تكفير الأفراد والجماعات، بعقوبات رادعة للجمعيات والفعاليات الداعية لازدراء الأديان أو التمييز أو إثارة خطاب الكراهية. وتصل العقوبة إلى السجن ومليون درهم للدعم المالي للأفعال المجرمة بنصوص القانون.

ثانياً: البُعد الديني والاجتماعي:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة لاسيما من خلال "الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف" بغرس قيم الوسطية والاعتدال والتعايش والتسامح في المجتمع وتعزيزها باعتبارها حائط الصدّ الرئيس في مواجهة التطرف الذي يتربص بالمجتمعات العربية والإسلامية، والإسهام في تنمية الوعي الديني والثقافة الإسلامية من خلال دعم الجهود البنّاءة، التي تسير في اتجاهات عدة، لعل أبرزها: دعم جهود إصلاح الخطاب الديني، والعودة إلى الصورة السمحة للدين الإسلامي الحنيف على أساس من شأنه التصدي لنزعات التطرف والتشدد التي يحاول البعض فرضها على الخطاب الديني.

وفي هذا السياق تحرص الهيئة على تنظيم المحاضرات والندوات في المؤسسات المجتمعية التي تعبّر عن الصورة الصحيحة للدين الإسلامي البعيدة كل البعد عن الغلوّ والتطرف، وبرنامج تطوير خطبة الجمعة والذي يتيح الفرصة للأفراد

للمشاركة في إثراء الخطب بالعناوين والأفكار الجديدة وذلك من خلال موقع الهيئة الإلكتروني. وتحرص دولة الإمارات على دعم المؤسسات الدينية الوسطية في العالمين العربي والإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشريف. هذا وترعى الهيئة برنامج "تدريب الأئمة" والذي تخرج منه عدة دفعات ويتم بالتعاون مع دار زايد للثقافة الإسلامية ومركز هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف.

ومن أهم مبادرات الدولة في هذا المجال أيضاً "منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة" والتي استضافته الدولة لعامين متتالين وخرج بمجموعة من التوصيات والمبادرات المهمة في مجال ابتكار حلول فعالة لتعزيز السلم في المجتمعات المسلمة هذا بالإضافة لاستضافة دولة الإمارات لإنشاء الدولة لـ"مجلس الحكماء المسلمين" والذي تأسس في 19 يوليو 2014م ، واتخاذ العاصمة الإماراتية أبوظبي مقراً له، ويسعى إلى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة وترسيخ قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحقيقية السمحة البعيدة كل

تجربة الإمارات في مكافحة الإرهاب والتطرف تقوم على فهم العلاقة بين «الأنا والآخر»

البعد عن الغلو والتطرف والعنف وذلك من خلال جمع من علماء الأمة الإسلامية وخُبَرائها ووُجَهائها ممن يتسمون بالحكمة والعدالة والاستقلال والوسطيَّة، وكسر حدَّة الاضطراب والاحتراب التي سادت مجتمعات كثيرة من الأمَّة الإسلاميَّة في الآونة الأخيرة، وتجنيبها عوامل الصِّراع والانقسام والتشرذُم. ويُعتبر المجلس أول كيان مؤسسي يهدف إلى توحيد الجهود في لم شمل الأمة الإسلامية وإطفاء الحرائق التي تجتاح جسدها، وتهدد القيم الإنسانية، ومبادئ الإسلام السمحة، وتشيع شرور الطائفية والعنف التي تعصف بالعالم الإسلامي منذ عقود. وتقتضي استراتيجية المجلس العمل على ثلاثة محاور تشمل: تعزيز الحوار، وبناء القدرات، ونشر الوعي.

ثالثاً: البُعد الفكري والثقافي:

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مواءمة المناهج والعلوم الاجتماعية والتربية الوطنية من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية المعنية لتُلبِّي الحاجة إلى توعية الطلاب وحمايتهم من الوقوع في براثن التطرف، والذي يُعد مطلبًا مُتسقًا مع الخطط التعليمية للدولة التي تُشكل جزءًا من رؤية 2021م. كما تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات المعنية بدور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ولعل أبرزها: "مركز صواب" – وهو مبادرة تفاعلية بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على تسخير

وسائل الاتصال والإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وإتاحة مجال أوسع لإسماع الأصوات المعتدلة – والذي يأتي ضمن إطار تعزيز جهود التحالف الدولي في محاربة " داعش".

الخاتمة:

إن فهمنا لظاهرة التطرف ينطلق من قدرتنا على تحديد ماهية الأسباب والدوافع المؤدية إليها، وفي نفس الوقت يجب أن نطور المناهج والآليات والأدوات التي يمكننا من خلالها علاج هذه الظاهرة من خلال مكافحة العوامل المؤدية إليها.

ومن هذا المنطلق؛ فإن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة التطرف تقوم على فهم العلاقة بين «الأنا» و «الآخر» في المستويات الثقافية والإيديولوجية والإجتماعية، وكذلك العمل على إيجاد الأرضية المشتركة من خلال «التنوع الثقافي» و«التعايش المشترك» و «التسامح».

وقد مارست دولة الإمارات العربية المتحدة تجربتها في إطار استراتيجية "متعددة الأبعاد" من خلال المؤسسات الأسرية باعتبار «الأسرة» المؤسسة النموذجية الرئيسة واللبنة الأساسية في النسيج الاجتماعي، والمؤسسات الشبابية والرياضية والثقافية باعتبارها الروافد الرئيسة لتحصين الشباب من أفكار التعصب والكراهية والتي قد تؤدي إلى حافة هاوية التطرف العنيف، والمؤسسات التربوية والتعليمية باعتبارها الحواضن الفكرية للمناعة الذهنية ضد أفكار وسلوكيات التعصب والكراهية، والمؤسسات والهيئات الدينية والوعظية باعتبارها جهات معتبرة في التأصيل الديني والحماية الأخلاقية وتنمية قيم الفضيلة والوسطية والإعتدال ونبذ التعصب والكراهية، وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات النشاطات الاجتماعية والتوعية والتطوعية.

ومن هذا المنطلق؛ تبرز الحاجة الملحة لإعداد جيل من القيادات الشابة من الجنسين والذين يستطيعون تحمل مسؤوليات الوطن من خلال تعزيز مفهوم "السلوك القيادي". إن عملية صنع جيل قيادي قادر على التخطيط الاستراتيجي بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد والمزيد من الدراسة لإعادة صياغة المناهج التدريبية والتأهيلية الحالية وعلى النحو التي نستطيع من خلالها تأهيل جيل جديد من القادة الشباب من أصحاب الطموح والكفاءة ليستطيعوا أن يحملوا عبء العمل الوطني والبناء المجتمعي والعمل على تعزيز مفهوم "الهوية الوطنية" ومواجهة كافة التحديات والمسؤوليات التي تواجهها الدولة.

فالقيادات المستقبلية ستتحمل عبء مواجهة التحديات المستقبلية والتي سيترتب عليها اتخاذ القرار المصيري والذي يتعلق في أن نكون أو لا نكون. فلم تعد هناك مساحة للمناورة أو لتجاهل الواقع الذي تعيشه المنطقة، فإما أن نستمر في النهج الذي خطته القيادة الرشيدة نحو دولة حضارية ومتمدنة ذات مستقبل واعد، وإما أن نقع في براثن الإرهاب والتطرف ونكون بذلك قد تأخرنا عن اللحاق بركب الحضارة.

المعارض الدفاعية: دور حيوي في بناء اقتصاد الدولة

بقلم:

سعادة

حميد مطر الظاهري

الرئيس التنفيذي لشركة

أبوظبي الوطنية للمعارض

استطاعت دولة الإمارات العربية أن تؤسس لنموذج تنموي فريد من نوعه، يقوم على التوفيق ما بين الإرث الحضاري الغني، والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات المجتمعية والاقتصادية، ويعد القطاع سياحة الأعمال، أحد ابرز القطاعات التي تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في الدولة، بالإضافة إلى مساهماته المباشرة وغير المباشرة في دعم القطاعات المساندة الأخرى، ومن بينها قطاعات الطيران والفنادق والنقل وتجارة التجزئة وصولا لاستحداث لآلاف فرص العمل الجديدة.

إلى ذلك، ساهم هذا القطاع في دعم وتطوير العديد من الصناعات الوطنية الحيوية، وذلك عبر تنظيم واستضافة طيف واسع مع المعارض والمؤتمرات الدولية الكبرى في الدولة، التي عملت على إيجاد منصة تفاعلية يجتمع تحت مظلتها صناع القرار والخبراء والمشترين من جميع أنحاء العالم، وفتحت المجال للشركات الوطنية للترويج لمنتجاتها والوصول لأسواق جديدة، بالإضافة إلى توطين ونقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

وتعد المعارض الدفاعية أحد أبرز الأدلة على نجاح قطاع سياحة الأعمال، والفعاليات المتخصصة التي تندرج تحت مظلته، في النهوض بواقع ومستقبل الصناعات المحلية المتخصصة، حيث انتهجت دولة الإمارات رؤية استراتيجية

تساهم المعارض الدفاعية المتخصصة في النهوض بصناعاتنا الدفاعية وإضفاء المزيد من القيمة على مشاريعها الاستراتيجية

طموحة لتصبح لاعباً رئيساً في الصناعات الدفاعية، تحمل في طياتها العديد من المشاريع الجادة لتطوير قطاعات الدفاع الوطنية، وتحقق لها الاكتفاء الذاتي في مجال تصنيع الأنظمة الدفاعية الحديثة، الأمر الذي سيمكنها من التحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للمعدات والأنظمة ويسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة في الدولة.

ومن أبرز هذه الفعاليات معرض ومؤتمر الدفاع الدولي "أيدكس"، ومعرض ومؤتمر الدفاع البحري "نافدكس"، ومعرض الأنظمة غير المأهولة "يومكس"، ومعرض المحاكاة والتدريب "سيمتكس"، والتي لعبت دوراً حيوياً في دعم والترويج للصناعات الدفاعية المحلية، وأصبحت ملتقى سنوياً لكبريات الشركات العالمية في الصناعات الدفاعية لتأسيس الشراكات الصناعية وبناء القدرات، كما ساهمت في إنشاء قاعدة صناعية محلية عالية الكفاءة وقادرة على المساهمة بفاعلية في بناء اقتصاد متنوع يعتمد على عامل المعرفة والابتكار كأحد أهم محركات النمو الاقتصادي والصناعي.

ويعد معرضا ايدكس ونافدكس من أهم المعارض الدفاعية التي تقام في أبوظبي في هذا الإطار،

ويعقد المعرضان كل عامين تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وتنظمهما شركة ابوظبي الوطنية للمعارض "أدنيك" بالتعاون مع القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد شهد معرض أيدكس الذي انطلقت فعاليات دورته الأولى في عام 1993، نقلات نوعية في إعداد المشاركين والزوار وصولاً للمساحات الإجمالية للعروض، حيث انطلقت فعاليات الدورة الأولى قبل 24 عاماً بمشاركة 350 شركة فقط من 34 دولة، وأقيم على مساحة لا تتجاوز 12 ألف متر مربع، وبلغ عدد الزوار 25 ألف زائر.

في حين تجاوز عدد الشركات العارضة في دورة العام 2017 الـ 1,235 شركة وبنسبة نمو بلغت 252 بالمئة مقارنه مع الدورة الأولى للمعرض، كما ارتفعت عدد الدول المشاركة لتصل إلى 57 دولة وبنسبة نمو بلغت 68 بالمئة، في حين ارتفع عدد الزوار

إلتزام الإمارات بدعم وتسريع نمو قطاع الصناعات الدفاعية المحلية لعب دوراً هاماً في النجاحات المتتالية

ليصل إلى 105 ألف زائر بنسبة زيادة بلغت 320 بالمئة وأقيم على مساحة تتجاوز الـ 133 ألف متر مربع، والتي شكلت نسبة زيادة بلغت 1,008 بالمئة مقارنة مع الدورة الأولى في العام 1993.

كما ساهم المعرض في دعم العديد من الشركات الوطنية الصغيره والمتوسطه المتخصصة بالصناعات الدفاعية، التي بدأت بمصنع واحد في عام 2004، ليتجاوز عدد الشركات والمصانع الإماراتية المشاركة في فعاليات الدورة الماضية لمعرضي أديكس ونافدكس الـ 148 شركة ومصنع متخصص.

وعلى صعيد متصل، شهدت فعاليات المعرضين إعلان القوات المسلحة الإماراتية عن إبرام صفقات تجاوزت قيمتها 19.1 مليار درهم، والتي ذهبت بمعظمها للشركات الإماراتية المتخصصة بالصناعات الدفاعية.

إلى ذلك، من المتوقع أن تتجاوز قيمة المساهمة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لدورة العام 2017 من المعرضين حاجز الـ 606 مليون درهم، إضافة إلى مساهمتهما في دعم قطاع الفنادق، حيث ارتفعت نسبة الحجوزات بشكل قياسي في الدولة، أما قطاع الطيران فقد شهد أيضاً نشاطاً ملحوظاً بالإضافة إلى الإقبال الكبير على شبكة النقل الداخلية وتجارة التجزئة في إمارة أبوظبي التي شهدت معدلات نمو غير مسبوقة.

ولا يقصر دور المعارض الدفاعية على الترويج والتسويق لهذه الصناعات على الصعيد المحلي فحسب، بل يتعداه

للعالمية، حيث يتم المشاركة في عدد كبير من المعارض العالمية المتخصصة بمختلف القطاعات الاقتصادية، والدفاعية منها على وجه الخصوص، وذلك وفق استراتيجية وخطة محكمة لطبيعة هذه المعارض وتوقيت المشاركة بها. وتساهم في التأكيد على سمعة ومكانة الدولة كمركز لصناعة الفعاليات المتخصصة في المنطقة، وذلك من خلال الحملات الإعلامية والتسويقية على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تجاوزت قيمة التغطية الإعلامية الدولية لمعرضي أيدكس ونافدكس 2017 حاجز الـ 186 مليون درهم.

هذه العوامل مجتمعة، تعدل دليلاً حياً على مدى الدعم الذي تقدمه صناعة المعارض والفعاليات المتخصصة للصناعات المحلية والشركات الناشئة والمتوسطة في قطاع الصناعات الدفاعية، بالإضافة إلى نقل المعرفة والمساهمة في توطينها في الدولة، وتمكين الكفاءات المواطنة من تسلم دفة هذا القطاع في الدولة.

ولم يكن للنجاحات التي حققتها هذه الفعاليات أن ترى النور، لولا الدعم الكبير الذي شهدته من قبل قيادتنا الرشيدة، والتعاون الوثيق مع القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكوكبة من الشركات الوطنية، التي عملت على إخراج هذه الفعاليات بالشكل الذي يليق بسمعة ومكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

> التعاون الوثيق مع القوات المسلحة والشركات الوطنية ساهم في إخراج الفعاليات بالشكل الذي يليق بسمعة الدولة

لا شك أن التزام حكومة دولة الإمارات بدعم وتسريع نمو قطاع الصناعات الدفاعية المحلية لتلبية احتياجات قواتنا المسلحة قد لعب دوراً مهماً في النجاحات المتتالية التي حققتها الدورات السابقة من هذه المعارض التي باتت تشكل ركيزة حيوية توفر كافة المقومات الأساسية التي تجعل الصناعات الدفاعية في الدولة صناعة تنافسية حقيقية، من خلال مساعدة شركاتنا المحلية على زيادة تواصلها مع الشركات العالمية والاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير الأنظمة العسكرية والأمنية وفق أعلى المعايير العالمية.

وبذلك تساهم المعارض الدفاعية المتخصصة في النهوض بصناعاتنا الدفاعية وإضفاء المزيد من القيمة على مشاريعها الاستراتيجية لتطوير المعدات والأسلحة التي تتمتع بجودة عالية وتضع دولة الإمارات في مصاف الدول المتقدمة التي تملك خبرات وإمكانات دفاعية متميزة، فضلاً عن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وقائمة على المعرفة والابتكار.

مجلس القوة الناعمة:

دعامة استراتيجية جديدة للحلم الإماراتي

بقلم:

المقدم ركن

يوسف جمعه الحداد

رئيس تحرير مجلة درع الوطن

في نهاية شهر أبريل الماضي، وضمن سلسلة من الخطوات والمبادرات المبتكرة، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن تشكيل "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة"، الذي يهدف إلى تعزيز سمعة الدولة إقليمياً وعالمياً، وترسيخ احترامها ومحبتها بين شعوب العالم، ويختص برسم السياسة العامة واستراتيجية القوة الناعمة للدولة.

وفي هذا الإطار أكد سموه إن دولة الإمارات لديها القوة العسكرية والقوة والاقتصادية، واليوم نستعد لبناء منظومة القوة الناعمة من أجل ترسيخ سمعة عالمية تخدم مصالح شعبنا على المدى الطويل، مشيراً سموه إلى أن الاستثمار في ترسيخ احترام ومحبة الشعوب الأخرى لدولة الإمارات سيعمل على ترسيخ علاقات دائمة مع هذه الشعوب، على المستوى الاقتصادي والسياحي والاستثماري.

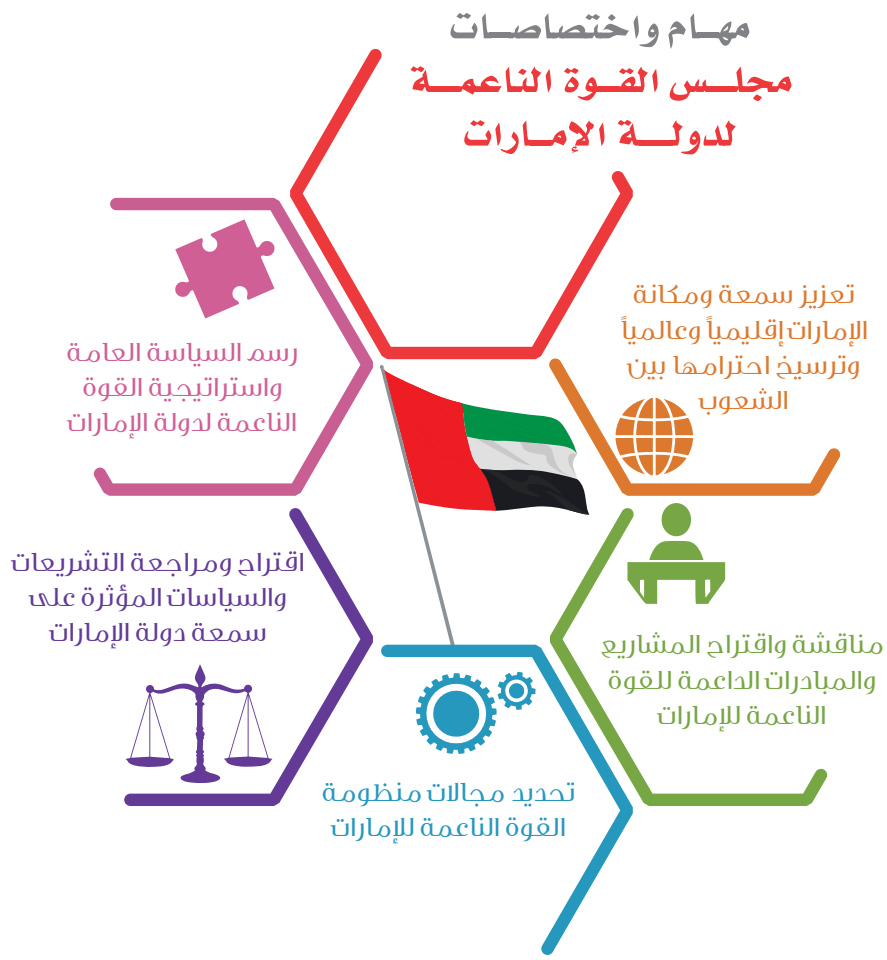

الإطار الرسمي والمؤسسي للقوة الناعمة

تم تحديد مهام المجلس في رسم السياسة العامة واستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات، التي تهدف إلى تعزيز سمعة ومكانة الدولة، إقليمياً وعالمياً، وترسيخ قوتها الناعمة، ورفعها إلى مجلس الوزراء، وتحديد منظومة القوة الناعمة للدولة، واقتراح ومراجعة التشريعات والسياسات التي من شأنها تعزيز سمعة الدولة،

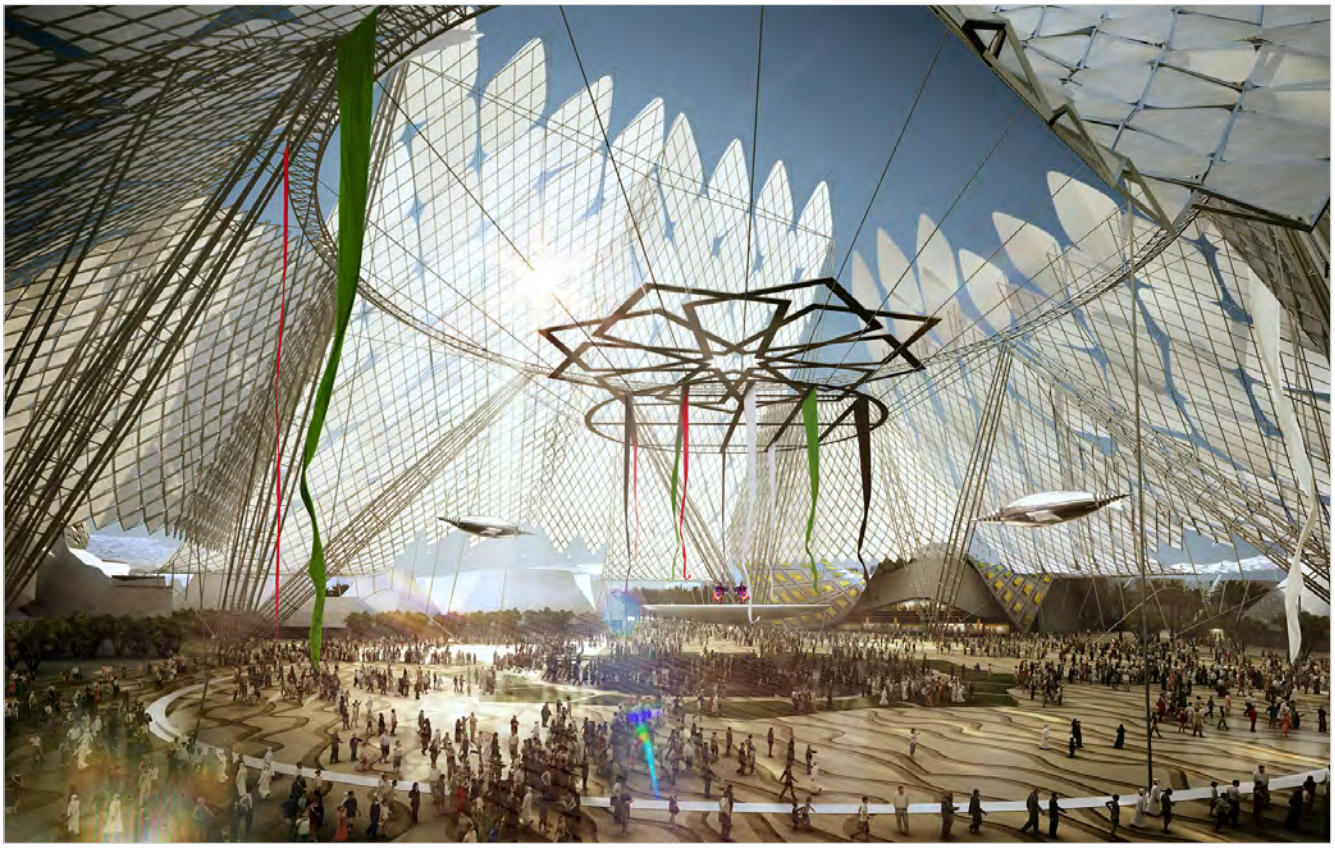

وتفعيل التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة في الدولة، بهدف تعزيز القوة الناعمة للدولة إقليمياً ودولياً، ومناقشة واقتراح المشروعات والمبادرات الداعمة للقوة الناعمة للدولة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية القوة الناعمة والمبادرات والقرارات الصادرة، ورفع تقارير دورية لمجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز في تنفيذ الاستراتيجية.

وسيكون مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات مرجعية رسمية لتقديم الرأي والمشورة حول التوجهات والمبادرات المقترحة، ضمت منظومة الدبلوماسية العامة لدولة الإمارات، بما يضمن ترسيخ منجزات الإمارات وطموحاتها ودورها المركزي، إقليمياً ودولياً، في العلوم والثقافة والفنون والسياحة والتجارة والمبادرات الإنسانية، أو غيرها من المجالات، وإبرازها للرأي العام الرسمي والشعبي في العالم، لتكون مرآة لمسيرة الإمارات وإرثها الحضاري ودورها الحيوي. وسيعمل المجلس على تطوير أدوات جديدة لإيصال قصة دولة الإمارات وتفردها إلى شعوب العالم كافة، بما يليق بمنجزات الدولة، ويحقق مصالحها ورؤية قيادتها الرشيدة في أن تكون أفضل دولة في العالم سمعةً ومكانةً واحتراماً. وتم تكليف مكتب الدبلوماسية العامة في وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل بمهام إعداد استراتيجية القوة الناعمة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتقديم الدعم الفني والإداري لمجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات.

ماذا تعني القوة الناعمة؟

سؤال القوة يتردد عبر التاريخ، فالقوة لها أدوات ومصادر، ولكن غلبت عليها المصادر التقليدية مثل القوة العسكرية أو الخشنة (الصلبة) والقوة الاقتصادية، وكانت هناك قوة معنوية متنوعة تم تأطيرها مفاهيمياً في عام 2004، من خلال المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي، الذي صاغ مفهوم القوة الناعمة موضحاً التعريف السياسي لمعنى القوة بأنها "مقدرة دولة على فرض إرادتها على إرادة دولة أخرى إما بإرغامها قسراً أو بتقديم الحافز المادي لها" وسمى ذلك بالقوة الصلبة Hard Power ثم طرح تفسيراً آخر للقوة من منظور مغاير يعرف القوة بأنها "القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية المعنوية بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري"، أي أن تجعل الآخرين يعجبون بأهدافك وغاياتك ويحتذون بها ويحققونها دون ضغوط مادية بل بقوة الإقناع، وعرفها بالقوة الناعمة Soft Pow-

er. وقد قوبلت نظرية ناي بجدل كثير من مؤيدي القوة الخشنة، ولكنها مضت تشق طريقها، وحددها ناي في مؤلفه المعنون "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" الصادر عام 2004، وأكد فيه أن لها مصادر ثلاثة هي: الثقافة، والقيم السياسية، والسياسة الخارجية. وضرب جوزيف ناي أمثلة عدة للقوة الناعمة منها أفلام هوليوود وثقافة "المكدلة" و"الكوكلة" الأمريكية التي تجتاح العالم، ووجود مئات الآلاف من الطلاب الأجانب للدراسة في الولايات المتحدة، أي أنها قوة العلم والمعرفة والسياحة والفنون والدراما والرياضة والتعايش الدولي، بحيث يمتزج ذلك كله ليشكل الصورة النمطية للدول.

ـــس القـــوة الناعمـــة رؤية عميقة لاستثمار رصيد منجزاتنا في تعزيز أطر التواصل مع شعوب العالم وتكريس مسارات التقارب الإنساني "

كيف تعمل القوة الناعمة؟

يعتقد الكثيرون أن القوة الناعمة تتمثل في السينما والأزياء والثقافة فقط، وهي نظرة سطحية لهذا المفهوم العميق، فركائز القوة الناعمة كما حددها منظروها، تتمثل في قوة الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية، والمقصود هنا مدى شرعية السياسة الخارجية والتزامها بالمواثيق والأعراف الدولية، وسعيها للأمن والسلم والتعايش الدولي، وتحركها في نطاق أخلاقي، وهذه أمور بديهية في السياسة الخارجية الإماراتية التي ترتكز على مبادئ أخلاقية راسخة وتشغل المساعدات الإنسانية والإغاثية ركناً محورياً فيها، كما تحرص على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعمل على مكافحة كل مايقوض السلم الدولي، مثل الإرهاب والتطرف والعنف والعنصرية.

وقد نجحت الإمارات منذ تأسيسها في بناء "الدولة النموذج" سواء في مجال التنمية وتوظيف الموارد الطبيعية لمصلحة البشر، أم في بناء نموذج التعايش والتسامح عبر استضافة ممثلي أكثر من 200 جنسية يعملون جنباً إلى جنب دون حادثة واحدة تقض مضاجع هذا التعايش الفريد، الذي يرتكز على بنية تشريعية وقانونية ترسي

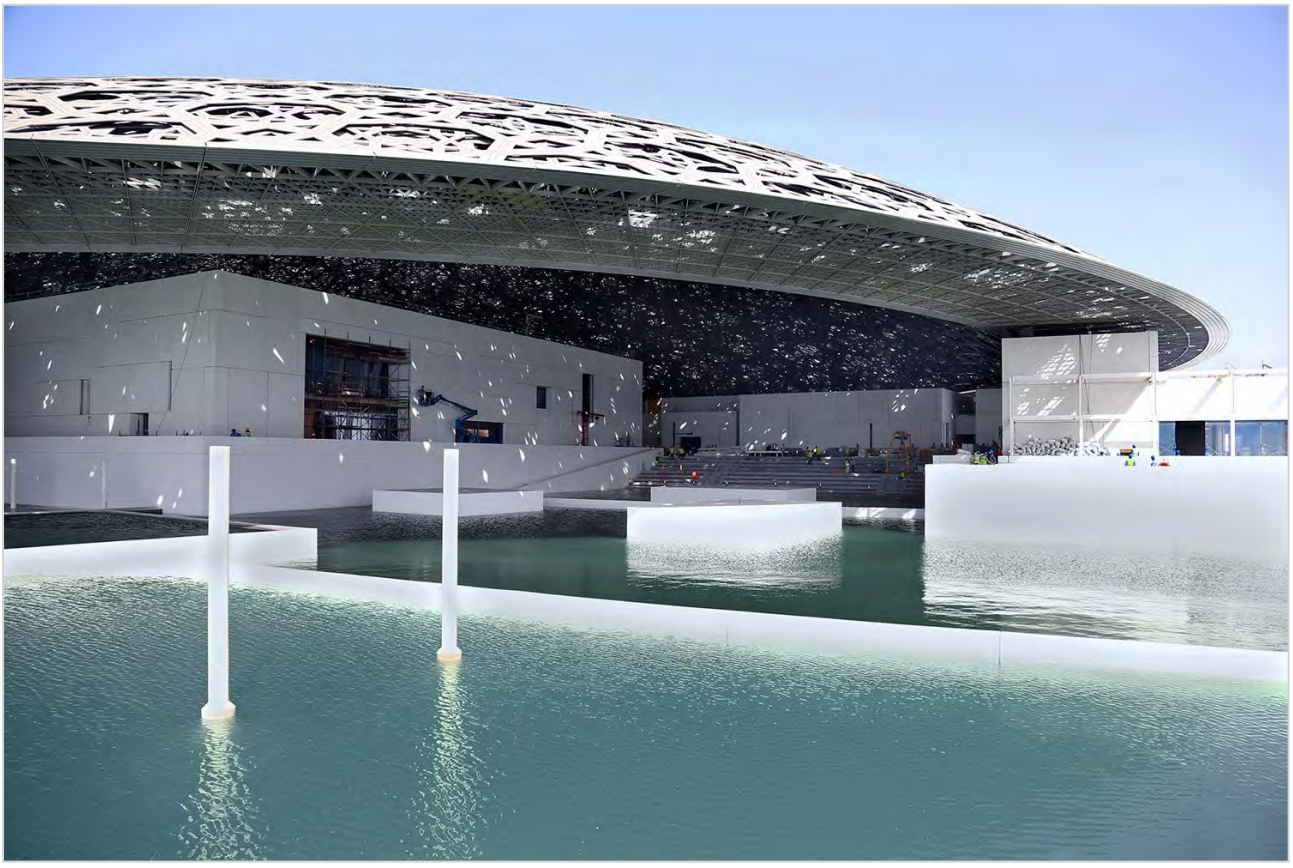

أسس التسامح والاعتدال والوسطية وتنبذ العنصرية والكراهية والتحريض.

وقوة النموذج هي المعادل الموضوعي لنموذج القوة في العلاقات الدولية، وهذه القوة تعني أن تؤسس لمنظومة عمل تدفع الاخرين للإعجاب بدولتك والعمل على أن يحذو حذوها، واتباع نهجها في مختلف المجالات.

ارتبطت القوة الناعمة في أذهان غالبية الجمهور بالولايات المتحدة أو النموذج الأمريكي، وقد تناول جوزيف ناي هذا الأمر واستعرض العديد من المصادر الثرية للقوة الناعمة التي تمثل دعائم أمريكية لهذا النوع من القوة، فعلى سبيل المثال تستحوذ الولايات المتحدة على 62% من العلامات التجارية الشهيرة في العالم، وتستقبل أكثر من ربع الطلاب الأجانب الدارسين في الخارج. لكن هذا لا يعني بالضرورة استدامة القوة الناعمة، فهي

> القوة تعني مقدرت دولة على فرض إرادتها على إرادة دولة آخرى إما بإرغامها قسراً أو بتقديم الحافز المادي لها

تتأثر بأداء مواردها كافة، بمعنى أن قرارات السياسة الخارجية مثل الحروب وغيرها تؤثر سلباً في جاذبية النموذج.

القوة الناعمة تتجسد أو تترجم إلى ما يسمى بالدبلوماسية العامة Public Diplomacy أو الشعبية، التي تمثل أحد جوانب التطور في العلاقات الدولية والفكر الدبلوماسي، ورغم أن الكثير من مظاهر هذه الدبلوماسية قديمة، لكنها تمارس بأدوات وآليات جديدة، لا تقتصر على الدبلوماسية الرسمية، بل تتجاوزها لتشمل أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته كافة، فالدبلوماسية الرسمية مقيدة بالتقاليد والبروتوكولات والقواعد الرسمية، في حين ترتكز الدبلوماسية العامة على قطاعات مجتمعية أكاديمية وإعلامية وتربوية ونسائية وشبابية وحقوقية وبيئية ورياضية وفنية وثقافية، وكل ذلك يمثل قوة ناعمة.

ولا يجب الاستهانة بتأثير الشخصية أو الكاريزما أو القادة الأفراد في ذلك، فما تركه المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، من تأثير إيجابي في المحيط العربي والإسلامي تحديداً، ربما يفوق حدود وطاقة عمل أجهزة دبلوماسية على مدار عقود، فقد نجح، طيب الله ثراه، في مد جسور الصداقة

والحوار وتوصيل الصورة الإيجابية عن الإمارات للقاصي والداني في العالم، وهو نهج تتمسك به الإمارات ويمضي عليه قادتها، الأمر الذي أكد عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة حين قال «إن دولة الإمارات صنعت بحكمة مؤسسيها نهجاً متفرداً لها وبقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» خطت خطوات واسعة على طريق التميز والريادة».

وقال سموه -بمناسبة الإعلان عن تشكيل «مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة» - «إن تشكيل مجلس القوة الناعمة رؤية عميقة لاستثمار رصيد منجزاتنا في تعزيز أطر التواصل مع شعوب العالم وتكريس مسارات التقارب الإنساني».

> القوة الناعمة تعني القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبد الجاذبية المعنوية

موارد القوة الناعمة الإماراتية

في ضوء تعريف موارد ومصادر القوة الناعمة للدول، فإن دولة الإمارات تمتلك موارد عدة للقوة الناعمة، منها على سبيل المثال:

- تشير استبانات عالمية عدة إلى أن سكان دولة الإمارات هم الأكثر تفاؤلاً في العالم، وامتلاك الثقة والنظرة الإيجابية للمستقبل.
- أظهر تقرير مؤسسة "يو إس نيوز آندورلدريبورت" لعام 2017 م، دولة الإمارات في المركز العاشر، للمرة الأولى ضمن أقوى الدول حول العالم في إطار قياس قوة الدول على أساس مؤشرات النفوذ السياسي والاقتصادي، وقوة التحالفات الدولية، والتاريخ الثقافي والمواطنة وجودة الحياة.
- أظهر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن دولة الإمارات قد جاءت في صدارة دول العالم كافة في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية للعام 2016 نسبة إلى دخلها القومي، وذلك للعام الرابع على التوالي.
- صنف تقرير المنتدى الاقتصادي

سكان الإمارات هم الأكثر تفاؤلاً في العالم وامتلاك الثقة والنظرة الإيجابية للمستقبل

العالمي، دولة الإمارات، الثانية في قائمة أكثر البلدان أمانا في العالم.

- تحتل الإمارات المركز الأول إقليمياً والمركز 16 عالمياً ضمن أفضل 20 اقتصاد تنافسي في العالم، وذلك في تقرير التنافسية العالمية 2016
- تحتل الدولة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر صرف العملات الأجنبية، والثانية في كل من جودة القرارات الحكومية ومرونة السياسات الحكومية.
- دولة الإمارات المركز الأول اقليميا والثالثة عالميا في مؤشر التسامح المدرج ضمن منهجية تقرير الكتاب السنوي العالمي لعام 2016 والصادر عن معهد التنمية الإدارية بسويسرا.
- دولة الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة الاقتصادات المعتمدة على الإبداع والابتكار، للعام السابع على التوالي.
- احتلت دولةُ الإمارات العربية المتحدة، المركزَ الأول عربيا والحادي والعشرين عالميا في مؤشرِ السعادة، وفقا لتقريرِ السعادة العالمي لعام 2017، الذي نشرتهُ الأممُ المتحدة
- تتربع الإمارات على عرش أفضل اقتصاد عربي في الشرق الأوسط، ضمن صدارة الترتيب العالمي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، كما احتلت المرتبة الـ 26 عالميًا.
- حازت الإمارات على المرتبة الأولى عربيًا والـ 41 عالميًا ضمن مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016.
- حازت الإمارات على المركز الثاني ضمن قائمة الوجهات الأكثر استقطابًا للمسافرين في سوق السفر الإسلامي العالمي.
- على نطاق تشييد الأبراج الشاهقة، حققت الإمارات المرتبة التاسعة عالميًا على صعيد إنجاز تلك الأنواع من الأبراج خلال عام 2016، بحسب التقرير السنوي لمجلس المباني الشاهقة والمساكن الحضرية.وتستحوذ الإمارات على نحو 22% من مجموع أطوال الأبراج التي تم

ما تركه الشيخ زايد بن سلطان من تأثير إيجابي في المحيط العربي والإسلامي ربما يفوق عمل أجهزة دبلوماسية على مدار عقود

تشييدها في منطقة الشرق الأوسط خلال 2016.

- تتربع الإمارات على عرش قائمة الدول العربية الأفضل على مستوى الخدمات الإلكترونية.
- حازت الإمارات على المرتبة الأولى ضمن الشرق الأوسط، والـ 13عالميًا في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التجارية لعام 2016.
- دولة الإمارات هي الأولى عالمياً في المساعدات وفي العطاء الإنساني، نسبة إلى دخلها القومي.
- أظهرت دراسة مسحية تابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، تصدّر الإمارات والصين قائمة الأسواق الناشئة الأكثر تفضيلاً بين الشباب الراغبين في العيش بالخارج، سعيا منهم إلى التقدم في حياتهم المهنية، للسنة الثانية على التوالي.

الحلم الإماراتي

ولو أضفنا إلى ذلك، ما تتمتع به الإمارات من سمعة طيبة ومكانة كبيرة إقليمياً ودولياً، منذ عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فضلاً عن الخطط الاستراتيجية الطموحة في قطاع الثقافة والفنون، والتعليم والصحة وبناء شراكات مع أرقى الأكاديميات والجامعات والمعاهد والمتاحف والمستشفيات العالمية، وافتتاح فروع لها في دولة الإمارات، ندرك حجم القوة الناعمة المتنامية، التي يمكن أن تشكل في مجملها "قوة النموذج" الإماراتي، الذي يعد أساساً لما بات يعرف إعلامياً بـ "الحلم الإماراتي"، الذي يراود الملايين في العالم، وينافس بقوة "الحلم الأمريكي" الذي كان مطروحا بقوة خلال سنوات وعقود سابقة، ولكنه شهد تراجعاً لعوامل واعتبارات عدة، تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية والعقبات التي تواجه الدبلوماسية العامة الأمريكية في الدفاع عن أهداف هذه السياسة وتبريرها.

الأمن الوطني للإمارات.. من زمن التأسيس إلى استباق التحديات

هناك جبهتان يتمحور حولهما جهد الدول والحكومات في مجال حماية الأمن الوطني. الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية. وتتصل جبهة الداخل بأمور عديدة من بينها حماية أمن الوطن والمجتمع وتقوية البناء السياسي والحفاظ على عوامل التماسك والاتحاد ورفد مقومات النهوض بالمزيد من التحفيز لقيم الولاء والانتماء. أما الجبهة الخارجية فإنها تتصل بالاستعداد لمواجهة احتمالات التهديد الخارجي واستباق الأعداء بتحصين البلد وتكوين تحالفات وعلاقات خارجية تبين مدى قوة الوطن وحضوره في محيطه الإقليمي والعالمي.

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

بقلم:
الدكتور
سالم محمد حميد
رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث

المجتمع الإماراتي متحد مترابط منذ القدم بحكم الثقافة والدين واللهجة والتراث والجغرافيا

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كان الطريق معبداً بالكفاح الذي أدى إلى تحقيق ما نعيشه اليوم من اعتزاز وفخر وسعادة واستقرار وثقة بالمستقبل.

خلفية تاريخية

لقد كان النفوذ الاستعماري الأجنبي في القرن الماضي أحد أبرز التحديات التي واجهتها المنطقة العربية، وكان الوجود الأجنبي عائقاً يكبل الطموح نحو الاستقلال وبناء الهوية الثقافية المحلية وغيرها من العناصر التي تشكل ملامح الأمن القومي العربي بشكل عام. وكما نعرف فقد كان

الاستعمار يغلب على الدول العربية، سواء في منطقة الخليج أم القرن الأفريقي أم شمال أفريقيا. إلا أن الاستعمار الفرنسي لشمال أفريقيا كان أكثر قسوة من حيث محو الهوية المحلية، وإحداث انفصام ثقافي لدى النخبة والمجتمع، لدرجة أن التعريب واستعادة الهوية كانت ولا تزال مهمة دائمة على جدول بعض المجتمعات التي تعرضت للاحتلال الفرنسي.

بينما كان الوجود البريطاني من نصيب منطقة الخليج العربي، وكان بطبعه وجوداً متحفظاً يبحث عن مصالحه، ولم ينجح في إحداث تغييرات ثقافية لتهديد هوية الخليج. إلى جانب صلابة الهوية المحلية وعمق العادات والتقاليد الإماراتية الأصيلة التي مكّنت المجتمع الإماراتي من الحفاظ على كينونة ثقافية صلبة وغير قابلة للتفتت. ومما ساعد على ذلك أيضاً انتهازية الوجود البريطاني وعدم استعداده للاحتكاك بالبيئة المحلية أو نشر التعليم. فكان استغلال الموانئ الجوية والبحرية هو الهدف الأول لدى البريطانيين في الخليج. ولذلك عندما حان وقت انتهاء النفوذ البريطاني، وجدت القيادة الحكيمة في الإمارات فرصة ذهبية لإعادة صياغة اللحمة الوطنية الإماراتية، على قاعدة التآزر الطبيعي الذي ظل يربط بين أبناء الإمارات في كافة المراحل التاريخية.

بناء الاتحاد

على هذه الخلفية انطلق مؤسس الاتحاد الراحل الكبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في بناء أعمدة الأمن القومي للإمارات فور انتهاء النفوذ البريطاني. وشرع زايد في صياغة الكيان السياسي الاتحادي لمجتمع الإمارات الموحد ثقافياً وأسرياً، والذي كان بحاجة لحكمة وفطنة سياسية لترسيخ قواعد الاتحاد

توحيد القوات المسلحة الإماراتية الخطوة الأكثر أهمية على طريق حماية أمن واستقرار الدولة الاتحادية

بشكله الجديد الذي نتج عنه ولادة كيان دولة الإمارات العربية المتحدة. أما المجتمع الإماراتي فقد كان متحداً ومترابطاً منذ القدم بحكم الثقافة والدين واللهجة والتراث والجغرافيا الواحدة، لكنه كان بحاجة لدولة حديثة تقوم بتمثيله وحمايته وفقاً لأرقى هيكلية مؤسسية معمول بها في العصر الراهن. وهذه الخطوة المفصلية تحمل مسؤوليتها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإلى جواره حكام الإمارات الذين كانوا عند مستوى الحدث بإدراكهم لأهمية بناء الدولة التي توحد الإماراتيين وتمنحهم العزة والمجد.

إن أبرز مثال على الوعي المبكر بأهمية مراعاة مستقبل الأمن القومي الإماراتي، القيام بتوحيد القوات المسلحة الإماراتية، والتي تعد بالنسبة لخطوات بناء وتسييج الأمن القومي الإماراتي الخطوة الأكثر أهمية وحيوية على طريق حماية كيان منجز الدولة الاتحادية. وتم توحيد القوات البرية والبحرية والجوية تحت تحت قيادة واحدة وعلم واحد في السادس من مايو 1976م.

أهم التحديات

كانت التحديات التي تواجه الأمن القومي

الاماراتي تتدرج في أهميتها وخطورتها مع تزايد الأعباء ونضج البناء المؤسسي وتشابك العلاقات الدولية وحجم ما يتوقعه الآخرون من الإمارات. في بداية تكوين الدولة كانت التحديات تتصل بمعالجة البديهيات الضرورية، وتحمل الشيخ زايد مسؤولية التأسيس الذي تبلور مع مرور الوقت إلى ما نعيشه اليوم من انتقال كبير من زمن مواجهة التحديات الأساسية إلى زمن صناعة التفوق واستباق التحديات المستقبلية ووضع حلول أمنية وعسكرية احترازية لوقف الأخطار المتوقعة نهائياً قبل وقوعها.

وعندما نتأمل الأبعاد الاقتصاديةوالجوانب المتعلقة برفاهية المواطن وتعليمه وصحته وحماية أمنه وتوفير الوظائف والمساكن الراقية للأجيال المتلاحقة، لابد أن هذه التحديات الداخلية تلتقي من حيث المضمون مع المفهوم العام الشامل للأمن القومي الإماراتي. لأن الدول التي فشلت في توفير هذه المنظومة الحياتية الضرورية منذ وقت مبكر، واجهت بعد ذلك اشكالات بلغت حالة من التدهور والفوضى أوصلت بعض المجتمعات إلى الانهيار الشامل.

فحدث التفكيك الذي نشاهده في وسائل الإعلام. وكل ما يحدث في العالم من حولنا يثبت لنا أن خيارات القيادة الإماراتية كانت على صواب، وإن العمل من أجل المستقبل كان منهج القيادة منذ أن تم وضع اللبنات الأولى للدولة الاتحادية.

داخلياً

وفي إطار حماية الجبهة الداخلية وعدم السماح لخفافيش الظلام بالإضرار بمكتسبات الاتحاد، وقف الشعب الإماراتي مع القيادة في الخطوات الاستباقية التي تم اتخاذها بحق العناصر التخريبية الظلامية التي تتبع التنظيم الدولي الإرهابي. وتم وضع حد قانوني ملائم لتلك الشرذمة التي كانت ترضع الخيانة منذ أن استسلمت للفكر الدخيل المتطرف وسمحت له بالتسلل إلى عقول أفرادها. وشهدنا جميعاً استنكار أبناء الإمارات للنوايا الشريرة التي كان يحملها أولئك الذين تخلوا عن مشاعر الولاء والانتماء لوطنهم. وفشل المخطط التخريبي ونجحت الإمارات بفضل الوعي الوطني الراقي في الحفاظ على مسيرة التنمية.

خارجياً

أما على المستوى الخارجي فإن مشاركات القوات المسلحة الإماراتية غنية ومتعددة، وقواتنا المسلحة ذات حضور يعبر في المناسبات والمشاركات المتعددة عن مدى تطورها واستطاعتها تشكيل ذراع عسكري لحماية الأمن القومي الإماراتي، والمساهمة في تعزيز السلم العالمي.وفي أجندة الإمارات مشاركات عسكرية خارجية تمثل شهادات متكررة على الثقل الذي تتمتع به بلادنا في المجتمع الدولي، وعلى عظمة الدور العسكري والإنساني لجيش الإمارات، لأن الدور الإنساني في عقيدة قوات الإمارات لا ينفصل عن الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن القومي.

ومن منطلق الثقة بمتانة الجبهة الداخلية، انطلقت الإمارات منذ أواخر السبعينيات في مشاركات عسكرية خارجية اقتضتها الظروف الدولية. بدءاً بالمشاركة في قوات الردع العربية في لبنان أثناء الحرب الأهلية 1976م - 1979م، مروراً بحرب تحرير الكويت 1990-1991، ثم عملية إعادة الأمل في الصومال 1993م - 1994م، وأعقبها المشاركة ضمن عملية الأيادي البيضاء في كوسوفا 1999م، ومساهمات أخرى في لبنان وأفغانستان وباكستان وليبيا. بالإضافة إلى مهام عسكرية إماراتية دائمة في حماية الوطن والخليج وتأمين الملاحة العالمية، والشراكة الأساسية في الحرب الدولية ضد الإرهاب. وأخيراً، المشاركة العسكرية الإماراتية الفاعلة والرئيسة ضمن قوات التحالف العربي في اليمن لدعم الحكومة الشرعية اليمنية ودحر الحوثيين الذين يتحركون لتخريب جنوب الجزيرة العربية بدعم إيراني فارسي.

إن هذا الحضور العسكري القوي والمؤثر للقوات المسلحة الإماراتية إنما يعكس التفوق على الذات والتطور الذي حدث في استراتيجية حماية الأمن القومي الإماراتي. فعندما نعلم أن قواتنا أصبحت تمتلك قواعد عسكرية متقدمة في منطقة القرن الأفريقي، فإن هذه الرسالة تشير بوضوح إلى أن للإمارات ذراعاً قويةً وقادرةً على الوصول إلى أي مكان للقيام بخطوات استباقية لحماية الأمن القومي. لذلك نفخر بقواتنا المسلحة ونثق دائماً بأبطالنا.

ما هي قوة دولة الإمارات العربية المتحدة؟

لا يختلف اثنان على أن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم دولة مؤثرة في نظامها الإقليمي بشكل خاص وينظر إليها على أنها أيضاً صاحبة دور عالمي. وهذا التأثير لم يأتِ من فراغ، بل هو نتاج لما تمتلكه دولة الإمارات من مصادر قوة تجعلها دولة غير عادية.

كلية الدفاع الوطني

بقلم:

الدكتور

محمد بن هويدن

أستاذ العلاقات الدولية

المشارك ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات

ولعل أدبيات العلوم السياسية تقول لنا بأن فاعلية الدول في نظامها الإقليمي أو الدولي تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسة هي: أولاً، امتلاك الدولة القناعة بأنها دولة فاعلة في النظام الإقليمي أو الدولي؛ ثانياً، الاعتراف بفاعلية هذه الدولة في النظام الإقليمي أو الدولي من قبل الدول الأخرى؛ وثالثاً، امتلاك الدولة للقدرات التي تؤهلها لأن تكون دولة فاعلة. ثلاثة شروط متى ما توفرت في أية دولة فإنها تجعلها صاحبة دور مؤثر في السياسة الإقليمية أو الدولية. وهذه المقالة تعتبر -كما هو موضح أدناه- أن هذه الشروط متوفرة في الحالة الإماراتية، الأمر الذي يجعل دولة الإمارات دولة مؤثرة في نطاقها الإقليمي على أقل تقدير.

1. توفر القناعة

لم تكن قيادة دولة الإمارات في يوم من الأيام صاحبة توجه مُنكفئ في نظرتها لدورها في دعم الأمن والاستقرار الدوليين. لقد كانت دائماً مدركة بأن ما تملكه من إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية لابد أن تُستخدم في سبيل تحقيق هدف الأمن والاستقرار الدوليين. فمنذ البداية ودولة الإمارات كانت تقف مع الحق في مواجهة الظلم. ومن ينسى مقولة المغفور له بإذن الله المؤسس الشيخ زايد بن سلطان "النفط

> الإمارات ليست دولة عادية ومتلقية لما يحدث من أحداث بل هي دولة فاعلة ومؤثرة في مجريات الأحداث "

العربي ليس بأغلى من الدم العربي"، وهو الذي لم يتوان عن دعم الحق العربي في الوقت الذي كانت فيه الدولة ما زالت حديثة العهد السياسي. فهذا دليل على أن القناعة بالدور الإماراتي الإقليمي على أقل تقدير كانت موجودة منذ البدايات وليست أمراً جديداً. وهذه القناعة نجدها اليوم تتأصل في قيادة الدولة الممثلة في الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة، والشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. كل من هذين المحمدين يحمل قناعة مُكملة لقناعة الآخر حول مكانة الإمارات في النظام الدولي. فالشيخ محمد بن راشد صاحب مشروع حضاري يتعدى نطاق تأثيره حدود دولة الإمارات. فهو يريد لنموذج التنمية أن يحقق الريادة في المنطقة العربية، وينافس كبريات الدول المتقدمة. هذه القناعة ولدت الرغبة الفعلية لأن تكون دولة الإمارات أيقونة التنمية في العالم العربي. فأينما تبحث في مؤشرات التنمية تجد دولة الإمارات صاحبة السبق في نطاقها الإقليمي، حتى أصبحت هي النموذج الذي يشار إليه بالبنان من قبل الآخرين للأخذ به والاستفادة منه. ما كان يمكن لمثل هذا الأمر أن يتحقق لولا وجود قناعة لدى القيادة السياسية في الدولة بأن الإمارات يجب أن تأخذ هذه المكانة. لم تبن دولة الإمارات أعلى الأبراج، وأكبر الأسواق، وأفخم الفنادق، وأجمل الشوارع وحسب، بل بنت أيضاً نموذجاً يُحقق حلم كل من يحلم أن ينجح ولكن لم تساعده ظروف بلده أن يُحقق حلمه. والشيخ محمد بن زايد صاحب مشروع سياسي مكمل للمشروع التنموي الذي يحمله الشيخ محمد بن راشد. مشروع الشيخ محمد بن زايد هو بناء مكانة سياسية لدولة الإمارات تحفظ لها أمنها واستقرارها كي

الإمارات تتمتع بالعديد من القدرات والإمكانيات التي تؤهلها للعب دور مؤثر في نطاقها الأقليمي

يتمكن المشروع التنموي من النجاح. هذا المشروع نال على إعجاب رؤساء أكبر دول العالم الذين أصبحوا يولون دولة الإمارات أهمية كبيرة في استراتيجياتهم في المنطقة. بفضل هذا المشروع لم تعد دولة الإمارات مجرد متلقٍ للحدث بل أصبحت مؤثرة فيه وصانعة له.

هذه المكانة الاقتصادية والسياسية لدولة الإمارات ما كان لها أن تتحقق لولا وجود القناعة لدى القيادة السياسية بأن دولة الإمارات يجب أن يكون لها دور فاعل في قيادة المنطقة عن طريق تقديم نماذج ناجحة ومشرفة في منطقة تحمل العديد من الأطراف الأخرى مشاريع مدمرة لا تقدم الاستفادة لشعوب ودول المنطقة. لذلك سيُخلد التاريخ هاتين الشخصيتين على أنهما أصحاب مشاريع ريادية تستحق من الآخرين التعلم منها. ولعل المهم في هذه المعادلة هو أن قناعة القيادة بمكانة الإمارات تتبعها أيضاً قناعة شعبية مساندة لها على مختلف الصُعد. فالإماراتيون هم من أكثر شعوب العالم الذين يتمتعون بوجود ثقة عالية في قيادتهم السياسية، وهذا أمر جداً إيجابي في إنجاح نظرة القيادة السياسية. فقد حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى حسب تصنيف Edelman Trust Barometer 2015 من حيث ثقة الشعب في حكومته (http://www.edelman.com

2. الاعتراف الخارجي

بفضل القناعة المتوفرة لدى القيادة السياسية في دولة الإمارات للدور الريادي للدولة فإن الكثير من الدول في النظام الدولي أصبحت تنظر إلى الدور الإماراتي بإيجابية كاملة. من يزور دولة الإمارات فإنه دائماً ما يصفها بواحة نجاح وأمن وأمان في منطقة تحوم من حولها قوى الظلام والإحباط. فالشباب العربي ينظر إلى دولة الإمارات باعتبارها النموذج الذي يتمنى أن تحذو دوله حذوها. وبفضل قناعة قيادتها أصبحت العديد من القوى الدولية تدرك بأنها تستطيع أن تعتمد على دولة الإمارات في الأمور المتعلقة بدفع الأمن الاستقرار الدوليين وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي. فالولايات المتحدة تعتمد على دولة الإمارات في دعمها في محاربة الإرهاب. والأمم المتحدة تنظر إلى دولة الإمارات على أنها أهم الداعمين لمشاريعها الإنسانية. والدول العربية الأخرى في الإقليم تدرك بأن دولة الإمارات هي الصديق الذي يمكن ان يقف بجانبها ضد قوى الظلام. والقوى الاقتصادية المختلفة تعتبر دولة الإمارات هي نقطة العبور الأساسية لتبادلاتهم التجارية ومعاملاتهم الاقتصادية مع الإقليم. وأصحاب الأفكار الإبداعية ينظرون إلى دولة الإمارات على أنها بيئة الإبداع في المنطقة. فهذا اعتراف دولي واضح بأهمية دولة الإمارات وأهمية دورها في الإقليم. وحسب تصنيف US News لأكثر الدول تأثيراً في العالم لعام 2017 (https://www.usnews.com/news/best-countries/

overall-full-list) فإن دولة الإمارات حلت في التصنيف الأول في منطقة الشرق الأوسط،وجاءت في المرتبة الثانية والعشرين عالمياً. وهذا التصنيف اعتراف واضح بقوة دولة الإمارات التأثيرية في النظام العالمي.

3. توفر القدرات

لا يمكن لأي دولة أن تكون مؤثرة في النظام الإقليمي أو الدولي إلا إذا كانت تتمتع بقدرات وإمكانات تؤهلها للعب دور التأثير. ودولة الإمارات تتمتع بالعديد من القدرات والإمكانات التي تؤهلها للعب دور مؤثر في نطاقها الإقليمي. فلو أخذنا تصنيف جوزيف ناي لمفهوم القوة والمرتبط بالقوة الخشنة والقوة الناعمة فإننا يمكن أن نقول بأن دولة الإمارات تتمتع بهاتين القوتين بدرجة تجعلها قادرة على أن تكون مؤثرة في إقليمها الجغرافي. من ناحية القوة الخشنة، وهي عبارة عن قدرة الدولة على تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية، فإن القوة العسكرية لدولة الإمارات تُعتبر من أحدث القوى الموجودة في المنطقة وأكثرها كفاءة. ولعل رؤية الشيخ محمد بن زايد لتطوير القدرات العسكرية الإماراتية أتت بنتائجها الإيجابية على مكانة الإمارات في التصنيف العسكري العالمي. فهي اليوم تعد صاحبة قوة عسكرية متقدمة وتحتل المرتبة العاشرة عالمياً (حسب التصنيف المذكور أعلاه) محتلة المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط بعد كل من إسرائيل والسعودية تباعاً. ولعل دورها في العديد من العمليات العسكرية كعمليات محاربة الإرهاب، ومساعدة نظام الشرعية في اليمن، ومساندة البحرين في ردع التهديدات الخارجية، والوقوف مع المجتمع الدولي في العمليات ذات الطابع الدولي كلها شواهد تُثبت متانة القوة العسكرية لدولة الإمارات. أما عن القوة الناعمة والتي من خلالها تصبح الأمارات مؤثرة من دون استخدام القوة العسكرية فإن دولة الإمارات تتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية والسياسية المؤثرة في نطاقها الإقليمي بالذات. دولة الإمارات هي أكثر اقتصادات المنطقة حيوية، وأكثر الدول أمناً واستقراراً، وأكثر الدول عطاءً وسخاءً للمحتاجين. لذلك لا عجب أن يعيش فيها أشخاص من أكثر من 200 جنسية بانسجام ووئام. ولعل النموذج الإماراتي أصبح هو النموذج الأبرز للأخرين اتباعه، ففي دراسة أجريت على مواطني 16 دولة عربية، عبر غالبية الشباب في تلك الدراسة على أن النموذج الإماراتي هو نموذج الدولة التي يحبذون العيش فيها، متفوقة بذلك على دول غربية عدة في هذا المجال.

تلك المرتكزات الثلاثة هي تعبير واضح على قوة ومتانة التأثير لدولة الإمارات في نظامها الإقليمي. وهي دليل واضح على أن دولة الإمارات ليست دولة عادية ومتلقية لما يحدث من أحداث بل هي دولة فاعلة ومؤثرة في مجريات الأحداث. وهذه هي قوة دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعليمنا بين الوطنية والعالمية

في سبتمبر من عام 2005 م اصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بصفته حاكما لإمارة ابوظبي القانون رقم 24 لسنة 2005 م بشأن إنشاء مجلس أبوظبي للتعليم برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وقد كان لي شرف عضوية المجلس في تلك السنة ، وتعرفت عن قرب لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان للتعليم ، والتي أستطيع ان ألخصها في جملتين، تعليم عالمي بروح وطنية ، اليوم ومع مرور أكثر من عقد من الزمان على إنشاء مجلس أبوظبي للتعليم ، اعتقد أنه من المناسب أن ننظر إلى الوراء قليلا لنقيم واقع التعليم في الإمارات بشكل عام وأبوظبي بشكل خاص ، لنحدد مدى ما تحقق من نظرة ثاقبة لقيادة الوطن بشأن التعليم ، رأيي الشخصي لمن يهمه ذلك ، إن التعليم قد نجح في تحقيق جزء يسير فقط من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حفظه الله ورعاه.

كلية الدفاع الوطني

بقلم:

الدكتور

خليفة علي السويدي

إعلامي وأكاديمي في جامعة الإمارات العربية المتحدة

لدينا في دولة الإمارات مدارس خاصة عالمية نستطيع أن نلخص مخرجاتها بأنها تتقن اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية والهُوية الوطنية "

لا ينكر أحد أن التعليم وبالذات في إمارة أبوظبي وبفضل قيادة مجلس التعليم قد حقق إنجازات واضحة وبالذات في البنية التحتية لمدارس الإماراة التي أضحت اليوم مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا ، أتذكر كلمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في أحد الاجتماعات عندما قال "لا أريد أن تكون المدرسة أقل جمالا من المراكز التجارية أو بقية المنشآت التي نفتخر بها في الإمارات "، لأن البنية التحتية تمثل عنصر جذب لتلاميذ المدارس، نجح المجلس في إعادة بناء جل المدارس الحكومية في الإمارات ، ومع أهمية البناء المادي للمدرسة يبقى سؤال مطروح ، هل تناسب التطور المادي مع البناء العقلي لمن هم في المدرسة ؟

قبل الخوض في ذلك الأمر اسمحوا لي أن

أشارككم هذه القصة ، في أحد المعارض التعليمية في الدولة استوقفتني إحدى الأمهات وبرفقتها ابنتها ، وقالت لي يا دكتور خليفة إن كان وقتك يسمح أتمنى منك أن تستمع إلى ابنتي المتميزة التي تدرس في مدرسة حكومية ، بدأت الطفلة الصغيرة في عرض أفكارها بصورة أكثر من رائعة ، أثارت إعجابي لحسن اختيارها للألفاظ ، وتسلسل الأفكار لديها، عرفت عندها أنها محظوظة لأن معلمتها أحسنت تربيتها وتعليمها ، لكن المفاجأة كانت عندما طلبت منها أن تقول لي نفس الأفكار لكن باللغة العربية ، وجدت تلعثما وترددا ، وخوفا كأنها لم تكن نفس الفتاة التي كنت أتحدث معها ، لقد كان عرضها الأول باللغة الإنجليزية حيث كان التميز والنجاح ، وكان ترددها عند الطلب منها بالحديث بلغتها الأم ، الوقفة الثانية مع طالباتنا في بعض جامعاتنا الوطنية اللائي طالبن تدريسهم مادة مجتمع الإمارات والثقافة الإسلامية باللغة الإنجليزية ، لأنهن لم يتمكن من اجتيازها بالعربية، أقف عند هذا الحد للعودة مرة اخرى كي

في دولة الإمارات نحن بحاجة إلى عاصفة حزم تربوية ، تفكر خارج الصندوق الذي نشأنا فيه

أتجاوب مع السؤال المطروح هل تمكنا من تحقيق العالمية والمحافظة على الهُوية الوطنية؟

الهوية الوطنية

لدينا في دولة الإمارات مدارس خاصة عالمية نستطيع أن نلخص مخرجاتها بأنها تتقن اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية والهوية الوطنية ، بشكل عام مع وجود بعض الاستثناءات القليلة ، وفي المقابل عندنا مدارس حكومية تركز على الهوية الوطنية ، لكن جل مخرجاتها ضعيفة في اللغة الإنجليزية التي لا يستطيع أحد اليوم نكران أهميتها، فما الحل، رأينا في مدارس مجلس أبوظبي للتعليم العديد من التجارب منها ازدواجية لغة التعليم، وتطبيق ما يعرف بحركة المعايير الدولية للتعليم، وشهدنا الكثير من الاستراتيجيات و الخطط والبرامج، لكنها إما أن تطبق في الميدان لفترة وجيزة ثم تحل محلها خطط أخرى، أو إنها غير قابلة للتنفيذ العملي ووقفت عند مرحلة التقارير والتصورات التي نجحت فيها بيوت الخبرة العالمية التي تم الاستعانة بها، وهنا نقطة محورية لابد من التوقف عندها، لقد اختبرنا الاستشارات الآسيوية عندما جربنا منظومة المدرسة السنغافورية ، ومرت علينا المدرسة الفنلندية بكل ما تحمله هذه الفكرة من عمق وجزالة، ولدينا تجربة النظام الأمريكي والبريطاني ماثلة في مدارسنا، كنا نعتقد أن هذا المزيج من الدراسات والتجارب بلغة اخرى أخذ الأفضل من كل بستان سيحقق لنا ما ترنو له قيادة الأوطان، لكن الواقع يقول لنا، إن جل هذه التجارب الناجحة في بيئتها

لم توفق بدرجة مماثلة في الإمارات لسبب خفي لا يعرفه إلا أهل الاختصاص ، إن التعليم منظومة متكاملة لا تستطيع أن تأخذ جزءاً منها وتصل به إلى الصورة الكلية، فهل نتمكن نحن في الإمارات أن نوجد المدرسة الإماراتية الخاصة بِنَا ! الجواب بكل تاكيد نعم لكنه بحاجة إلى شروط نجاح .

أولهـا القناعـة بالكفاءات المواطنـة المتخصصة، لست هنا رافضا لفكرة الاستئناس بآراء بيوت الخبرة أو خبراء من العالم ، لكني لا أرى وجاهة في جعلهم مصدرا للقرارات المهمة ، فلكل خبير رأيه الذي يؤمن به ويؤمن له مصدر رزقه، ومن يتجول اليوم في مراكز صنع القرار التربوي يدرك ما أقول!

الشرط الثاني هو ألاَّ تكون المدارس مختبرات مؤقتة لتجارب عامة أو طموحات لبعض قيادات التعليم لأن الفشل في التجربة التعليمية يعني التيه لجيل كامل فقد مقومات التعليم الحقيقي، لقد شهدنا في العقد الماضي على المستوى الوطني و المحلي ميلاد استراتيجيات وتطبيقها في الميدان ، وبمجرد خروج قائد تلك الفكرة من منصبة انهالت عليها اللعنات وتم استبدالها بغيرها

الشرط الثالث هو الابتعاد عن الحلول التجزئة ، فقرار إضافة مادة وحذفها لن يؤتي أكله إن لم نحقق الشروط العملية للتنفيذ الناجح للمقرارات ، ينبغي علينا النظر للتعليم كمنظومة متفاعلة متكاملة، وليست مواد متراكمة أثقلت كاهل التلاميذ في مدارسنا اليوم

عاصفة حزم تربوية

في دولة الإمارات نحن بحاجة إلى عاصفة حزم تربوية ، تفكر خارج الصندوق الذي نشأنا فيه ، فالمدرسة التقليدية هي عدد من الكتب يدرسها المعلم وينجح فيها المتعلم ، هذه المدرسة لم تعد مقنعة لقيادة الوطن ولا للأسر والتلاميذ ، المدرسة التي ينبغي التفاكر حولها بحاجة إلى مرونة في العقول المفكرة كي تحلق بِنَا خارج الفكر الموروث عن التربية العربية ، ونفكر جليا في مدرسة تتميز بالأصالة الوطنية مع الالتزام بالمواصفات الدولية ، بل إنني أزعم إن دولة تخطط للوصول إلى المريخ تستطيع أن تبتدع نموذجا تعليميا غير مسبوق ، يأتي العالم كي يتعلمه منا ، بتحقيق ذلك سيقول العالم هناك المدرسة السنغافورية والمدرسة الفنلندية و المدرسة الإماراتية ، وإنني أتخيل ذلك العدد الكبير من خبراء التعليم في العالم كله قد وفدوا إلى الإمارات للاستفادة من هذه الخبرات عندها فقط نستطيع أن نقول إننا حققنا أهدافنا برؤية أبنائنا وهم يستمتعون بالذهاب إلى مراكز اجتماعية ترفيهية تربوية كانت تسمى قديما المدرسة ، لكنها تحقق كل ما نخطط له من طموحات نود أن نلمسها في جيل المستقبل الذي سيتعايش بنجاح ويحتفل بآخر قطرة نفط تصدرها الإمارات للخارج، ففي ذلك الزمن نقدم نحن للعالم أفضل ما عندنا وهو نتاج عقول أبنائنا الذين تم تأهيلهم بمحركات التفكير الإبداعي الخلاق الذي ينتج المعرفة ويحولها إلى تطبيقات عالمية يستوردها منا غيرنا، فنحن أمة لا تريد العيش على ثروات تحت الأرض بل مصدر ثرواتنا ما تنتجه عقولنا.

الإمارات دولة المستقبل العالمية

بقلم:

الدكتور

فهد الشليمي

رئيس المنتدى الخليجي

للأمن والسلام

أقوم بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة بين وقت لأخر وذلك بحكم عملي الأكاديمي والأعلامي وعلى وجه الخصوص متنقلا بين أبو ظبي ودبي وقد شاركت في العديد من المؤتمرات السياسية والاستراتيجية والإعلامية وقد شدني ولفت نظري ونظر الكثيرين من زملائي اتجاه ومسار دولة الإمارات العربية المتحدة نحو المستقبل برؤية واضحة وأهداف معلنة وشفافية بالغه واستراتيجيات مستقبلية واقعية وقابلة للتطبيق مما يجعلنا كخليجيين وعرب أن نفتخر بما وصلت له هذه الدولة من تحقيق وإنجاز لغاياتها الوطنية وأهدافها المرسومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أضحت الإمارات مدرسة عالمية لفنون الإدارة والاقتصاد والابتكار، كما أصبحت مدرسة سياسية وعسكرية في التعامل الدولي والعلاقات الدولية والاستراتيجية وما كانت لتتوفر هذه الخطوات العملاقه إلا بوجود قيادات عملاقه تبث الحماس والتوجية لمعاونيها.

يتميز الاقتصاد في دولة الإمارات بأنه اقتصاد متحرك ومفتوح يعتمد على تنويع مصادر الدخل وعلى القدرة على الجذب الاستثماري لرؤوس الأموال الأجنبية وقد تم تصنيف دولة الإمارات في المركز 14 عالميا كأحد أفضل الدول لممارسة الأعمال بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2011 وقد زادت نسبة مساحات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي إلى 70% خلال عام 2010 وأصبحت الإمارات مقرا لرجال الأعمال والشركات الكبري ووجهة سياحية بارزة وقد تم تقدير الأصول الأجنبية في دولة الإمارات إلى أكثر من 600 مليار دولار في نهاية عام 2012 وتطمح الإمارات إلى استقطاب 15 مليون سائح بحلول عام 2020 وهاهي إمارة دبي تعتبر من أهم مراكز الاقتصاد في العالم.

فمنذ توحيد جيش دولة الإمارات العربية المتحدة جيش الاتحاد فقد شاركت الإمارات في العديد من مهمات حفظ السلام العالمي وفي بعض الأحيان كقوات فرض السلام فجيش الاتحاد شارك في قوات الردع العربية خلال الحرب اللبنانية الأهلية وشارك في حرب تحرير الكويت والعديد من المهام العالمية لحفظ الاستقرار والسلم

العالميين وهاهو جيش الاتحاد يشارك في استعادة الشرعية لليمن ويساهم في المهمات الإنسانية لبناء اليمن ويقاوم الإرهاب في بعض مناطق جنوب اليمن

الإمارات بوجود التخطيط المستقبلي الصحيح تتجه كدولة عالمية مستقبلية يعيش بها مواطني العالم

والقيام ببناء وتحضير وتجهيز الجيش الوطني اليمني بالإضافة إلى مهام تأمين حدود وأجواء وسواحل الدولة وقد انضمت الإمارات إلى التحالف العربي لتحرير اليمن والتحالف الإسلامي لمقاومة الإرهاب وشاركت في التحالف العالمي ضد الإرهاب منذ عام 2002.

وعلى مستوى التصنيع العسكري فقد بدأت الإمارات العربية بتصنيع وإنتاج بعض المعدات العملياتية العسكرية في محاولة لتقليص الاعتماد على الدعم الأجنبي كما أنها تنتج الذخائر ومركبات النقل العسكرية المدرعة وإنتاج الطائرات دون طيار للمراقبة والاستطلاع التى تم تسويقها على المستوى التجاري العسكري.

وعلى مستوى تأهيل الكوادر البشرية العسكرية فقد تم إشراك مواطني الدولة جميعا في حماية أمنها الداخلي والدفاعي عبر قانون الخدمة الوطنية والاستفادة من جهودهم مؤقتا في المؤسسات العسكرية الدفاعية لدولة الإمارات كي يكونوا رافدا مباشرا ومؤهلا لدعم جيش الاتحاد في حالات الحروب والنزاعات.

أعتقد أن دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود التخطيط المستقبلي الصحيح والسليم وتحضير البنية الأساسية للدولة المستقبلية العالمية سوف تتجه نحو المستقبل كدولة عالمية مستقبلية يعيش بها مواطنوا العالم ويعملون ويستثمرون بها ومن الشواهد التي نراها في جعل الإمارات العربية المتحدة دولة المستقبل أو الدولة العالمية هي النظرة المستقبلية والخدمية لجميع مؤسسات الدولة فهانحن نشاهد مدينة مصدر للطاقة النظيفة المستقبلية والصديقة للبيئة ونشاهد قيام دولة الإمارات باعتماد خطة تقليص الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة وإذا أتينا على التشكيلة الوزارية لحكومة الإمارات الحالية نجد أن النسبة الشبابية المتعلمة من الوزراء وطاقمهم الوزاري والإداري تشكل الغالبية وقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «بأن الإمارات تتحدث لغة المستقبل على المستوى الاقتصادي والسياسي» ودولة الإمارات المستقبلية سوف تجلب الأنظار والطاقات والأموال للعمل والإقامه بها وفي الزيادة السكانية لدولة المستقبل فمن المتوقع أن تصل نسبة سكان إمارة أبوظبي إلى 4,6 مليون نسمة في عام 2030

وتصل نسبة سكان إمارة دبي إلى 5 ملايين نسمة وأن تصل نسبة الطاقة النظيفة بحلول عام 2030 إلى نسبة 25% وإلى 75% بحلول 2050 كما أن الجنسيات التي سوف تعيش في الدولة نحو 206 جنسية مابين عابره ومقيمة وتمثل أكثر من 150 قومية.

تحديات تكامل سياسات الأمن الوطني

بقلم:

العميد الركن طيار

سالم سعيد الشامسي

كلية الدفاع الوطني

تضع الدول الأمن الوطني وعلى اختلاف قدراتها ومكانتها على الساحة الدولية في قمة أولوياتها، حيث يُعد أحد أهم المصالح العليا على مر العصور وفي مختلف الحضارات، والذي من أجله تسخر الطاقات، وتبذل الجهود الوطنية بكافة أبعادها للمحافظة عليه، ولكن مع ذلك، نجد أن التحديات والتهديدات مستمرة، وهذه طبيعة الحياة البشرية والسنن الربانية في حياة الأمم، ونحن اليوم نعيش في عصر الثورة التقنية، وما نتج عنها من مفاهيم مثل: العولمة، والحروب الهجينة، وخاصة الهجمات الإلكترونية، وسهولة انتقال تهديدات الأمن الوطني عبر الحدود والقارات.

تتطلب مواجهة هذا النوع من التحديات والتهديدات وجود سياسات واستراتيجيات عصرية تواكب سرعة التغير، وتتسم بالقوة والدقة والشمولية، حيث تبذل الدول على اختلاف قدراتها ومكانتها على الساحة الدولية جهوداً حثيثة ومتسارعة للحاق بهذه المتغيرات السريعة، ومن أهم تلك الجهود تشريع القوانين، ووضع آليات وأطر العمل الشاملة والمتكاملة، لضمان عدم التعارض في هذه السياسات والاستراتيجيات بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية.

أهمية التكامل

يقاس الأمن الوطني بقدرة الدولة الحفاظ على تكاملها المادي ووحدة وسلامة أراضيها، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع بقية دول العالم، وفقاً لشروط مقبولة، ولحماية طبيعتها ومؤسساتها ونظام الحوكمة فيها من أي تهديد خارجي، بالإضافة إلى السيطرة على حدودها. ونجد في واقع الدول أمثلة كثيرة توضح الحاجة الماسة للتكامل في سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني، حيث نرى أن وجود استراتيجية تختص بالتنمية الاقتصادية قد تتعارض مع وتؤثر على الاستراتيجية الأمنية، فلو طرحنا على سبيل المثال ملف التركيبة السكانية في دول الخليج والذي يعتبر مرتبطاً بالجوانب الأمنية والاجتماعية والسياسية ارتباطاً مباشراً، ولكنه مع أنه مرتبط ارتباطاً مباشراً مع التنمية الاقتصادية في تلك الدول إلا أنه يختلف من حيث العلاقة، حيث إن هناك الكثير من المختصين الذين يرجحون أهمية التغاضي عن هذا الملف، وعدم المبالغة في تأثيراته على الأمن الوطني من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية.

كما نجد أن تدخل دول التحالف في الملف اليمني من خلال عاصفة الحزم وإعادة الأمل وعلى الرغم من أنه بدعوة من الحكومة الشرعية وبتفويض من مجلس الأمن، إلا أنه مع ذلك يجد المتتبع للأحداث تحفظات بل انتقادات لهذه العمليات العسكرية من بعض الدول التي تعد صديقة وترتبط بشراكات مع دول التحالف، وذلك نتيجة لجهود دبلوماسية ومعلوماتية وإعلامية تقوم بها جهات معادية بهدف التأثير على الرأي الرسمي والشعبي لهذه الدول، سعياً منها إلى قلب الحقائق، وبالتالي ممارسة الضغط عليها وإقناعها لوقف العمليات العسكرية، ومن هنا نرى وضوح الترابط والتأثير المتبادل على السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأهمية وجود تكامل وتنسيق بينها لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحاجة لهذا التكامل تكون أكثر أهمية ووضوحاً في وقت الأزمات فنجد في هذه الفترة الزمنية الحرجة تعرض المملكة العربية السعودية الشقيقة لعدد من الانتقادات نتيجة لمواقفها المشروعة في مواجهة التهديدات الإقليمية التي تهدد المنطقة، وقيادتها لهذا التوجه للوقوف ضد رغبة بعض القوى الإقليمية في الهيمنة وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام، و في دول الخليج العربي بشكل خاص، فنرى أن جهوداً تبذلها الأطراف المعادية لكسب التأييد الشعبي والرسمي للدول المؤثرة في الساحة الدولية، من خلال حملات دبلوماسية وإعلامية، واستغلال بعض المنظمات غير الحكومية في إرسال رسائل إعلامية هدامة معتمدة على معلومات مغلوطة، ونتيجة لذلك، نرى أهمية مواجهة تلك السياسات المعادية من خلال تكامل وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية وخاصة الدبلوماسية والمعلوماتية والإعلامية، لما لها من ارتباط وثيق بكافة أدوات قوة الدولة، و العمل عن قرب وتناغم ممنهج ومدروس، وخلاف ذلك، سيكون الثمن باهظاً ومهدراً ومبدداً للقدرات الوطنية.

ينظر إلى دولة الإمارات على أنها من ابرز وأهم الأمثلة الناجحة في الاهتمام بالأمن الوطني، حيث تحرص القيادة الرشيدة

على إيجاد سياسة وطنية متوازنة ومواكبة لتطورات الأحداث لتحقيق الأمن الوطني في الدولة وبكل أبعاده، بل يتعدى ذلك، حيث تنظر دولة الإمارات إلى أن عليها مسؤولية المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار الدولي، وقد كان ذلك واضحاً في دور ومساهمات الدولة الإقليمية والدولية، والتي من أبرزها المشاركة في مواجهة ومحاربة الإرهاب، ولقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد آل نهيان رئيس الدولة 'حفظه الله' قانوناً اتحادياً عام 2006 يقضي بإنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني، بهدف تحقيق أمن الاتحاد وسلامته من جميع الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون، كما أصدر «حفظه الله» مرسوماً بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012 بإنشاء كلية تسمى «كلية الدفاع الوطني» تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ويكون مقرها في مدينة أبوظبي، وتختص بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات وتهديدات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.

السياسة والاستراتيجية الاستباقية

من أبرز الحقوق المشروعة للدول والحكومات المبادرة برسم صورتها الإيجابية لدى شعوبها وللعالم، وعدم السماح لجهات ذات أجندات خاصة للقيام بهذا الدور، وبصورة سلبية من خلال رسم صورة مغلوطة لخدمة أهداف سياسية ، فكثير من شعوب العالم لا تعرف عما يجري في العالم إلا من خلال الإعلام ، فمن يبادر في إرسال معلومة سيكون له الأولوية في رسم الصورة لدى تلك الشعوب سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وعندما تصل المعلومة، وتتراكم مع التكرار، وتحدث تأثيرها يصعب تغييرها، وإن أمكن التغيير فسيتطلب ذلك جهوداً مضاعفة وتكلفة باهظة، وقد لا تملك الدول المستهدفة الوقت ولا القدرات في تلك المرحلة، ولا تملك إلا الاستسلام للواقع، ولذلك يتطلب وجود سياسة واستراتيجية استباقية بدلاً عن القيام بدور المدافع، فلابد من تكامل سياسات الأمن الوطني وبصورة استباقية سعياً إلى المساهمة في تشكيل البيئة الاستراتيجية الدولية والمحلية، والتأثير عليها من خلال الأدوات المشروعة المختلفة للدول، شاملاً ذلك الأداة الدبلوماسية والمعلوماتية والإعلام والاقتصاد والأدوات الأخرى ، ومع وجود الصورة الحقيقية والواقعية ستتضاءل فرص الصور المغلوطة، وبالتالي سيقل تأثيرها على الأمن الوطني للدول.

المتابعة والتقييم

تمثل مرحلة المتابعة والتقييم للبيئة الاستراتيجية السائدة بأبعادها المختلفة خلال إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية من أهم المراحل التي يجب أن تتم بعناية وبفهم عميق لتلك البيئة، بالتركيز على الدول المؤثرة على الصعيد الدولي، بما فيها من نظام سياسي والنهايات المراد الوصول إليها والأساليب والطرائق والوسائل للدول المعادية والصديقة

مستقبل الدول واستقرارها وازدهارها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاح سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني وتكاملها، وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات

والمحايدة، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية، فمن خلال المتابعة والتقييم سيتم التعرف على التحديات والتهديدات والفرص المتاحة وكيفية التعامل معها من حيث الطرائق والوسائل، وكافة الجوانب المتعلقة برسم السياسات والاستراتيجيات لتحقيق المصالح الوطنية والمحافظة عليها، فمع عدم توفر الفهم الدقيق لتلك البيئة ستكون هناك مخاطرة كبيرة تتمثل بعدم الوقوف على التهديدات في الوقت المناسب، وضياع كثير من الفرص، وبالتالي ستكون ردود الأفعال الوطنية للدول صعبة ومعقدة ومكلفة للغاية، حيث ستساعد الدراسة المتأنية والفهم لتلك البيئة من خلال الجهات الحكومية المعنية ومراكز الفكر والدراسات في التنبؤ بما يمكن عمله في الوقت المناسب وتجنب الصدمات الاستراتيجية، كما يوفر الفهم الدقيق والممنهج للبيئة الاستراتيجية في الوقت المناسب فرصة التعامل مع التهديدات الوطنية بطريقة استباقية، وقبل وقوع الخطر والحدث الذي يؤثر على الأمن الوطني، وبالتالي تجنب الحدث أو التقليل من تأثيره في حال وقوعه.

من الجوانب الحيوية المعايير التي يجب أن تراعى في وسائل تنفيذ سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني للدول، حيث - وكما هو معروف- لا يقف النجاح عند رسم تلك السياسات، فمع توفر سياسات واستراتيجيات معدة ضمن أعلى معايير الدقة والنجاح، إلا أنه دون توفر الوسيلة المناسبة ستكون نسب نجاح تحقيق الأهداف المرسومة محدودة جداً، وخاصة في مجال الأداة الدبلوماسية والمعلوماتية أو الإعلامية، فالثقة والمصداقية لجهة التنفيذ تعد من أهم عوامل نجاح سياسات الأمن الوطني ، وهذا لا يمكن أن يتم دون الاستثمار في التعليم والتأهيل للموارد البشرية المعنية بتنفيذ تلك السياسات والذي بدوره مرتبط بالتعليم بمختلف مراحله.

حيث إن البيئة المراد إحداث الأثر فيها بيئة قد تكون على درجة عالية من الوعي والثقافة، وتمتلك مهارة عالية في البحث والتقصي والحوار، بحثا عن صحة ودقة المعلومة، كما إن أهمية توفر الثقافة والمهارة العالية لجهات التنفيذ تزداد أهمية في وقت الأزمات، وعند وجود صورة سلبية سابقة لدى المتلقي، سواء أكان متعلقاً بجهة تنفيذ السياسة أم بالسياسة بحد ذاتها، وذلك نتيجة لتراكمات تكونت على مدار سنوات عديدة، وخبرة التعامل مع هذه الجهات، فعندما نتحدث عن دولة ما، أول ما يتبادر إلى الذهن سمعة الدولة، وسياستها، وشعبها، ومدى مصداقيتها، وما ذلك إلا لتراكمات سابقة تكونت نتيجة لصورة رسمتها أقوال وأفعال تلك الدول وشعوبها.

كما إن تكامل أدوات قوة الدولة في تحقيق الأمن الوطني يأخذ أولوية متقدمة وأهمية كبرى، يعتبر التكامل أيضاً بين مراحل تلك الاستراتيجيات في غاية الأهمية، أهمها مرحلة تقييم نجاح تلك السياسات والاستراتيجيات بعد تنفيذها، فلابد من وجود مؤشرات أداء توضح مدى نجاح تلك السياسة والاستراتيجية، فمن خلال تلك المؤشرات يمكن التنبؤ بالمستقبل، ومعرفة ما يجب عمله سواء إجراء ما يلزم من تعديلات لتلك السياسة والاستراتيجية أم استثمار النجاح وما تم إنجازه.

الخلاصة

يتضح أن للأمن الوطني أهمية قصوى ويقع في قمة أولويات الدول والحكومات، ويشتمل على جملة من المفاهيم وآليات العمل وإجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني والمحافظة عليه، وهي في تسارع مستمر لمواكبة التحديات والتهديدات المتغيرة للبيئة الاستراتيجية، والتي بدورها تستهدف المصالح العليا للدول والشعوب، ومع تلك الجهود، إلا أن سياسات الأمن الوطني ما زالت تواجه تحديات أبرزها التكامل والتنسيق، والعمل المتوازي للاستراتيجيات، إضافة إلى اعتبارات القانون الدولي، وملفات حقوق الإنسان، والتحليل المبني على الفهم العميق للبيئة الاستراتيجية، كما إن المتابعة والتقييم المستمر المبني على مقاييس ومؤشرات الأداء الدقيقة ستوضح مدى نجاح تلك السياسات والحاجة إلى إجراء التعديلات اللازمة، وعليه، يكون مستقبل الدول واستقرارها وازدهارها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاح سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني وتكاملها، وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات.

استراتيجية النفوذ الإيراني في العراق

بقلم:

العميد الركن

خالد جمعة القطان

كلية الدفاع الوطني

لقد توسع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، وقد بدا ذلك جلياً في السياسة الخارجية التي انتهجتها إيران مؤخراً لتوسيع دائرة تأثيرها خارج العراق ولبنان وسوريا ليشمل اليمن، بالإضافة إلى محاولاتها المتكررة في مملكة البحرين. وقد بات هذا النفوذ أشد ضراوة وهيمنة على المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى، نظراً لأن مركز ثقل الهيمنة الإيرانية قد أصبح العراق الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة إن استمرار تعاظم النفوذ الإيراني في العراق قد يفضي مستقبلاً إلى خروج العراق من الهوية العربية وتحولها إلى الهوية الفارسية.

ومما لا شك فيه إن العراق لم يكن مجرد عدو تقليدي لإيران بحكم الجوار الجغرافي، شأنه في ذلك شأن أية صراعات قد تنشأ بين دولة وجارتها نتيجة للمجاورة الجغرافية. إذ إن الحقيقة هي أن العراق بالنسبة لإيران هو بمثابة القلعة العصية التي استمرت في إحباط أية محاولة لاختراق منظومة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية بشكل عام. أما الآن وبعد أن تمكنت من اختراق منظومتها الأمنية والسياسية، فقد بات العراق مركز التأثير الإيراني لفرض النفوذ على المنطقة العربية برمتها.

ولا يخفى على أحد بأن إيران تعمل باستمرار على تأزيم المشهد السياسي في العراق وتأجيج الخلافات بين القادة العراقيين لجعل الحكومات العراقية حكومات ضعيفة وفاقدة للإرادة السياسية، كما تعمل إيران على إيجاد قادة وساسة عراقيين يكون ولاؤهم الأول لإيران، فإيران متيقنة بأنها لن تستطيع تحقيق أهدافها في العراق واستمرار بقائها هناك دون وجود نخب سياسية متغلغلة في المؤسسات العراقية الحيوية تدين بالولاء لإيران قبل العراق. وهو ما بدا واضحاً للجميع في الموقف العراقي من التدخل الإيراني في الأزمة السورية وعاصفة الحزم.

ويهدف النفوذ الإيراني في العراق بالأساس إلى منع وجود إرادة عراقية وقرار عراقي مستقل، وذلك من خلال إذكاء الطائفية في المجتمع العراقي، والإبقاء على دوامة الصراع الداخلي وذلك تخوفاً من تحول العراق إلى دولة قوية تقف نداً أمام

يهدف النفوذ الإيراني في العراق بالأساس إلى منع وجود إرادة عراقية وقرار عراقي مستقل، وذلك من خلال إذكاء الطائفية في المجتمع العراقي

الرغبة الجامحة لإيران في بسط نفوذها في جميع الدول العربية، وخوفاً من مقاومة العراق للطموحات والأهداف الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وقد أصبحت إيران بذلك الدولة ذات النفوذ الأكبر والأوسع في العراق مما سمح لها ذلك تلقائياً ليس بالتدخل وحسب، بل بالتحكم في السياسة الداخلية والخارجية للعراق، وبشكل خاص في المشهد السياسي العراقي، من خلال ممارسة التأثير في تشكيل الحكومات العراقية والمؤسسات العسكرية والأمنية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الدور الإيراني الكبير في اختيار رئيس الحكومة العراقية والشخصيات التي تتولى الوزارات السيادية كالدفاع والداخلية والخارجية.

وتنطوي المصالح الوطنية لإيران في العراق على تعزيز قوتها الاستراتيجية ونفوذها في منطقة الخليج العربي، من خلال جعل العراق عاجز اً عن القيام بأي دور إقليمي فعال، بالإضافة إلى تعزيز الوجود الشيعي في القيادة العراقية، مع العمل على إحكام قبضتها على العراق، و تقويض النفوذ السياسي للسنة في العراق، والسعي إلى منع تفكك العراق وانفصال الأقليات بحكم ذاتي، خاصة كردستان العراق كون تلك الأقلية ستؤثر بانفصالها على الأقلية الكردية في إيران، وتحرضها على تصعيد مطالبها السياسية ضد الحكومة الإيرانية، وهناك هدف آخر يكمن في إنشاء حكومة عراقية شيعية موالية لها، وهو ما تبدو إيران قادرة على تحقيقه حتى الآن، فضلاً عن ضمان الأمن للحجاج الإيرانيين إلى المواقع المقدسة الشيعية في العراق.

وبتعاظم الدور المهيمن الذي تنفذه إيران على المنطقة العربية حالياً، وقد ازداد قلق الدول العربية خاصة الدول المجاورة للعراق، وقد أثار النفوذ الإيراني في العراق عدداً من التساؤلات المعقدة المتعلقة بأهداف إيران في العراق، وحدود المصالح المتعلقة بالموقف في العراق، والأدوات التي تستخدمها إيران في إدارة سياساتها في العراق، والتحالفات الداخلية الإيرانية في العراق، وموقف إيران تجاه علاقة الدول العربية بالعراق، وتعاون إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مستقبل العراق.

النفوذ الإيراني

ومما لا شك فيه بأن غياب الدور العربي وخاصة دور دول الخليج العربي في العراق بعد الغزو الأمريكي لها في 2003 وسقوط نظام صدام حسين قد أفضى إلى تعزيز النفوذ الإيراني في العراق. فعلى الرغم من أن العلاقات مع العراق كانت دائمًا غير مستقرة وغير محسومة باستثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية والتي قدمت خلالها دول مجلس التعاون الخليجي دعماً كبيراً للعراق، إلا أن ما نشهده اليوم من تحالفات وتقاربات سياسية في المنطقة قائمة على تبادل المصالح يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي وجود رؤية استراتيجية تحكم العلاقات مع العراق وماهية تلك العلاقات، وبما يتناسب مع الأهمية التي تشكلها العراق لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد استخدمت إيران مختلف أدوات قوتها سواءً الصلبة أم الناعمة والتي تشمل الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية وغيرها، لتوسيع وترسيخ نفوذها في العراق، ويأتي على رأس الأداة العسكرية التي تستخدمها إيران في العراق الحرس الثوري الإيراني، بالإضافة إلى جهاز الأمن والاستخبارات، وفيلق القدس، فضلاً عن بعض ميليشياتها والميليشيات العراقية المتواطئة معها، والتي تعمل تحت السيطرة الإيرانية، ويرتبط فيلق القدس بالحرس الثوري، وهو مكلف بالقيام بعمليات تتجاوز حدوده الإقليمية. وعلى هذا النحو، فقد أسند إلى فيلق القدس تنفيذ عمليات في العراق، كما استخدمت إيران أدواتها العسكرية منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في عام 2003 في اغتيال مئات من الضباط والطيارين وعملاء الاستخبارات والعلماء العراقيين؛ وتمكين جهاز المخابرات والأمن الإيراني من العمل سراً وعلانية في العراق من خلال الحرس الثوري الإيراني، وجهاز الأمن والاستخبارات، وتوظيف عناصرهم داخل الحركات السياسية العراقية الإسلامية، والجماعات الدينية الخيرية، والمهام الدبلوماسية، والمناصب الموجودة في وسائل الإعلام وغيرها.

> وحدة العراق تمثل وحدة دول مجلس التعاون الخليجي، وانقسام العراق سيؤثر على أمن المنطقة العربية بأسرها

ولدى إيران طريقتان رئيسيتان لتحقيق النفوذ، أولهما وأهمهما أنها تعمل على تحقيق النفوذ السياسي من خلال الاستفادة من العلاقات التاريخية الوثيقة مع العديد من المنظمات الشيعية في العراق مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ومنظمة بدر، وحزب الدعوة السياسي. وثانيهما هي استخدام إيران لفيلق الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس لتقديم المعونة على شكل تدريب شبه عسكري، ودعم بالأسلحة والمعدات لمختلف الجماعات العراقية المسلحة، وتنفذ إيران أيضاً نفوذاً من خلال المبادرات الاقتصادية والبرامج الدينية المختلفة. ومع ذلك، فإن النفوذ الإيراني في العراق أمر لا مفر منه، كما أن السياسة الإيرانية في العراق هي أيضاً سياسة مزدوجة، حيث تدعو إيران علناً إلى الاستقرار في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقويض الحكومة العراقية، وترعى الميليشيات المناهضة

للحكومة بصورة غير قانونية. (جوزيف فيلتمان وبريان فيشمان، استراتيجية إيران في العراق، 2008).

وتأتي الأدوات الاقتصادية التي توظفها إيران لتحقيق نفوذها على شكل معونات مالية، واستغلال رجال الأعمال الإيرانيين والعراقيين المتحالفين مع إيران. أما فيما يخص الوسائل والأساليب، فإنها تشمل تقديم مساعدات مالية للفصائل الشيعية المتحالفة-وتحديداً حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ويقترن ذلك بالاستفادة من الأموال التي توضع تحت تصرف رجال الدين الشيعيين، لكي يتمكنوا من منحها للمحتاجين، بغرض ممارسة التأثير الفكري والسياسي على العراقيين، بما يتفق مع السياسات الإيرانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الموارد المالية يوضع أيضاً تحت تصرف الميليشيات المسلحة التي ترتكب أعمال الإرهاب والاختطاف والقتل والتخريب ضد مؤسسات الدولة والمجتمع؛ وبالتالي تمكينهم من ممارسة سلطتهم من خلال سفك الدماء والإرهاب في جميع أنحاء العراق. كما سعت إيران إلى السيطرة على الأصول الصناعية والزراعية والعقارية في العراق؛ وتحويلها إلى ملاذ للشيعة والحلفاء الآخرين من أجل توسيع المناطق الخاضعة للسلطة والسيطرة الإيرانية.

أهداف خليجية

إن المصالح الوطنية لدول مجلس الدول الخليجي تكمن في الحفاظ علي الأمن والاستقرار في المنطقة وسلامة خطوط النقل في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى ردع أي تهديد إيراني لمنطقة الخليج العربي. وتتمثل أهداف دول مجلس الدول الخليجي في الحفاظ علي الأمن والاستقرار في العراق، والتأكد من أن العراق لن يشكل قاعدة لشن هجمات إرهابية ضد الخليج العربي، بالإضافة إلى الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول مجلس الدول الخليجي والعراق، كما تهدف دول مجلس الدول الخليجي إلى حكومة عراقية متوازنة تكفل حقوق المواطنين السنة، ولا تدعم إيران على حساب دول مجلس الدول الخليجي.

إن وحدة العراق تمثل وحدة دول مجلس التعاون الخليجي، وإن انقسام العراق سيؤثر على أمن المنطقة العربية بأسرها، وكذلك على دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة. لذا فإن تحفظ مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التدخل الدبلوماسي في العراق للحد من النفوذ الإيراني قد سمح لإيران بأن تبقى الفاعل الوحيد في الساحة الداخلية للعراق، وأن تفرض أنشطتها دون أي تنافس ملحوظ. وتدرك دول مجلس الدول الخليجي أن تدخل إيران المستمر في الشؤون الداخلية للعراق سيزيد من حدة التوتر في المنطقة.

ويشكل النفوذ المتزايد لإيران في العراق تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار الخليج العربي. ويرجع هذا التهديد إلى الدعم الذي قدم سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة لتحقيق النفوذ الإيراني، والاضطلاع بدور إقليمي فاعل في الخليج واعتلاء الشيعة سدة الحكم في العراق، ومحاولة إحداث توسعات مماثلة في الخليج العربي، مما يهدد الشرعية السياسية والاستقرار في دول الخليج العربي. وبالمقابل، فإن هذا التهديد يرجع إلى احتمال وجود خيار الفيدرالية الطائفية الذي تدعمه إيران والأحزاب الشيعية العراقية الموالية لطهران والتي تهدد أمن منطقة الخليج العربي خاصة في ضوء الدعوات التي تنادي بخرائط سياسية جديدة تستهدف الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي.

قراءة في مفهوم الأمن الوطني للدولة

بقلم:

العقيد ركن بحري طيار

محمد حمد الكعبي

كلية الدفاع الوطني

الخوف هو ذلك الشعور الذي يتولد لدى الإنسان عندما يشعر بوجود خطر ما، وبما أن الأمن هو نقيض الخوف في اللغة، إذاً نستطيع القول بأن الأمن هو الشعور بالطمأنينة والأمان والسلم في ظل غياب التهديدات والمخاطر، ينطبق ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي أو على مستوى الإمارة ومن ثم سينعكس حتماً على مستوى الدولة إلى الإقليم حتى المستوى الدولي. الأمن الوطني، هذا المصطلح الدارج والمستخدم بشكل شبه يومي تقريباً ماذا يعني وما هو تعريفه، خاصة وأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه على مستوى العالم.

يرى الكاتب بأن تعريف الأمن الوطني هو كالآتي:

" قدرة الدولة في صد واحتواء التهديدات الداخلية والخارجية على المصالح الوطنية في وقت السلم والحرب، باستخدام أدوات القوة الوطنية الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء" .

هذه الورقة ستناقش محتويات تعريف الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الكاتب، وما المقصود بالتهديدات؟ وما هي المصالح الوطنية وما هي أدوات القوة الوطنية الشاملة؟ جميع هذه المصطلحات التي شملها تعريف الأمن الوطني. للإجابة عن تلك الأسئلة، لا بد من التطرق إلى مفهوم الأمن الوطني في دولة الإمارات وإلى البيئة الأمنية السائدة محلياً.

المفهوم

يتناول الأمن الوطني بمعناه التقليدي الإنسان، وضمان قوته واستقراره وشعوره بالاطمئنان والأمان، وانعدام الإحساس بالخطر، وذلك لن يتحقق في الدولة الحديثة إلا بمعناه المجتمعي، واتساع دائرة نطاقه، ليطال المجتمع بكل مؤسساته والبيئة المحلية والإقليمية والدولية، ولن يتحقق الأمن الوطني إلا من خلال تحقيق أمن الدولة كوحدة متكاملة، مهما بلغت درجة تقدمها أو قوتها، فالأمن بمفهومه العام يمثل الركيزة الأساسية لأي مجتمع بغض النظر عن درجة تطور وتبدل مرتكزاته وتعدد مفاهيمه، فهو يحمل معاني البقاء والتكامل داخل الدولة، بالإضافة إلى التماسك الاجتماعي وتشكيل الشخصية الوطنية، وحماية مصلحة الفرد والجماعة،

المصالح الوطنية هي تلك المصالح التي إذا ما تم تهديدها بشكل مباشر سيعد هذا التهديد تهديداً مباشراً على كيان الدولة وبقائها

وبالتالي حماية قيم المجتمع ضد التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، وبذلك تطور مفهوم الأمن الوطني ليصبح قدرة الدولة على حماية قيمها ومقدراتها من أية تهديدات، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصادرها. فمفهوم الأمن مفهوم واسع في تعريفه، ويرتكز أساساً على حماية الأرض وقيم المجتمع كالحياة، والحرية، والسيادة، والسعي لتحقيق السعادة وقيم العدالة والرفاه. ومن هنا، نستطيع تحليل ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وزير الدفاع رعاه الله، إن دولة الإمارات جاءت للعام الخامس في المرتبة الأولى على قائمة الدول المفضلة للشباب العربي للعيش والإقامة. كما جاءت الإمارات أيضاً في المرتبة الأولى كنموذج تنموي ناجح في نظر الشباب العربي، تلتها الولايات المتحدة ثم ألمانيا وفرنسا، والسؤال هنا، كيف استطاعت هذه الدولة الحديثة تحقيق تلك الإنجازات في فترة زمنية تعد قياسية مقارنة بالدول الكبرى والمتقدمة ذات الحضارات التي امتد بعضها إلى مئات السنين؟!

حقيقة الأمن

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نغوص في حقيقة الأمن، فعندما نرى إحساس المواطن البسيط في الأمن، فعلى سبيل المثال، مواطن تعمل زوجته معلمة في إحدى المدارس، ولديه طفلة لم يتجاوز عمرها العام الأول تشرف على الاهتمام بها مربية من دولة آسيوية، بينما يقل باقي الأبناء سائق من جنسية آسيوية أخرى إلى المدرسة صباح كل يوم ، شاءت الظروف بأن يعمل هذا المواطن في منطقة أو إمارة أخرى تبعد عن مقر إقامته، يضطر أحياناً إلى قضاء معظم أيام الأسبوع بعيداً عنهم، وفي كل مرة وهو منهمك في مزاولة مهام عمله يتذكر فيها أفراد عائلته وتلك الطفلة الصغيرة و ترتسم لديه لا إرادياً ابتسامة نابعة من أعماقه، بل إنه لم يشعر في يوم ما بذرة من الخوف عليهم، أو بعدم الاطمئنان رغم بعد المسافة نسبياً. هذا الشعور بالأمان والطمأنينة والنابع من الأعماق لا يشعر به الكثير من سكان الدول المتقدمة. علماً بأنه يعيش في دولة لا تمتلك أسلحة نووية، وعدد أفراد قواتها المسلحة يعتبر قليلاً نسبياً رغم كفاءتها ونوعيتها. بل إن هذه الدولة تقع في أكثر مناطق العالم

اضطراباً وعدم استقرار، ونسبة المواطنين فيها لا تتجاوز 12% من تعداد السكان، وعمرها لم يتجاوز الخمسة والأربعين عاماً. هذا الشعور العميق جداً بالأمان والطمأنينة، والنابع من أعماق هذا المواطن في واقع الأمر بدأ يشعر به كل مُقيم وعابر على أرض هذه الدولة. هذا هو الأمن ببساطة، وهو الشعور بالطمأنينة والأمان والسلم وغياب التهديدات والمخاطر. هذا هو باختصار مفهوم الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لذلك، فالأمن الوطني الإماراتي من وجهة نظري يقوم على عنصرين أساسيين هما: الدفاع والأمن. يتضمن الدفاع بناء القوة وتأسيس حالة تتحرر فيها الدولة من الإحساس بالتهديدات الخارجية، أما الأمن فيتضمن تأسيس حالة استقرار وازدهار سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية داخلية. تتولى القوات المسلحة مسؤوليتها الوطنية في تأسيس الحالتين، بينما تتولى باقي أجهزة الدولة ومؤسساتها تأسيس وإدامة الحالة الثانية. ومع وجود أدوار تبادلية لمؤسسات الدولة في كلتا الحالتين، فالحالتان ليستا مستقلتين بل مترابطتين بصورة أكيدة ومباشرة، فالاكتفاء ببناء جهاز دفاعي متفوق ليس مؤشراً نهائياً على أمن الدولة، و الدفاع الوطني الحقيقي يقتضي بالضرورة مجتمعاً متماسكاً واقتصاداً قوياً وبيئة سياسية اجتماعية ناضجة، وبنفس الوقت فإن البيئة الوطنية لن تحتفظ بتماسكها ما لم تستند إلى قوة عسكرية تحررها من الإحساس بالتهديدات الخارجية، وتسمح لها بالنمو، وبهذا يتصل العنصران اتصالاً عضوياً في منظومة وطنية واحدة للأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

البيئة الأمنية في دولة الإمارات

بحكم الدستور يعتبر نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً اتحادياً وتعريف (الفيدرالية) في العلوم السياسية هو وجود حكومة مركزية اتحادية لديها الصلاحية (Authority)) مع وجود حكومات محلية سياسية لديها الحقوق (Right) ضمن حدود إمارتها. وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي. وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم، ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها.

و تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة دولة حديثة العهد مقارنة بمعظم دول العالم، حيث إنها لم تحتفل بعد بعيدها الوطني السادس والأربعين، و يعيش على أرض هذه الدولة أكثر من 200 جنسية مختلفة من سكان أصليين ومقيمين وعابرين ممن ينتمون إلى ديانات وأعراق ولغات مختلفة، حيث لا يتجاوز تعداد السكان المحليون 12% من المجموع العام لتعداد السكان. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي للدولة سنلاحظ بأنها تقع في أكثر مناطق العالم اضطراباً، حيث شهدت المنطقة عدة حروب طاحنة في العقود الثلاثة الأخيرة، ومنها ما زال مستمراً. اتخذت الدولة موقفاً واضحاً وصريحاً تجاه الإخوان المسلمين، كما أنها عضو مشارك فعال عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في أغلب القضايا الإقليمية والدولية، واستطاعت هذه الدولة في فترة وجيزة من أن تكون من ضمن مصاف الدول المتقدمة على الخريطة العالمية في شتى المجالات.

المصالح الوطنية

المصالح الوطنية National Interests. وهي النتيجة النهائية العامة والمستمرة التي تعمل الدولة من أجل تحقيقها وحمايتها نسبة إلى البيئة الاستراتيجية الدولية والمحلية. وتحددها أعلى سلطة قيادية وطنية في الدولة، وبعض المدارس قسمت المصالح الوطنية إلى مصالح حيوية ومصالح رئيسة ومصالح ثانوية:

أ. مصالح حيوية. عدم تحقيقها سيؤثر مباشرة على كيان الدولة وبقائها.

ب. مصالح رئيسة. عدم تحقيقها سيؤثر تدريجياً على المصالح الحيوية.

جـ مصالح ثانوية. عدم تحقيقها لن يؤثر على المصالح الحيوية.

وبما أن المصالح الوطنية هي الغايات الوطنية المرغوبة التي تسعى الدولة لحمايتها وتحقيقها، يرى الكاتب بأن المصالح الوطنية هي تلك المصالح التي إذا ما تم تهديدها بشكل مباشر سيعد هذا التهديد تهديد مباشر على كيان الدولة وبقائها، أي أنها مصالح وطنية حيوية، ويمكن تحويل المصالح الأخرى الرئيسة والثانوية إلى أهداف وطنية يجب حمايتها والسعي للمحافظة عليها. وبالاطلاع على البيئة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية لدولة الإمارات يتبين ما يلي:

الاستقرار Stability. (الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ...)

الأمن Security. (الأمن بجميع أطيافه ....)

الوحدة الوطنية Unity. (التلاحم بين الشعب والحكومة، بين إمارات الدولة ..)

الازدهار الاقتصادي Economic prosperity.

أدوات القوة الشاملة

وهي الموارد الوطنية في الدولة مثل القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية والدبلوماسية والاجتماعية، وتنقسم عناصر قوى الدولة الوطنية إلى نوعين:

عناصر القوة المادية (المحسوسة): ومنها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والسياسية والكتلة الحيوية والتقدم التكنولوجي (DIME+).

عناصر القوة المعنوية: ومنها الروح المعنوية للشعب، الإرادة الوطنية للدولة والقيم والقدرات الثقافية والإعلامية والسياسية (القوة الناعمة) Soft Power.

التهديدات والمخاطر

وهي جميع التهديدات والمخاطر التي تهدد المصالح الوطنية، و تنقسم التهديدات والمخاطر إلى تهديدات داخلية وخارجية، و قد تكون تلك التحديات والتهديدات أمنية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو بيئية أو عسكرية، و يتم تحديد تهديدات المصالح الوطنية بناءً على تحليل وتقييم البيئة الأمنية الاستراتيجية الدولية والمحلية، وتصاغ وفقاً لأولوياتها وهي متغيرة وغير ثابتة لأن البيئة الدولية الاستراتيجية متغيرة، و هناك عنصران رئيسان يجب أن يتوفران في التهديد، النية والقدرات (Intentions and Capabilities)، وهذا يعني أن امتلاك الدولة (ن) السلاح النووي (القدرة) سيشكل تهديداً مباشراً للدولة (س)، إذا كانت تصرفات الدولة (ن) تدل على تلك (النية)، والعكس صحيح، و بعض الظروف الدولية والأحداث السياسية المتغيرة قد تخلق فرصاً (Opportunities) مناسبة من النادر أن تتكرر.

> التفسير المنطقي لمفهوم الأمن الوطني الإماراتي هو الشعور الدائم بالأمن والأمان الذي يغمر كل من يعيش على أرض الدولة

وخلاصة القول إن التفسير المنطقي لمفهوم الأمن الوطني الإماراتي هو الشعور الدائم بالأمن والأمان الذي يغمر كل مقيم على أرض الدولة، على الرغم من حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، وبالتالي نلاحظ أن مقومات الأمن الوطني من حيث قدرة الدولة على صد واحتواء التهديدات الداخلية والخارجية والحفاظ على المصالح الوطنية في وقت السلم والحرب، باستخدام أدوات القوة الوطنية الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء هي مقومات متكاملة ضمن منظومة الأمن الوطني الشامل.

استئناف الحضارة وصناعة القادة

الفكر الاستراتيجي يتطلب قادة استثنائيين ينظرون للأحداث بعين مختلفة عن الآخرين ، أصحاب طموح ورؤى مميزة لا يندبون حظوظهم على اللبن المسكوب بل يبادرون في صناعة التغير وعودة الأمجاد ، هو باختصار ما أبهرنا به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي من خلال مبادرته "استئناف الحضارة" في القمة الحكومية الخامسة مطلع العام الحالي.

بقلم:

العقيد الدكتور

أحمد علي الخزيمي

دارس بكلية الدفاع الوطني

إن جرأة الأمل التي يتحلى بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد هي التي تقود دفة التغير الحكومي في الحكومة الاتحادية لتصبح شمسا تبهر بأنوارها القاصي والداني وتبعث بدفئها كل من ينتظر إشراقتها كل صباح .

ومن خلال مبادرة استئناف الحضارة هيّج سموه آمال الشعوب العربية التي تتمنى عودة أمجاد حضارتها التاريخية وسموها على باقي الحضارات في الأرض، وبهذه المبادرة استمطر سموه أفكار العقول العربية باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في سبيل البحث عن انسب الطرائق والوسائل لتحقيق الاستئناف الأمثل للحضارة.

وفي الحوار سئل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد عدة أسئلة من أطياف متنوعة من الشعب العربي منهم البسيط ومنهم من ينتمي لرواد الفكر والإعلام في العالم العربي، ومن الأسئلة التي شدت

انتباهي سؤال مهم: هل هي الموارد وعدد الشعوب السبب الرئيس في تطور وتقدم المجتمعات والدول في العالم؟ فكان إجابة سموه بلا! واستطرد سموه في الحديث بأن الفارق يكمن في إدارة هذه الموارد والشعوب، فالفكر القيادي المميز الذي يُؤْمِن بالأمل وتحقيق السعادة للشعب هو العامل الأهم في تطور الشعوب والقادة، لذلك وجدنا دول قليلة الموارد عظيمة الأثر ووجدنا دول كبيرة الموارد قليلة الأثر، والعكس صحيح فهناك دول كبيرة الموارد وكبيرة الأثر ودول صغيرة الموارد صغيرة الأثر، فالفارق بين إحداث الأثر في تطور المجتمعات من عدمه هو توفر القيادة الفاعلة، فمتى ما استمرت الأمم في إنتاج قادة مؤهلين ضمنت الاستدامة في تطورها ورقيها ومتى ما عجزت عن إنتاج قادة مميزين فإن نجم سطوتها قريب الأفول مهما كانت قوته.

من هذا المنطلق وجدنا أن دولة الامارات العربية المتحدة قد وضعت تطوير القادة معرفيا ومهاريا من أولى أولوياتها لضمان ديمومتها ورقيها، وهو ما تعلمناه من مدرسة زايد طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته، فزايد علمنا بأن العلم والمعرفة هي من أهم صفات القادة وطالما أن القائد في حركة معرفية في حياته مهما وصلت به المناصب إذاً هو في الدائرة السليمة لتطوير ذاته وتطوير من هم تحت مسؤوليته، واكتساب المعرفة قد يكون نظاميا ممنهجا في المدارس والمعاهد والجامعات، أو قد يكون من خلال اكتساب الخبرات الثمينة في أروقة الحياة، فما يتعلمه القائد من تجارب الحياة يزيد بكثير عما تحتويه مناهج التعليم ، وكان زايد رحمه الله يردد بان الحياة هي مدرسة والتجربة أفضل معلميها.

وفي دولة الإمارات تعددت مصانع القادة بدعم من قادة الإمارات المؤمنين بضرورة إنتاج وصقل هذا المورد البشري النفيس، ومن تلك المصانع مصنع اختلف في محتواه ومواصفاته من بداية تأسيسة ألا وهو كلية الدفاع الوطني التي تأسست بدعم من قادة الدولة وفي مقدمتهم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وبإشراف مباشر من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ولي عهد أبوظبي، فكلية الدفاع الوطني هي احدى مناجم الذهب في الإمارات ففيها يتم صقل القادة معرفيا ومهاريا على المستوى الاستراتيجي بحيث ينقلهم من المستوى التنفيذي إلى مستوى فهم السياسة العامة للدول وصياغتها، وهذا ما لمسناه جليا من خلال انتسابنا للدورة الرابعة في الكلية فقد تم التركيز في منهاجها على التهديدات و التحديات التي تواجهها الدولة داخليا وخارجيا من منظور الأمن الوطني الشامل، والبحث عن أفضل الحلول وأنسب الوسائل لمواجهة تلك التهديدات والتحديات باستخدام وسائل قوة الدولة من اقتصاد ودبلوماسية ومعلومات وقوة عسكرية، وواضعه إياها في دائرة قياس قوة الدولة وقدرتها على إحداث الأثر من خلال صياغة أهداف وطنية لتحقيقها باستراتيجية أمن وطني واضحة محددة المعالم .

والمختلف في دورة الدفاع الوطني عن غيرها من دورات صقل المهارات القيادية هي هامش المعرفة الذي يضاف لمنتسبي الدورة، فهم قادة فعليون في جهات عملهم لذلك يجب أن ترتقي المعرفة لمستوى متلقيها، وهو ما كان بالفعل فهامش المعرفة مميز لايمكن الحصول عليه إلا من خلال مؤسسة مميزة تحظى بدعم من أعلى مستويات القيادة في الدولة، فقد نهلنا معرفتنا من أعلى مستويات صياغة السياسة العامة في الدولة ودول العالم، فقد شهدنا لقاءات مكثفة مع اصحاب السمو والمعالي والسعادة الذين نقلوا لنا الحس المعرفي العام من تراكم خبرات على مدى عقود طويلة أو بتشخيص الواقع وما تواجهه الدولة من تحديات وكيفية التغلب عليها أو من خلال صياغة الرؤى المستقبلية التي تضمن استمرارية تطور الدولة ونموها، كما أثريت الدورة كذلك بالعديد من الزيارات الداخلية والخارجية والتي تركز على محددات ومعدلات الأمن الوطني داخل الدولة أو في دول العالم والنظر لها بعمق معرفي سياسي أمني، والبحث عن فرص تطوير التعاون والاستفادة من مكتسبات دول العالم في تطوير دولة الإمارات، ومن أثمن المعارف المكتسبة في الدورة هي المعرفة البينية بين المنتسبين أنفسهم، فهم من جهة قادة مميزين وأصحاب قرار في مؤسساتهم لذلك يملكون مخزوناً معرفياً قيّماً، كما أنهم يمثلون جهات مختلفة في الدولة وذلك يزيد من نوعية الكم المعرفي وتنوعة.

قبل أن أنتسب لهذه الدوره كان السؤال المهم لدي ماذا ستضيف لي هذه الدورة؟ اما الأن فأقول بأنها منحتني كماً معرفياً لم أحصل عليه من أي موسسة معرفية أخرى، وخاصة من خلال التمازج النظري التطبيقي الذي أضاف الكثير لخزينتي المعرفية، لذلك أتمنى أن يستفيد من مقدرات هذه الدورة كل المسؤولين في الدولة على المستوى الاتحادي والمحلي من خلال عمل دورات قصيرة ومكثفة ترفع من مستوى الفهم الوطني وتدخل في قالب حساباتهم في وقت اتخاذ القرارات المناسبة. ويبقى التحدي الأكبر لنا كمنتسبين للدورة هو في توظيف هذه المعرفة في تطوير مسؤولياتنا وخدمة وطننا الغالي بتميز.

حركات التمرد: النشأة والدروس المستفادة

أصبحت الحروب الأهلية التي تتنازع فيها حكومة وحركة تمرد على السلطة هي من أكثر أشكال الحروب شيوعا منذ أفول الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي. وتشكل حركات التمرد والمليشيات المسلحة تهديداً متعاظما على أمن واستقرار كثير من الدول، خاصة تلك التي تعاني من التدخلات الخارجية، والانقسامات الداخلية، وهشاشة المؤسسات الحكومية، وانتشار التطرف الديني والإرهاب العابر للحدود. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كون منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تضررا من ويلات التمرد المسلح التي غيرت الكثير من المعالم السياسية الجغرافية للمنطقة.

بقلم:
الرائد مهندس دكتور
راشد مصبح الظاهري
كلية الدفاع الوطني

لقد تباينت نتائج مكافحة التمرد خلال العقود الثلاثة المنصرمة، فبينما استطاعت حركات تمرد خلع نظام سياد بري من السلطة في الصومال سنة 1991 والسقوط في حرب طاحنة تدور رحاها منذ ذلك الحين، كما نجح تمرد دام أكثر من 50 عاماً في دفع انفصال الجنوب من شمال السودان في 2011. على النقيض من ذلك، استطاعت عدد من الدول تفكيك وهزيمة المتمردين كما فعلت الجزائر في حربها الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، ثم جاء سيل ما يسمى بالربيع العربي الجارف الذي، ولأسباب كثيرة، سرعان ما أوقع العديد من الدول التي حدثت فيها اضطرابات شعبية في براثن الفتن والتناحر والإحتراب وانهيار الأنظمة، وتفسخ المجتمع وتصدع الدولة. وبما إن ظاهرة التمرد تشكل تحدياً مستمراً على أمن ووحدة "الدولة العربية الوطنية" من الجدير طرح التساؤلات التالية: ما هو مفهوم التمرد المسلح وماهي العوامل المحفزة له؟ وماهي أهم الدروس المستفادة في مكافحته؟

مفهوم التمرد

يعرف التمرد بأنه الحراك المسلح المناهض للشرعية والساعي إلى إنشاء حيز سياسي من خلال الحصول على حاضنة شعبية وكسب الأرض وإدارة المناطق التي تقع تحت سيطرته في سبيل إنشاء حكومة بديلة تحل محل الحكومة القائمة. عادة ما تتبنى حركات التمرد قضية كفاح شعبي لجذب وضمان تدفق الدعم المادي والبشري واستغلال ضعف الدولة أو فشلها في إزالة النظام بالقوة واستبداله بنخب سياسية جديدة. ولذلك يعتبر الأكاديميون حركات الإستقلال والتحرير والمقاومة والانفصال ضمن مفهوم التمرد.

وفي هذا السياق، عادة ما يتم الخلط بين الإرهاب والتمرد. يعتبر وليام بولك بأن الإرهاب هو إحدى المراحل الأولية للتمرد الذي يهدف إلى استخدام العنف لترويع السكان كوسيلة ضغط لإجبار الحكومات على تبني أو التخلي عن سياسة معينة. عندما تنجح المنظمة الإرهابية في الحصول على حاضنة شعبية، ودعم مادي وبشري، وتسيطر وتدير مساحة من الأرض توصف بحركة تمرد، بالإضافة كونها حركة إرهابية، كونها ارتقت لمستوى تُنازع الدولة في شرعيتها وتسعى لإحلالها (Polk, 2007)، كما هو الحال مع نظام الدولة "داعش" في العراق وسوريا وليبيا والشباب في الصومال، والحوثي في اليمن وطالبان في أفغانستان وبوكو حرام في نيجيريا. ولذلك استراتيجية مكافحة الإرهاب Counter-terrorism تختلف عن تلك الرامية إلى مكافحة التمرد Counterinsurgency، فبينما تركز الأولى على قتال الإرهابيين وتهدف إلى اجتثاثهم أينما وجدوا وتتعامل مع القضية كملف أمني، تهتم استراتيجية مكافحة التمرد بالشعب من خلال السعي إلى خلق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كتوفير الأمن والبنية التحتية والخدمات الأساسية لبناء واستعادة الشرعية لإقناع السكان بالعدول عن دعم المتمردين وطردهم من مناطقهم والتعاون مع قوات الأمن وذلك لأن التمرد مرتبط جوهريا بفقدان الحكومة

> الإرهاب هو إحدى المراحل الأولية للتمرد الذي يهدف إلى استخدام العنف لترويع السكان كوسيلة ضغط لإجبار الحكومات على تبني أو التخلي عن سياسة معينة

القائمة للشرعية. كلا الاستراتيجيتين غير مترادفتين، ولا يعوض أحدهما عن الآخر. لقد ارتكبت القوات الأمريكية أخطاءً جسيمة عندما طبقت في بداية غزوها للعراق وأفغانستان استراتيجية مكافحة الإرهاب في مواجهة تمرد المقاومة العراقية وحركة طالبان وقامت باستهداف كل من يحمل السلاح في مواجهة الاحتلال دون فهم الأسباب الداعية لذلك. ولكن تدهور الأوضاع وارتفاع أعداد الضحايا من الجنود الأمريكان وإعادة تقييم النتائج في مسرح العمليات دفع إدارة بوش في سنة 2007 بالموافقة على توصيات قائد قوة التحالف في العراق الجنرال ديفيد بترايس بالتصعيد "Surge" من خلال إرسال 30,000 جندي أمريكي إضافي للعراق لتوفير الأمن والقدرة علي تطبيق استراتيجية مكافحة التمرد التي استطاعت أنذاك وإلى حد ما ولفترة وجيزة في خفض القتال في العراق واستغلال "الصحوات السنية" لإقناع العراقيين لنبذ القاعدة (Simon, 2008).

العوامل المحفزة للتمرد

تتعدد أسباب نشأة حركات التمرد ولكن تصب جميعها في السبب الجذري وهو فشل الدولة. أصبح مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم الرئيسة التي تعنى بها الدراسات الأمنية والاستراتيجية وتشمل معايير ومؤشرات قياسية لضعف الدولة تمكن الباحثين وصناع القرار من معرفة واستشراف المتغيرات السياسية وعوامل اللا إستقرار والصراعات التي تلوح في الأفق. تعرف الدولة الفاشلة بأنها تلك غير القادرة على القيام بالوظائف الرئيسة للدولة مثل فرض الأمن وتقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وحماية الحقوق ومراقبة الحدود وإدارة الاقتصاد وتسيير شؤون الشعب (Stewart, 2011). وعادة ما تعوض الدول الإستبدادية ضعفها ونكوصها عن أداء واجباتها بالتعسف والقسوة وكبت الحريات وتكميم الأفواه والتشبث بالسلطة بالقوة مما يفاقم فقدان الشرعية والوقوع في حلقة مفرغة عادة ما تنتهي بالتناحر الأهلي. ويقاس ضعف وهشاشة الدولة بوساطة عدة مؤشرات تشمل شرعية الدولة في نظر الشعب، متانة أجهزة الأمن والجيش، حجم المظالم الجماعية، نسبة الفقر و الركود الاقتصادي، مستوى الخدمات العامة، حالة الانقسامات التحزبية بين النخبة السياسية ومدى التدخل الخارجي (Fragile State Index). أصبحت تشكل الدول الفاشلة خطرا على الأمن الإقليمي والدولي، فهي تحتوي على مناطق خارج سيطرة الحكومة ومنافذ بحرية وبرية غير مراقبة ولذلك فهي تشكل مسرحا لعربدة حركات التمرد والإرهاب وانتشار السلاح والأمراض ومرتع للجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر وغسيل الأموال والهجرة العارمة. وتتصدر قائمة الدول الهشة Fragile State Index لعام 2016، العديد من دول المنطقة مثل الصومال في المرتبة الأولى، جنوب السودان في المرتبة الثانية، السودان واليمن في المرتبة الرابعة مكرر، سوريا في المرتبة الخامسة، و العراق في المرتبة الحادية عشرة.

الدروس المستفادة في عمليات مكافحة التمرد

يهتم الباحثون في دراسة حالات التمرد السابقة والاستراتيجيات التي استخدمت في مكافحتها والعوامل المؤثرة التي أدت إلى هزيمة أو انتصار التمرد في استنباط الدروس واستيعاب العبر. كل حالة تمرد لها خصوصيتها طبقا للبيئة التي نشأت فيها، وقدرات الدولة المتضررة في مكافحتها ومدى استفحال المتمردين ولذلك لا يمكن تطبيق كل الدروس من حالة إلى أخرى بصورة عفوية. وعلى الرغم من ذلك، توجد قواعد أساسية ومبادئ عامة تنطبق على كافة حالات التمرد باختلافها. في دراسة بحثية أعدتها مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث والتطوير على 59 حالة تمرد وقعت في الفترة 1945-2010، تبين أن القاسم المشترك بين كل الحالات التي استطاعت الحكومات هزيمة حركات التمرد هي العوامل الحاسمة التالية (Paul et al, 2013):

خفض الدعم المادي المتدفق للمتمردين

إن الدعم المادي يلعب دورا محورياً في تمكين المتمردين من التسليح والتجنيد والقيام بعمليات مضادة للحكومة، ولذلك تبرز هنا أهمية سياسة تجفيف الينابيع. من الأهمية بمكان توضيح الآتي: أولاً، يجب عدم الخلط بين الدعم المادي (المتمثل أساساً بالمال والسلاح) والدعم الشعبي المعنوي المتمثل في تأييد قضية المتمردين. ثانيا، الدعم المادي لا يقتصر على التمويل من داخل الدولة، بل يشمل المساعدات من الأطراف الخارجية ، من خلال حروب الوكالة، التي عادة تطيل أمد وشراسة الحروب الأهلية. وقد وجدت الدراسة بأن الحصول على دعم مادي مستمر يزيد من فرص النصر ويعزز الدعم الشعبي وخاصة من قطاعات الشعب المحايدين والذين يشكلون قرارتهم بالرهان على الطرف الأقرب إلى النصر. واللافت للنظر والأشد مدعاة للتأمل هي تلك النتيجة التي خلص إليها البحث والتي تشير إلى أنه إذا لم يتناسق الدعم المادي مع الدعم الشعبي (أي أن حركة التمرد اكتسبت واحدة وليس الأخرى) كان النصر غالبا حليف المتمردين الذين احتفظوا بالدعم المادي.

مدى الإلتزام بهزيمة المتمردين

عادة ما تمتد الحروب الاهلية لفترات طويلة قد تصل لعقد من الزمن أو أكثر تخوض فيها اطراف الصراع حرباً ضروس تستهدف استنزاف الطاقات وإضعاف العزائم ولذلك إن طرف الصراع الذي يمتلك العزيمة والصبر ولا يحيد أو يتراجع عن هدفه في دحر الطرف الآخر هو عادة من يكون حليفه النصر.

المرونة والقابلية للتكيف

وهو مبدأ رئيس من مبادئ الحرب، حيث إن طرف النزاع القادر على التعلم من أخطائه ومعرفة أنماط العدو في القتال والتأقلم مع المتغيرات السريعة وغير المتوقعة في ميدان المعركة وتطوير خططه وإجراءاته وفقا لهذه المتغيرات هو الطرف الأقدر على تحقيق النصر على خصمه.كما بينت نتيجة بحث مؤسسة راند ايضا النقاط الهامة التالية(Paul et al, 2013): إن 70% من حالات التمرد التي مارست فيها الحكومات استراتيجية "سحق المتمردين" أي استخدام العنف المفرط في دحر التمرد، قد باءت بالفشل و كان الانتصار في نهاية المطاف حليف حركة التمرد المسلحة. ايضاً، ونوعية قوة مكافحة التمرد من حيث التدريب والتسليح والكفاءة القتالية واحترام قواعد الاشتباك والتعامل الحسن مع المدنيين كان دائما أفضل من الكمية العددية. بالإضافة، الحكومات التي تحصل على دعم من قوات خارجية صديقة أو حليفة في مكافحة التمرد لها نفس فرص النجاح كتلك التي تستخدم قوات محلية فقط، أي أن الدعم الخارجي بالقوات ليس ضارا بالضرورة، على ألاَّ يكون الاعتماد كلياً. تُعيث الكثير من حركات التمرد بالمنطقة خرابا وباتت تشكل تهديدا وجوديا للكثير من الدول الضعيفة والفاشلة وتداعت آثارها على دول أخرى التي بدورها أصبحت تترنح من أزمة لأخرى. ولقد شهدت المنطقة شراسة وهمجية وضراوة قتال غير مسبوقة في تاريخها الحديث، كما هو الحال مع تنظيم الدولة "داعش". وعلى غير حال وأسلوب الجيوش النظامية، فحركات التمرد عادة لا تملك مراكز ثقل، وتتبنى أسلوب اللامركزية في التخطيط والتنفيذ ولا تتأثر كثيرا بالخسائر البشرية في الحرب وتعتمد على التخفي والعمل بين المدنيين والمناطق الحضرية ولا تواجه العدو وجها لوجه، بل تستخدم أسلوب الحرب غير المتماثلة لاستنزاف عدوها القوي. ولذلك لن يفيد أسلوب القوة فحسب لهزيمة "داعش" وغيرها من حركات الإرهاب والتمرد مالم يتم معالجة الأسباب الجذرية من فشل الدول التي ترعرع فيها تنظيم الدولة، وذلك من خلال نبذ جميع أشكال العنف وسياسات التهميش والاقصاء وتوفير الحماية لجميع مكونات المجتمع والتحول من أنظمة استبدادية طائفية إقصائية وقمعية إلى تلك مدنية تتمتع بالشرعية توفر الأمن والطمأنينة والعيش الرغيد.

المراجع:

1. Fragile State Index, http://fsi.fundforpeace.org
2. Christopher Paul et al. "Path to Victory: Lessons from Modern Insurgencies" *RAND Corporation*, 2013.
3. Steven Simon "The Price of the Surge" *Foreign Affairs*, May/June 2008.
4. William Polk, *Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism, and Guerrilla, from the American Revolution to Iraq* (New York: Harper Perennial, 2007) .

الدراسات المستقبلية ووزارة الدفاع

بقلم:
الإدارة التنفيذية
للتحليل الاستراتيجي
بوزارة الدفاع

تعمل الدراسات المستقبلية على تحديد المتغيرات والعوامل الرئيسة المرئية بناء على متغيرات تمت في الماضي وتحدث في الحاضر مع التنبؤ بمتغيرات وعوامل رئيسة في المستقبل، ومن ثم فهى عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة والمفاضلة بينها. ومن ثم فهي علم (وفن) اكتشاف البدائل المستقبلية والتنبيه والتحذير والحيلولة دون وقوع مشكلات ومخاطر قد تواجه الدولة مستقبلا على كافة المستويات، وتختلف الدراسات المستقبلية عن الدراسات الاستراتيجية حيث تهتم الدراسات الاستراتيجية بالبحث في أدوات تحقيق هدف قد تم تحديده سلفاً في حين تهتم الدراسات المستقبلية باستعراض الاحتمالات المختلفة لظاهرة ما بغية التغلب على حالة عدم اليقين وتقليل المساحات الضبابية والرمادية لانتهاز الفرص السانحة والتغلب على التهديدات المحتملة بل والانتصار عليها.

وزارة الدفاع الإماراتية تولي اهتماما بالدراسات المستقبلية والاتجاهات العالمية من خلال العمل الاستباقي للانتصار على التهديدات

وهناك عدة مدارس مختلفة في الدراسات المستقبلية والتي تحرص وزارة الدفاع الإماراتية على التعرف عليها في إطار التجارب المعيارية، مثل المدرسة الأمريكية حيث تعد القوات الجوية الأمريكية من أكثر الجهات اهتماما بالدراسات المستقبلية، ولقد كان لمؤسسة راند (RAND) وجهود عالم الرياضيات الأمريكي أولاف هلمر (Olaf Helmer) دوراً بارزاً في التوسع في استخدام أسلوب دلفي في التحليل، وكذلك جهود العالم هرمان كان(Herman Kahn) لتطوير السيناريو المعروف بماذا بعدIF-THEN))، والعالم فولر Fuller)) الذي يعد من أبرز رواد المدرسة المعيارية في الدراسات المستقبلية وصاحب نموذج اللعبة اللوجستية الكبرى (Great Logistic Game)) وهناك المدرسة الأوروبية حيث أنشأت الحكومة السويدية سكرتارية الدراسات المستقبلية، وكذلك جامعة ساسكس (Sussex) ببريطانيا والتي ركزت جهودها على تطوير التكامل المنهجي ونقد النماذج الدولية في الدراسات المستقبلية، في حين ركزت المدرسة الاشتراكية على المتغيرات المادية وخاصة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على مستقبل الظاهرة ولم تهتم المدرسة الاشتراكية بالأبعاد الفردية أو الجوانب المعنوية، أما المدرسة السوفيتية (سابقا) فقد تميزت بالتركيز على موضوع بعينه مثل أثر ظاهرة التحضر على الاستقرار السياسي، وتأثير التكنولوجيا على الاستقرار السياسي، والاهتمام بالتنبؤات الإقليمية والربط بين نتائج الدراسات في مختلف القطاعات وظهور تقنية دولاب المستقبل، أما الدول النامية فكانت الدول الفرانكفونية سباقة في الاهتمام بمجال الدراسات المستقبلية كما اهتمت بها الأرجنتين والمكسيك، ولم يهتم العالم بها إلا في ثمانينات القرن الماضي.

وتحرص وزارة الدفاع الاماراتية على الاهتمام بالدراسات المستقبلية في تفسير الاتجاهات العالمية من خلال تحديد الاتجاهات الكبرى التي تتحكم في المجتمع الدولي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية وكافة المجالات الأخرى من خلال الاستقراء أو من خلال الإسقاط مع تحديد المؤشرات الفرعية لكل اتجاه سواء أكانت هذه المؤشرات خطية أو مؤشرات فرعية غير خطية، ومن ثم تحديد المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في تحديد الاتجاهات الكبرى وذلك بناء على تداخل وتفاعل بين العديد من الخبراء والمتخصصين في موضوع الدراسة، بحيث يتم معرفة الآثار المتشابكة والمتداخلة بين تلك المتغيرات ومدى تأثير حدوث تغير معين في مجال ما على مجال آخر وتداعياته على مجال ثالث. ويواكب دراسة الاتجاهات المختلفة اهتمام وزارة الدفاع ببناء وتشكيل مصفوفة التأثيرات المتبادلة من خلال تحديد التأثير السلبي والإيجابي لدخول وتفاعل كل متغير من

المتغيرات على الاتجاهات الرئيسة، وقامت الوزارة بعملية رسم السيناريوهات المختلفة بناءً على النتائج التي ظهرت من مصفوفة التأثيرات المتبادلة لمواجهة تلك النتائج المحتملة، ولقد روعي عند رسم السيناريوهات شكل ونوعية المستقبل، سواء أكان المستقبل البديل والذي يجيب على تساؤل ما قد يكون؟ (What might be)، أم المستقبل المحتمل والذي يجيب على تساؤل ما سيكون؟(What'll be) أم المستقبل القياسي أم العرفي والذي يجيب على تساؤل ما يجب أن يكون What should be)).

وفي ضوء توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) وبصفته وزيرا للدفاع، فقد تم إنشاء مديرية تعنى بدراسات المستقبل، وهو ما حدا بتلك المديرية أن تعد كوادر بشرية على أعلى مستوى للعمل بتقنيات إعداد السيناريوهات بأسلوب دلفي الذي يعد من الأدوات شائعة الاستخدام في عمليات التحليل المستقبلي لتقييم التهديدات، وتستند هذه التقنية إلى استخراج أرجح التوقعات المتضاربة حول موضوع ما وتوضيح كافة الدلائل التي تدعم تلك التوقعات من خلال ما يسمي بعجلة المستقبل أو تقنية التفتيت، كما يتم الإعداد للعمل بتقنية عجلة المستقبل وفيها يتم وضع الموضوع محور الدراسة في مركز الدائرة ثم يحيط المركز مجموعة من الدوائر فوق بعضها وكل محور من هذه الدوائر يشير إلى أثر مباشر ثم الأثر المباشر على الأثر الذي يسبقه وهكذا.

ختاما فإن وزارة الدفاع الإماراتية تولي اهتماما بالدراسات المستقبلية والاتجاهات العالمية من خلال العمل الاستباقي للانتصار على التهديدات وذلك بالاستفادة من هذه الدراسات وتقنياتها المختلفة لتحقيق قدرات نوعية قائمة على عقد شراكات لتطوير التصنيع العسكري بما في ذلك شراكات مع القطاع الخاص والتركيز على

تهتم مديرية دراسات المستقبل بتطوير منظور القائد في ظل المتغيرات الجديدة والتعرف على فضاء الانترنت "

قيام هذا القطاع بتوفير البحوث والتطوير للصناعات العسكرية، بالإضافة إلى القيام بتقييم عمليات الشراء كل فترة زمنية محددة مع الاهتمام بالردع التقليدي وما يتطلبه من رفع القدرات البشرية القتالية وتزويدها بالعدة والعتاد اللازمين، وكذلك الاستمرار في عمليات التدريب المشترك وتحسين بيئة العمليات على نحو يساعد في الفهم المتبادل والتفاعل الجماعي سواء داخليا أم خارجيا، والحرص على تقوية دور الدولة في التحالفات والشراكات الاقليمية والدولية المستقبلية، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية قوية بالقدرات البشرية الوطنية في مجالات التكنولوجيا والابداع والتطوير، علاوة على المساعدة في إنشاء وتطوير المراكز الوطنية للبحث العلمي، مع الاهتمام بعمليات مسح الافق المستندة على فهم السياق المتغير في كافة الأصعدة وخاصة الصعيد التكنولوجي في مجال الأسلحة، بما في ذلك تفاعل المؤسسة العسكرية مع التداعيات البيئية واستمرار التشجيع على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في القوات المسلحة، كما تهتم مديرية دراسات المستقبل بتطوير منظور القائد في ظل المتغيرات الجديدة والتعرف على فضاء الإنترنت، وإنترنت الأشياء وعمليات التصنيع الإضافي وما يحدث فيها من تطورات متسارعة وضرورة الاهتمام بالوضع الداخلي ودور القوات المسلحة في التعاون مع الأجهزة المدنية وتطوير القدرات الفردية والعسكرية للعمل بشكل فردي لحماية أرض الدولة والمواطنين بالسرعة والكفاءة اللازمين في مواجهة التهديدات، مع إعطاء ميزات " خفة الحركة" و " التكيف" و "المرونة" اهتماما خاصا في عمليات التدريب والإعداد، وكذلك رفع قدرة القائد على التأثير والاقناع واتخاذ القرار في أوقات "حروب الاختبار" ، وهي الحروب التي تحمل درجة من الضبابية وعدم الوضوح واحتمالية وجود خسائر بشرية ومادية وذلك بهدف مساعدة القرار السياسي.

ينطوي هذا النموذج على بناء قبة تعادل مساحتها مساحة ملعب كرة السلة ورسم عليها خريطة العالم ، وربط فولر تضاريس العالم بحاسوب يضم قاعدة معلومات ضخمة عن الموارد العالمية والاتجاهات الإنسانية والاحتياجات والمشكلات الدولية من نزاعات وصراعات وغيره ، ثم وضع هدفاً لكل باحث يتمثل في محاولة وضع أفضل معادلة لتحقيق النتائج في ضوء المعطيات المتوفرة . مثلا تحقيق استخدام الموارد المتاحة فقط لتحقيق دالة النموذج المتمثلة في تقليص الحروب.

لقاء معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي
رئيسة المجلس الوطني الاتحادي مع دارسي دورة الدفاع الوطني

لقاء سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي مع دارسي دورة الدفاع الوطني

محاضرة معالي محمد عبدالله القرقاوي
وزير شؤون مجلس الوزراء

محاضرة معالي المهندس سهيل محمد المزروعي

وزير الطاقة

محاضرة معالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي رئيسة مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام

محاضرة معالي / محمد المر رئيس مجلس أمناء مكتبة محمد بن راشد آل مكتوم

محاضرة معالي سيف سلطان العرياني
الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني

محاضرة اللواء الدكتور/ خليفة محمد الرميثي رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء

محاضرة الفريق الركن المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي نائب رئيس الأركان

محاضرة اللواء الركن الطيار فلاح محمد القحطاني - وزارة الدفاع

محاضرة اللواء الركن صالح محمد بن مجرن العامري - قائد القوات البرية

محاضرة سعادة / عمر أحمد البيطار - مستشار وزير الدولة لشؤون الدفاع

محاضرة الفريق مايكل جارت قائد القوات البرية للقيادة المركزية

ـــــة الأمريكيـة وسعادة باربارا ليف سفيرة الولايات المتحدة لدى الدولة

اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية يُقدم درع الكلية للفريق «الجيش» ماسيميلنانوكاسالي رئيس مركز دراسات الدفاع العليا الإيطالي

زيارة وفد كلية الدفاع الوطني الأردنية للكلية

اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية يُقدم درع الكلية للفريق أول سونيل لانبا قائد القوات البحرية في جمهورية الهند

زيارة وفد كلية الدفاع الوطني الكينية للكلية

اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية يُقدم هدية تذكارية للدكتور/ محمد عبدالله البيلي مدير جامعة الإمارات

زيارة مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة برئاسة سلطان أحمد بن سليم

اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية يستلم هدية تذكارية من الدكتور كارول هاينتس كامب رئيس الأكاديمية الاتحادية للسياسة الألمانية

زيارة وفد كلية الدفاع الوطني الهندية للكلية

العميد الركن خالد جمعة القطان يتسلم هدية تذكارية من اللواء الركن بحري إبراهيم سالم المشرخ قائد القوات البحرية

زيارة مدينة خليفة الصناعية « كيزاد »

العميد الركن عبدالله سالم الزعابي يتسلم هدية تذكارية من الدكتور جمال سند السويدي مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العميد الركن خالد جمعة القطان يُقدم شهادة تقدير إلى الاستاذة عائشة العتيقي

سعادة سالم المزروعي نائب مدير المخيم الإماراتي الأردني يُقدم صورة تذكارية للشيخ سلطان بن حمدان بن زايد آل نهيان

الشيخ سلطان بن حمدان بن زايد آل نهيان يتفقد المخيم الإماراتي للاجئين السوريين

العميد الركن حمد جمعة النيادي نائب قائد الكلية رئيس الوفد يُقدم درع الكلية لآمر كلية الدفاع الوطني الأردني

وزير الإعلام محمد المومني يتوسط دارسي دورة الدفاع الوطني

معالي الفريق أول / عبد الرحمن بن صالح البنيان رئيس هيئة الأركان العامة بوزارة الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية يُسلم العميد الركن سالم سعيد الشامسي رئيس الوفد هدية تذكارية

وفد كلية الدفاع الوطني في صورة تذكارية مع الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

العميد الركن يوسف مال الله الحمادي رئيس وفد كلية الدفاع الوطني يُقدم هدية لمعالي مساعد رئيس الجمهورية السودانية المهندس إبراهيم محمود حامد وبحضور سفير الدولة

وفد كلية الدفاع الوطني في صورة تذكارية مع نائب مدير الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية السودانية

العميد الركن سالم سعيد الشامسي رئيس الوفد يُقدم درع الكلية لسعادة علي عبدالله الأحمد سفير الدولة لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية

العميد الركن سالم سعيد الشامسي رئيس الوفد يُقدم درع الكلية لسعادة محمد عيسى حمد أبوشهاب سفير الدولة لدى المملكة البلجيكية

العميد الركن خالد جمعه القطان رئيس الوفد يتسلم هدية تذكارية من السيد سكوت ديوار المساعد الأول لوزير الدفاع الاسترالي للسياسات الدولية

وفد كلية الدفاع الوطني في صورة تذكارية مع السيد سكوت ديوار المساعد الأول لوزير الدفاع الاسترالي للسياسات الدولية

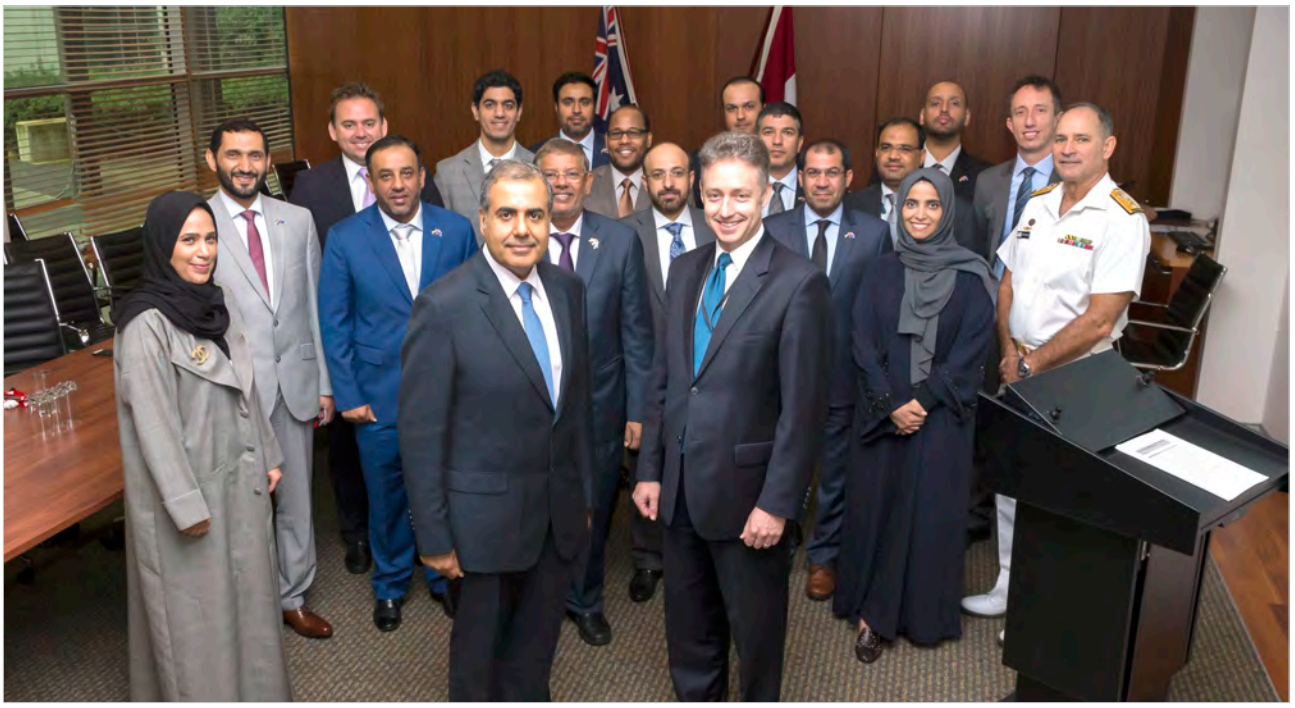

العميد الركن خالد جمعه القطان رئيس الوفد يُقدم درع الكلية لمدير وكالة الأنباء الأندونيسية

وفد كلية الدفاع الوطني في صورة تذكارية مع معالي الدكتور علوي شهاب المبعوث الشخصي للرئيس الأندونيسي للشرق الأوسط وبحضور سعادة محمد عبدالله الغفلي سفير الدولة لدى أندونيسيا

العقيد الركن بحري طيار محمد حمد الكعبي رئيس الوفد أثناء تبادل الدروع التذكارية مع معالي وزير الدفاع البريطاني

العميد الركن سالم سعيد الشامسي يتسلم هدية تذكارية من الدكتور عبدالله محمد الريسي
مدير عام الأرشيف الوطني

العميد الركن سالم سعيد الشامسي يُقدم هدية تذكارية إلى جمال محمد الحوسني
مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

تنفيذ تمرين الأمن الوطني «حصاد الخير» لـــــ

دورة الدفاع الوطني الرابعة 2016 - 2017

اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي يُقدم شهادة شكر وتقدير للسيد / جون بلارد عميد الكليـة بمناسبة انتهاء فترة عمله بالكلية

نادي دبي للصحافة يطلق برنامج القيادات الإعلامية بالتعاون مع كلية الدفاع الوطني

معالي حسين إبراهيم الحمـــ
يُسلم شـــهادات الماجســـتير في الدراســـات الأمنيـــة والاســـ

ـــــادي وزير التربيـــة والتعليم
ـــــتراتيجية لدورة الدفاع الوطني الثالثة 2015 - 2016

كلية الدفاع الوطني تشارك في مهرجـــ

ـــان الوحدات المساندة للرماية 2017

رؤيـة الكليـة

كليـة رائـدة تعمـل علـى تطويـر الفكـر والتخطيـط والدراسـات الإستراتيجيـة والأمنيـة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

مهمة الكليـة

إعـداد وتأهيـل القيـادات العسكريـة والمدنيـة ورفـع قدراتهـم علـى تحديـد وتقييـم تحديـات الأمـن الوطنـي والإقليمـي والدولـي، وفهـم أسـس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولـة من أجل حمايـة المصالـح الوطنيـة.

تخريج دورة الدفاع الوطني الرابعة 2016 - 2017
الاثنين 15 / 5 / 2017